مؤلفات العلامة الطويلعي (٣)

هشيم التراجعات

الخضير ، الفهد ، الخالدي

للعلامة الأسير

عبد العزيز بن رشيد بن حمدان الطويلعي

(عبد الله بن ناصر الرشيد)





هَشِيْمُ التَّراجعات

وقفات مع مراجعات الفهد والخضير والخالدي

كتبه :

عبد العزيز بن رشيد العنزي الطويلعي

(عَبْدُ اللهِ بْنُ نَاصِرٍ الرَّشِيْد)

[فهرس الكتاب][1]

[1] (?) الفهرس من صنع (ابي العيناء) مستعينا بمقدمة المؤلف. وهذا ما ادخله على الكتاب فقط.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشـرف المرسـلين ، نبيّنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين ، أما بعد:

فقد بعث الله عز وجلّ رسله بالهدى ودين الحقِّ ليُظهـره على الـدِّينِ كلِّه ولو كره الكافرون ، وجعل دون ظهور الدين ونصر المؤمنين ابتلاءاتٍ وتمحيصًـا لحكمةٍ بالغةٍ منه ، وما خلق الله المـوت والحيـاة إلاّ ﴿**ليبلـوكم أيُّكم أحسن عملاً**﴾.

ولئن تاقت نفوس المُؤمنين إلى النصر واستعجلوه ، فـإنّ لله في تـأخيره حكمًا عظيمةً ، ولطفًا منه بعبـاده المُؤمـنين ، ﴿**وليُمحّص الله الّذين آمنـوا ويمحق الكافرين**﴾ ، فلو توالت الانتصارات فلم تتوقف وكان اليوم خـيرًا من أمس ، والغد خيرًا من اليوم ، لدخل الصف الموحّد من ﴿**لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة**﴾ ، و﴿**ما كـان الله ليذر المُؤمنين على ما أنتم عليه حتّى يميزَ الخبيثَ من الطيِّب**﴾.

والله أمر بالطاعة والعبادة في الأحوال المختلفة ، من المنشط والمكـره والعسر واليسر ، وهو عزّ وجـلّ يُحبُّ أعمـالاً في مـواطنَ من مـواطنِ اليسر ، وأخرى في مـواطن من مـواطن اليُسر ، فشـاءت حكمته أن يتقلّب عبـادُهُ بين حالي العسر واليسر ، والرخاء والضُّرّ ، ليعلم سبحانه الشاكرين الصابرين.

فمن كـان عبـدًا لله حـقّ العبودية ، لم يتـوانَ في شـيءٍ من الأحـوال عن خدمة سيّده والامتثـال لأمـرِهِ ، ولم يخـلّ بعبوديّته في حـالي عسـره ويُسـره ، وغناه وفقره.

وإذا كـان هـذا في العبـادة عمومًا ، فـإنَّ ذروةَ السَّـنام وسـياج الإسـلام : الجهـاد في سـبيل الله الـذي مـيزَ بما فيه من القـرح والبـأس والشـدّة والألم والجراحة والقتلِ والأسرِ ، مع نقص الأموال والثمراتِ ، وتلف الأنفسِ وفقـدانِ كثـيرٍ مما تألفه النفس وتـرى أن لا غـنى عنه ، إنَّ هـذه الشـعيرة العظيمة النفيسة لأبينُ مـوطنٍ تظهـرُ فيـهِ هـذه العبوديَّةُ ويُخـاطب المكلَّف فيها بالصـبر على الحالين ، فقد أمر الناس ﴿**انفروا خفافًا وثقالاً وجاهدوا بـأموالكم وأنفُسِكُم في سَبيلِ الله**﴾.

وفي حـالٍ كهـذه الحـال ، وعبـادةٍ كهـذه العبـادةِ ، لا يُسـتغرب تراجع من يـتراجع ، ونكـوصُ من ينكُصُ ، ولـولا ذلك لما كـان للابتلاء والفتنة معـنىً ، ولما كان للصابرين الصادقين في الفتن والابتلاءات ميزةٌ عن غيرِهم.

وقد رأينا قريبًا تراجع اثنين من المشايخ الّذين كان لهم سابقةٌ في نصـرة الجهاد والمجاهدين ، وأعلنوا تـراجعهم على الأشـهادِ عن كثـيرٍ من الحـقّ الّـذي كانوا منتصِبين للدعوة إليه والمناضلة دونَه ، فكتبت هذه الرسـالةَ للحـديث عن التَّراجعات وما ورد فيها بغضِّ النظر عن دوافـعِ المـتراجعينَ وهل هم مكرهـون على ذلك أم لا؟ ثمَّ تأخرت بعد تمام الرسالة أنتظر تراجع أحمد الخالـدي شـاكًّا

في ثبوته حتّى نشــره موقع الإســلام اليــوم ، وهو موقع قــريبٌ من المبــاحث العامَّة مصدّقٌ فيما ينقله عنها وعن السـجون التابعة لها ، وقد جُـرِّب في أخبـارٍ كثيرٍ من هذا الجنس ، فأجّلت الرسالة وكنتُ على وشك نشـرها لأنظر ما فيه ، فلم أجد غـير ما في تراجعهما إلا شـبهةً واحـدةً آثـرتُ التفصـيل في جوابها مع بقية الشُّبه في مقامٍ أوسع من هذا المقام ، أسأل الله الإعانة والتيسير.

ورأيتُ من المـتراجعين وغــيرِهِم الضــربَ على وَتَـرِ الجماعة الإســلامية المصـرية وتراجعاتِها في السـجون المصـريَّة ، والاسـتدلال بـتراجعهم ، ولمّا لم يكن بين يـديَّ شـيءٌ من كتابـات هـذه الجماعة وتراجعاتها عجّلتُ الحـديثَ عن أصولٍ مهمَّةٍ في التَّراجعات التي رأيناها ، وما قد تأتي به الأيامُ بعده ، وأرجــأتُ الحديث عن تراجع الجماعة الإسلاميَّةِ إلى حينِ النَّظرِ فيما كتبوا.

وقد قسمتُ الكتابَ أبوابًا :

الأوَّلُ: فقه التَّراجعات ، وفيه فصول :

الفصل الأول : التَّراجعات في الشريعة.

الفصل الثاني : ضوابط الرجوع الشرعي.

الفصل الثالث : القلوب بين أصبعين من أصابع الله.

الفصل الرابع : التراجع في السجون.

الفصل الخامس : مزالق التَّراجعات.

والثاني: فقه الواقع المعاصر ، وفيه فصول :

الفصل الأول : واقع العالم الإسلامي وجزيرة العرب.

الفصل الثاني : واقع المجاهدين والعمليات الجهادية.

الفصل الثالث :واقع العلماء والمنتسبين إلى العلم.

الفصل الرابع : أُغلوطة المحافظة على الواقع.

والثالث: في التَّراجعات في التكفير ، وفيه فصول :

الفصل الأول : منزلة التكفير من الدين.

الفصل الثاني : تسلسل التكفير.

الفصل الثالث : ضوابط في ضوابط التكفير.

الفصل الرابع : مفسدة التكفير ومفسدة تعطيله.

والرابع : في التَّراجعـات في الجهـاد ، وكنتُ وضـعتُهُ أوَّل الأمر مفصــلاً ، ثمَّ رأيتُ أنَّ الكلام فيها يطـول ويخـرج عن المقصـود ، وأكـثر ما فيه من شـبهٍ وما استدلَّ به المتراجعون على الباطل الَّذي ذهبـوا إليه طـائعين أو مكـرهين ، مما أُجيب عنه في الباب الأخير في الكلام على قواعـدَ في المصـالح والمفاسد ، أو أُجيب عنه في "**انتقاض الاعتراض**" ، وسـأجمعُ بـإذن الله شـيئًا من الأحكـام والقواعد في الجهاد في بلاد الحرمين تجمعُ التأصـيل لهـذه المسـائل والجـواب عن الشبهات الداحضة التي يتعلّقُ بها المُخالفون ، إلاَّ أني عجّلتُ الجواب على شبهتين أوردهما المتراجعون لأهميتهما.

والخامس : في فقه المصالح والمفاسد.

نسأل الله الثبـات على ما يرضـيه ، والسـلامة من الفتن ما ظهر منها وما بطن ، ونسـأله عـزّ وجـلَّ أن يهـدي من تراجع عن حـقٍّ ورجع إلى باطـلٍ ، وأن يفـكّ جميع أسـرى المسـلمين ، وأن يـردّهم سـالمين غـانمين غـير خزايا ولا مفتونين ، ونسأله سبحانه أن يختم لنا بالشهادة مقبلين غير مدبرين ولا مبـدّلين ، وقد رأيتُ بيانًا من أبي محمد المقدسي في المــتراجعين أحسن فيه وأجــاد ، ورُزق فيه -ثبَّته الله- الهدى والسداد ، فألحقتُهُ آخر الكتاب.

البَابُ الأَوَّلُ : فِقْهُ التَّراجعات

كـثرت التَّراجعـات والمـتراجعون في الفـترة الأخـيرة ، ومُراجعـةُ النفس ومحاسبتها والتراجع عن الخطأ في الأقوال والأفعال والمنـاهج والمبـادئ واجبٌ شرعيٌّ ، وفضيلةٌ من فضائل النفس البشريَّة ، إلاَّ أنَّ التراجع كغيره من أفعـال الإنسان محكومةٌ بشرع الله مقيّـدةٌ بأحكامه ، ويـرد فيها ما يـرد في غيرها من جهلٍ وتلبيسٍ واتّباع هوى ومداهنةٍ.

ولكثرةِ ورود الغلـطِ في هـذا البـاب احـتيجَ إلى التـذكير بضـوابطَ شـرعيةٍ تضبطُ التَّراجعات والتَّراجعـات ، ولتبيـانِ الغلط العظيم والخلل الـبيِّن الَّذي ورد على المتراجعين بأَخَرَةٍ.

وقد قسّمتُ الباب إلى فصول :

الفصل الأول : التَّراجعات في الشريعة.

الفصل الثاني : ضوابط الرجوع الشرعي.

الفصل الثالث : القلوب بين أصبعين من أصابع الله.

الفصل الرابع : التراجع في السجون.

الفصل الخامس : مزالق التَّراجعات.

فصل : التَّراجعات في الشريعة

الرجوع إلى الحقّ لونٌ من ألوان العبوديَّةِ وبابٌ من أبواب الاستسلام لله ، فإنَّ المسلم في علومه وأعمالِهِ إنّما يصدر عن حكم الله ، وليس له في نفسه قولٌ ولا رأيٌ إلا أن يتلمّس حكم الله ويجتهد في ذلك ، ومن كانت هذه حالُهُ لم يعسُر عليه أن يرجع عن قولٍ قاله ورأيٍ رآهُ متى تبيّن له أنّ حكم الله ومراده في غير ذلك القولِ.

ولا يُوفَّق إلى الرجوع إلى الحقّ إلاّ من تجرّد لله ، وكان قصده في المبدأ والمعاد وجه الله ، فهانت عليه حظوظ نفسِهِ ، ولم يكترثْ بشهوةِ النَّفس التي تُنازِعهُ وترى في الرجوع غضاضةً ، واعترافًا بالنَّقصِ والضعفِ والجهلِ ، وتخليًا عن القول الّذي ألفته ونصرته وناظرت عليه وجادلت فيه.

وفي مقابلةِ الرّجوع إلى الحقّ ، فضيلةٌ أخرى لا تقلّ أهميَّة ولا يسوغُ التغافلُ عنها ، وهي فضيلةُ الثَّباتِ على الحقّ والتمسُّكِ به ، وعدم التزلزل والتراجع والنكوص على العقبين ، والتغيير والتبديل ، وكلا الفضيلتين منشؤه العبودية لله والاستسلام له والانقياد لحكمه ، فإن علم أنّ القول الّذي هو عليه حكم الله هانت عليه الدنيا في مقابلته ، ولم يعسُر عليه أن يفقد كل محبوبٍ ومرغوبٍ من أمر الدنيا ولا يخرج عن أمر الله الّذي اهتدى إليهِ.

والفضيلتَانِ من شكر النعمة لمن وُفِّق إليهما ، فمن استبانَ لهُ أنّه على باطلٍ فمن نعمة الله عليه أن أراه الباطلَ باطلاً ، ومن شكر الله في هذه النعمة أن يرجعَ عن هذا الباطل ، ومن استبانَ له الحقّ وعلمَ أنّ هذا مرادُ الله وحكمُهُ فمن شكر الله الّذي هداه إلى الحقّ والعمل به ، وأراه الحقّ حقًّا أن يتمسّك بما هداه الله إليه ، ولا ينزل عنه بحالٍ من الأحوال أو ظرفٍ من الظروف ، سواءٌ عرضَ له هوىً مرغوبٌ ، أو خوفٌ مرهوب.

وقد مدحَ الله من يرجعُ إلى الحقِّ في كتابه ، ومدح الراجعين إلى الحقِّ من النصارى بأنَّهم ﴿**لا يَسْتَكْبِرُوْنَ**﴾ كما قال عزّ وجلَّ : ﴿**لتجدنَّ أشدَّ النّاس عداوةً للّذين آمنوا اليهودَ والّذين أشركوا ولتجدنَّ أقربَهُم مودَّة للذين آمنوا الّذين قالوا إنَّا نصارى ذلكَ بأنَّ منهم قسِّيسينَ ورُهبانًا وأنَّهُم لا يَسْتَكبِرُونَ * وإذا سمِعُوا ما أُنزلَ إلى الرَّسُولِ ترَى أعيُنَهُم تفيضُ من الدَّمعِ ممَّا عرفوا من الحقِّ يقُولُون ربَّنا آمنَّا فاكتُبنا مع الشَّاهِدِينَ * وما لنا لا نُؤمِنُ باللهِ وما جاءَنا من الحقِّ ونطمَعُ أن يُدخِلنا ربُّنا مع القَومِ الصَّالِحِينَ * فأثَابَهُم الله بما قالُوا جنّاتٍ تجري من تحتِها الأنهارُ خالدينَ فيها وذلكَ جَزَاءُ المُحسِنينَ**﴾.

كما مدحَ عزَّ وجلَّ من ثبَتَ على الحقِّ وتمسَّك به : ﴿**وكأيِّن من نبيٍّ قاتَلَ معهُ ربِّيُّون كثيرٌ فما وَهَنُوا لما أصابَهُم في سبيلِ اللهِ وما ضعُفُوا وما استكانوا والله يُحبُّ الصَّابرين**﴾.

وقد عُرضت التَّراجعات على كلِّ نبيٍّ ومصلحٍ وداعٍ إلى الله ، وهي سنَّةٌ لا تبديلَ لها ؛ فحكى الله عن مشركي قريشٍ مع نبيِّنا صلى الله عليه وسلم أشياء من ذلك ، وبيّنَ أنَّها سنَّةٌ في كلِّ رسولٍ ، قال سبحانه : ﴿**وإن كادوا ليفتنونك عن الّذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيرَهُ وإذًا لاتّخذوك خليلاً * ولولا أن ثبّتناك لقد تركنُ إليهم شيئًا قليلاً * إذًا لأذقناك ضِعف الحياةِ وضِعفَ المماتِ ثمَّ لا تجدُ لكَ علينَا نصيرًا * وإن كادوا ليَستفزُّونكَ من الأرضِ ليُخرجوك منها وإذًا لا يلبثون خلافَكَ إلاَّ قليلاً * سنَّة من قد أرسلنا قبلكَ من رُسُلِنا ولن تجدَ لسُنَّتِنا تحويلاً**﴾ ، فبيّن الله عز وجل أن المشركين عرضوا على النبي صلى الله عليه وسلم بعض عروضهم ليفتنوه عما أوحى الله إليهِ ، ليفتريَ غيرَه ، وبيّن أنَّه لو فعل لاتّخذوه خليلاً ، ونحن نرى اليوم المرتدّين كيف بادروا بالثناء والتكريم لمن أبدى شيئًا من التراجع ، وصار من يسمَّى أمس : "المدعوّ" ، يسمّى اليوم "فَضِيلة الشَّيخ" ، وأعجبُ ممن يتلو قوله تعالى ﴿**ولولا أن ثبّتناك لقد كدتَ تركنُ إليهم شيئًا قليلاً**﴾ ثمَّ لا يتضرَّعُ إلى الله يسأله الثباتَ ، فلولا عصمة الله لركن أشرف الخلق صلى الله عليه وسلم الركون القليل الَّذي يقتضي من العذابِ ضعف الحياةِ وضعف المماتِ ، وهذان الضِّعفانِ لمن ركن ركونًا قليلاً ، فكيف بمن كان ﴿**للخائنين خصيمًا**﴾**؟.**

وعَرَضَ المشركون على النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم مراجعتهم المشهُورة : اعبد إلهنا سنةً ونعبد إلهك سنةً ، فأنزل الله عزَّ وجلَّ : ﴿**قُل يا أيُّها الكافرون * لا أعبدُ ما تعبدون * ولا أنتم عابدون ما أعبدُ * ولا أنا عابدٌ ما عبدتُم * ولا أنتُم عابدون ما أعبدُ * لكم دينكم وليَ دين**﴾**.**

وقال عزَّ وجلَّ : ﴿**فلا تُطع المكذّبينَ * ودُّوا لو تُدهن فيُدهنون**﴾ وقوله عزّ وجلَّ ﴿**فلا تطع**﴾ دالٌّ على أنّهم عرضوا وطلبوا منه صلى الله عليه وسلم ، وقوله : ﴿**ودُّوا لو تُدهن**﴾ إخبار منه عزَّ وجلَّ بما يطلبُون.

ومن التَّراجعات عن أصلِ الدين ما فعله المرتدُّون في حياةِ الصديق رضي الله عنه وأرضاهُ وفي آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلَّم حين شكُّوا في صحّة النبوة والرسالة ، أو جحدوا شيئًا من الشعائر أو امتنعوا ، أو عرضت لهم الأطماع والأهواء فاتّبعوها وأعرضوا عن دين الله.

والتراجُعُ كثيرٌ في صور الردة التي كانت زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي زمان من بعده ، وفيما دون الردة من الضلال والانتكاس كما وقع لأهل الأهواءِ وغيرِهم.

ومن التَّراجعات الحديثة ، تراجعات الدعاة الذين سُجنوا عام 1415 فكانوا منذ خرجوا في تغيُّرٍ وتراجعٍ حتّى وصلوا إلى ما هم عليه اليوم ، نسأل الله لهم الهداية ، تلتها بالأمسِ القريبِ تراجُعاتُ بعضِ رُموزِ الجماعة الإسلاميَّة الّذين تراجعوا في سجون مصر ، وألّفوا كُتُبًا في تراجُعِهِم.

وتلاها بأخرةٍ تراجعاتُ عليٍّ الخضير ، وناصرٍ الفهـدِ في سـجون طـواغيتِ الجزيرة ، وقد خرجوا على التلفاز وأعلنـوا ذلك من خلال تحقيـقٍ علـنيٍّ أجـراهُ عـايضُ القـرنيّ معهم في ثـوب لقـاءٍ ، أدانـوا فيه العمل الجهـاديّ القـائم في جزيرة العربِ اليوم لقتال الصليبيين المحتلّين ، وتعرّضوا لمسائلَ شـتَّى سـيردُ ذكرها بإذن الله.

وهذه التَّراجعـات الأخـيرة هي ما دفعـني إلى كتابة هـذه الرسـالةِ ليقرأها المجاهدونَ وطلاّبُ الحقِّ من غيرِهِم ، وليُعلم منزلُ هذه التَّراجعات من الشـرع ، وحكمُها فيه ، وللإشارةِ إلى مواطنِ الزَّللِ في تراجعهم وما حصل وقد يحصل لغيرِهِم من تراجعات.

والتراجعُ عن شيءٍ من الأقوال أو الأفعـالِ الشـرعيَّة يكـون على وجهينِ ، كلاهما يقـعُ في تصـوّر المسـألةِ واقعًا وشـرعًا ، ويقـعُ في الحكمِ عليهَا وتنزيل الأدلَّةِ فيها.

فالوجهُ الأوّل : الـتراجع عن أصـلٍ علميٍّ فقهيٍّ أو عقـديٍّ ، أو مسـألةٍ تأصيليَّةٍ.

والوجه الثاني : التراجع عن إلحـاقِ فـرعٍ من الفـروع بأصل المسـألةِ ، وعدّه من صورها وتفاريعِها.

فالأولُ لا يُمكن أن يتأثر بـالواقع ، أو يُرجع فيه إلى التجربة ، إلاّ فيما نُصَّ فيـهِ إلى الرجـوع إلى الواقع والمحاكمة إليه ، وذلك لا يكـون في شـيءٍ من أصولِ الأحكام العملية ، وإنّما يُتصوَّرُ في الأخبار ونحوها.

والثاني : يتـأثر بـالواقع وقد يُعلّق به في حـدود الشـرع ، كالمسـائل الـتي يُرجع فيها إلى العرف ، أو يُعلّق العمل بها برجحان مصلحة أو انتفاءِ مفسدةٍ.

وتلتبسُ المواطِنُ الّتي يُطلب فيها الرجوع إلى الحق ويُمدحُ فيها من رجع عن قوله ، بالمواطن الـتي يُطلب فيها الثبـات على الحق ويُمـدحُ من ثبت على ما هو عليه ، بالتبـاس الحق والباطل فيهما ، سـواءٌ التباسه في نفسِـهِ في مسائل الاجتهاد ، أو التباسه في حـقٍّ معيَّنٍ لتقصـيرٍ في طلب الحـقّ ، أو هـوىً يُعمي عن معرفة الهدى من الضلال.

ولمعرفة هذا من هذا ، والفصل بين هذا وهذا أَماراتٌ باديةٌ ظـاهرةٌ تكـونُ في رجوعِ من يرجعُ إلى الحقِّ ، وذكرُها يردُ في الضوابط الآتية.

فصل : ضوابطُ الرجوع الشرعيّ:

الرجوع عن الإجمالِ إلى التَّفصيلِ:

للخطأِ في الشريعةِ وغيرِها أسبابٌ عدةٌ هي له أماراتٌ ، فمن الأسباب الإجمالُ في فهم المسائل وفي إبلاغِها والحديثِ عنها ، وقد طوَّلَ شيخُ الإسلامِ في بيانِ أثر الإجمال في الإضلالِ ، وقال أبو عبد الله ابن القيّم في نونيَّتِهِ:

فعليك بالتفصيل والتبيان فالإطلاق والإجمال دون بيانِ
قد أفسدا هذا الوجود وأفسدا الأذهان والآراء كل زمانِ

ومن الإجمال ما ذمّه الله عزّ وجلَّ على أهل الكِتابِ فقال : **يا أهل الكتاب لم تلبِسون الحقَّ بالباطل وتكتمون الحقَّ وأنتُم تعلمون**
فلم يكُن أئمةُ الضَّلالِ من أهل الكتاب وغيرِهِم يأتون بالباطل المحضِ البيِّنِ الَّذي لا يُشبه الحقّ ولا يُخالطهُ ، بل كلُّ صاحبِ بدعةٍ وضلالةٍ يخلطُ الباطِلَ الَّذي يأتي به بشيءٍ من الحقِّ ليروجَ عند الناس وتقبله النفوس الّتي تطلبُ الحقّ الَّذي خُلط بالباطل ، فتأخذه بما معه من باطلٍ وتلبيسٍ كما ذكر الشاطبيُّ رحمه الله في الاعتصام.

بل لو تأمَّلتَ حُجَجَ المُبطِلينَ حيثُ ذُكروا وذُكرت حُجَجُهم وجدتها تستندُ إلى حقٍّ تموِّهُهُ بالإجمالِ ، فتستدلُّ بما فيه من الحقّ ، وتأخذُ ما فيه من الباطلِ ، فأوّلُ شركٍ وقع في الأرضِ شركُ قومِ نوحٍ الّذين أحبُّوا الصالحين ، وقصدوا الاستنان بهم في العبادة والصلاح ، وهذا حقٌّ ، ولكنّه لا يقتضي الباطل الّذي استدلُّوا به عليهِ من دعائِهِم من دون الله واتّخاذهم أربابًا ، والّذين عبدوا الكواكب رأوا آياتِ الله العظيمةَ فيها فأصابوا في الاستدلال منها على التوجّه إلى الربّ وطلب الحاجات منه ، ولكنّهم أخطأوا في صرف عبادتهم إلى الدليل لا إلى من دلّ عليه الدليل ، وقريشٌ حين اتّخذوا الآلهةَ الّتي يعبدونها من دون الله ، ما كان قصدهم إلا التقرب إلى الله والتزلُّف إليهِ وهذا قصدٌ صحيحٌ ، ولكنّ التقرب إلى الله لا يكون بالوسائطِ وصرفِ حقوق الله إليها ، فهم في كلّ ذلك يقصدون حقًّا ، ويفعلون باطلاً ، ويستدلُّون بمجملٍ ، إمّا بعظمة الخالق الّتي يرونها في المعبود من دون الله ، وإمَّا بصحّة مقصودهم من التقرب إلى الله ، وإمَّا بعلمهم بقرب معبوديهم إلى الله.

ورميُ المشركين للأنبياءِ ومن يدعوهم إلى الله بالتغيير والتبديل ، وتسميتهم من أسلم صابئًا ، ورميُهُم الدين بأنّه محدثٌ ، يستندُ إلى حقٍّ في أصلِهِ ، وهو حمدُ الثّباتِ وفضلُهُ ، وعيبُ التغيير والتبديلِ وذمُّهُ ، وهذا إجمالٌ مضلِّل : فالثبات حقٌّ ، والتغيير باطلٌ ، ولكن الثبات الّذي هو حقّ هو الثبات على فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا على ما أحدثه الآباء والأجداد وغيّروا به الأصل الثابت ، فالثبات المحمود هو الثبات على أمر الله ودينه ، والتغيير المذموم هو التغيير عن ذلكَ والانحراف عنه.

والمبتدعة في صدر الإسلام وعصورِهِ ، ما كانوا يستندون إلاّ إلى المُجملاتِ والعموم المخصوص أو الّذي يفهمونه على غير وجهِهِ ، فأوّل البدع

بدعةُ الخوارِجِ : وأوّل ما أحدثوا أنّهم استدلُّوا بقوله عزّ وجلّ : **إن الحكم إلا لله** على منع التحاكم إلى رجلٍ من المسلمين ، لأنّ التحاكم لا يكون إلا لله ، وهذا باطلٌ ودليلُهُم حقٌّ لو فُصّل فيه ، فإذا كان من يُتحاكم إليه يحكم بحكم الله و لا يخرج عن شرع الله ، فهو في حقيقةِ الأمرِ يحكم بحكم الله ، والتحاكم إليه إنّما هو تحاكمٌ إلى ما يصدر عنه ويأخذ به من شرع الله لا إلى هواه وظنونه.

ومن تلا ناشئة الخوارج استدلّ بقوله عزّ وجلَّ : **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** على كفر من عصى وأذنب وفسق ، والحق في التفصيلِ : فمن غيّر حكم المسألةِ ، واتّخذ لها حكمًا من هواه أو من شريعةٍ ودستورٍ غير دين الله وشريعتِهِ كفر ، ومن التزم حكم الله في المسألةِ ثمّ غلبهُ هوىً من الأهواءِ فخرجَ عن حكم الله الذي التزمه إلى هوىً في المسألة المعيّنة ، والقضيّة الواحدة ، فليس بكافرٍ ، وفاعل المعصيةِ من الباب الثاني لا الأول.

والمُرجئةُ استدلُّوا بعمومات ومجملاتٍ من مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم : **"من صلى صلاتنا وذبح ذبيحتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم"** ومن نحو قوله : **"من قال لا إله إلا الله مخلصًا من قلبه دخل الجنّة"** ، ففهم غلاتُهُم من ذلك أنّ من قال لا إله إلا الله ، وآمن بالله لم يخرج من الإسلام بشيءٍ من الأعمال حتّى قال بعض غلاة الجهمية إن من سجد للصنم لا يكفر حتّى يعتقدَ اعتقادًا كفريًّا ، وفهموا من قول النبي صلى الله عليه وسلم : **"فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم"** أنّ كل من يقول لا إله إلا الله معصوم الدم ، لا يُحكم بردّته بحال ، والحديث في الكافر الأصلي الذي أجمعت الأمة على أن تلفظه بالشهادة دخول في الإسلام ، بل الصوابُ أنّ كل ما هو من خصائص الدين يحكم به للكافر الأصلي بالإسلام حتى عد النبي صلى الله عليه وسلم قول من قالوا صبأنا إسلامًا منهم ، وليس المراد أنّ من دخل الإسلام لا يخرج منه بشيءٍ من النواقض ؛ ففرقٌ بينَ ثبوت الإسلام في الأصلِ ، وبقائِهِ مع ورودِ الناقل عنه ، وإنّما أُتي كلُّ هؤلاء من الإجمال والحيدة عن التفصيل ، ومن نزّل النصوص منازلها ، وأجرى الأحكام في مواضعها ، لم يرد عليه شيءٌ من هذا.

وليس معنى لزوم التفصيل أن يفرّق بين أفراد كل مسألةٍ ، فيرجّح في كلّ مسألة القول الّذي يجمع طرفيها من تحليل وتحريم ، وصحة وفسادٍ ، ويجعل لكل منها موضعًا ، بل من المسائل ما يجري على جميعِ أفرادِها حكمٌ واحدٌ.

وإنّما المراد بالتفصيل اللازم أن يُعطى كلُّ فردٍ من أفراد المسألة حقّه من النظر ، وكلُّ دليلٍ في الباب نصيبه من البحثِ ، فيُجمعُ بين ما يُتوهّم تعارضه ، ويرجّح بين المتعارض ، ويُقضى على مجمله بالمبيّن ، ولا يُعمّم حكم

على اسمٍ يضمّ مناطاتٍ متعدّدةً للأحكام ، والواحد من هـذه المناطـات يقتضي حكمًا غيرً ما يقتضيه الآخر.

ومن الإجمالِ الّذي في التَّراجعات التي رأينا : الحـديث عن قتـلِ المسـلم وحكمِهِ ، دون تفصيلٍ في مواضعَ تُبيحُ دم المسلم ، أو تُبيح القتل الذي يُـراد به غـــيره ويصل إليه ، والحـــديث عن حرمة المعاهد وعصـــمة دمه وماله ، دون تفصيلٍ فيما يُسقط حرمةَ المعاهد ويُبيح دمَهُ وينتقضُ به عهده ، وكـذا الحـديث عن قتل النساء والأطفال ، وإتلاف الأموال.

والـتراجع الحـقّ ، يكـون فيه تفصـيلٌ يقضي على الإجمـال ، وبيـانٌ للحـقّ ومناطاته ووجـوه ترجيحه والرجـوع إليه ، مما يُـبيّن مـوطن الغلط في القـول المرجوع عنه.

الرجوع عن الرأي إلى الدليل:

من أمـارات الحـقّ كما لا يخفى على آحـادِ الطلبة الـدليلُ ، ولا يمكن أن يكـون الحـقّ بلا دليل ، فضـلاً عن كونه خلاف الـدليل ، والراجع إلى الحـقّ لا يمكن أن يرجع إلاّ وقد رأى دليلاً أظهرَ من دليلِـهِ في القـول الّـذي كـان عليه ، وعلم أو ظنّ أنّه هو مراد الله ومقصوده.

وإذا كان اتّخاذ القـول ابتـداءً لا يكـون إلاّ بـدليلٍ ، فـإنّ الرَّجـوعَ عن قـولٍ والأخـذَ بقـولٍ آخر لا يكـون إلاّ بـدليل ، ومعرفة الباطـلِ لا تكـون إلاّ بـدليلٍ ، ومعرفة الحق لا تكون إلاّ بدليلٍ.

ودعاء الـداعي ربّه أن يُريه الحـقَّ حقًّا ويرزقه اتّباعه يعـني أن يُهـدى إلى الحقّ ودليلِهِ ، لأنّ الاتّباع لا يكون لقـولٍ لا دليـلَ عليـهِ ، واتّبـاع القـول الّذي لم يُؤيّد بالدليل منهيٌّ عنه شرعًا ، ولا يصحُّ من الداعي أن يسـأل الله أن يرزقه ما منع الله منه ، وهو اتّبـاع القـول بلا دليـلٍ ، فعُلم بالضـرورة أنّ الـدعاء بمعرفة الحق واتّباعه يشملُ معرفة الدليل.

وإذا كان للباطلِ في المسألةِ دليـلٌ فيسـتحيلُ أن يكـون الحـقُّ بلا دليـلٍ ، على أنّ الباطل لا يكـون مقتضى دليـلٍ صـحيحٍ بحـالٍ من الأحـوالِ ، وإنّما يـردُ الخطأ من فهم السامع ، والتَّراجعات الّتي رأيناً كـانت تراجعـات عن أقـوالٍ دلّ عليها الـدليل إلى ما لا يـدلُّ عليـهِ دليـلٌ بل الـدليل في نقضه ظـاهرٌ أعظم ما يكون الظهور ، فلو صحّت هـذه التَّراجعـات كـان مقتضـاها أنّ الباطل له دليـلٌ قويٌّ ، والحقّ خلـوٌ من الـدليل ، بل يحتـاج إلى أن يُسـتدلَّ له بالتجـارب وبفلانٍ وفلانٍ.

ومُحــالٌ أن يُحيلنا الله على الكتــاب والسـنَّةِ ولا نجد الهُـدى فيهما ، وقد أنزل الله الكتاب هدىً للناس في جميع أمـورِهِم ، فكيف لا يُرجع إليه في طلب الهدى؟ وكيف يقبل الرجوع عنه إلى آراء البشر وفُهُومِهِم المنحَرِفَة؟

والتَّراجعــات إن كــان في مســائل نــزاعٍ يجبُ ردُّها إلى الله والرســولِ لدخولِهَا في عمـوم قوله تعـالى : **﴿فإن تنـازعتُم في شـيءٍ فـردُّوه إلى الله والرَّسـولِ إن كُنتم تُؤمنـون بالله واليَـومِ الآخِـر﴾** ، فعمم الأمر بالرد إلى الكتاب والسنة في كل شيءٍ ، وقوله شيء نكرة في سـياق شـرط ، وأمر برد عينِ ما تُنوزع فيه إلى الكتاب والسـنة ، فقـال فـردوه أي ما تنـازعتُم فيه.

وفي ذلك أنَّ الأخذ بالدليل يكون في أصول المسـائل وفي تفاريعها ، وأنَّ محلَّ النِّزاع في المسألة يجبُ ردُّهُ إلى الكتاب والسُّـنَّةِ وإعمـال الأدلَّةِ فيـهِ ، لا كما يفعـلُ المُلبّسـون من الاسـتدلال بعمومـاتٍ غـير مختلـفٍ فيها ، ويتحاشـون الكلام في مسألة النزاع والنظر فيها.

والمُـتراجِعُ إن رجـعَ عن قـولٍ في مسـألةٍ ، كـان عليه فيما يرجع إليه أن يُقيم الــدليل على محــلّ الــنزاع ، لا أن يرجع إلى المجملات والمحتملاتِ من النصوص ، ويستدلَّ بالعمومات التي لم يختلف فيها اثنان.

وعليه أيضًا : أن يُقيم الـدليل على قوله في المسـألة الـتي رجع إليها عند الحديث عن تأصيل المسألةِ لا يُجزئه إلاّ ذلك ، وأمّا إن كـان تراجعه في شـيءٍ من تصوّر الواقع ، أو تنزيل الأحكام عليه ، فعليه أن يقيم الـدليل على مناطـات الأحكـام في المسـألة ، ويُثبت وجودها فيها ، ويُحـرّر الموانع وسـلامتها منها ، فمن حـرَّمَ عمليَّةً لاسـتهدافِها شـيخًا هرمًا كـان عليه أن يُقيم الـدليل على منع اسـتهداف الشـيخ الهَـرِم ، ويُثبتَ أنّ العمليّة اسـتهدفت شـيخًا هرمًا ، وأنّ ذلك كانَ قصـدًا ، وأنّ الشـيخ لم يكن ذا رأيٍ في الحـربِ ولم يُقاتِل ، وهـذا عند من يُحرّم قتل الشيخ الهرم.

وقد رأينا المُــتراجِعِينَ في هــذا البــاب ، لا يصــدرون عن الــدليل إلاّ العمومات التي تُنوزع في دخولها موضع الـنزاع ، وما وقع الخلاف إلاّ في كونها شاملةً لهذا الموضع ، أو خارجةً عنه.

إنصافُ المُخالف

من الأخلاق والصفات والخصال الدالّة على كـرم النفس وسـموِّها خصـلةُ الإنصافِ مع الصديق والعدوِّ ، بل مع المسلم والكافر كما قال عزّ وجـلَّ : **ولا يجرمنَّكم شنآنُ قومٍ على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقـرب للتَّقـوى** ، وهذه الصِّـفَةُ من أعـزِّ الصـفات وأقلِّها ، والحـال كما قـال الـذهبي : "الإنصـافُ عزيزٌ".

وليس معـنى الإنصـافِ اللينُ مع كـلّ مخـالفٍ ، أو التسـهيل من أمر كـلِّ مخالفةٍ ، وإنّما الإنصافُ أن تُعطي ذا الحقِّ حقَّه ، فتُنصـفُ الكـافرَ وإن حـلَّ لك دمُهُ ، بإثباتِ ما عنـده من حـقٍّ ، وعـدم الكـذب عليه والافـتراءِ وجحـود خصـالِ الخيرِ عندَه أو نسبة شيءٍ إليه لم يفعلهُ ولم يقله.

والإنصافُ الواجبُ في التَّراجعات على وجهين :

إنصــافٌ لكــلِّ أحــدٍ : بالصــدق في حكاية قولِــهِ ، والتثبّت في نســبة المقالاتِ إليهِ ، وفهمِ دعواه وبيّنتِهِ ، أيًّا كان المخالف وأيًّا كان خطؤه أو ضـلاله ، والتزام حدود الشريعةِ في معاملتِهِ.

وإنصافٌ للمخـالف من أهل القبلـةِ : فلا يـدفعُ قولُـهُ ولو شـطَّ في الباطل إلى البراءةِ الكاملة منه ، ما لم يرتكب مكفِّرًا ، بل يبقى له أصلُ أُخُـوَّةِ الإسلام ، والموادّةِ على التّوحيدِ.

ثمَّ يُفرّق في قولِهِ بينَ أن يكون قولُهُ ممعنًا في الباطِـلِ والضَّـلالِ ، بعيـدًا عن سُــنَنِ الهُـدى ومآخذ الأقــوالِ المعروفة في الشــريعةِ ؛ فلا يُحكى قولُه إلا مردودًا محذّرًا منه.

وأن تكون المسألة التي قال بها مسـألةً اجتهاديَّةً لا تصـادم نصًّـا قطعيًّا أو إجماعًا مستبينًا ، ولا تنقض أصلاً من أصول الشريعةِ الثابتةِ ، ويكون لقوله وجهٌ من الاجتهاد ، ومأخذ قويٌّ من الكتاب والسنَّةِ بفهم السلف في مسألة الـنزاعِ ، فالإنصـاف الـواجب تجاهه إعطـاؤه حقَّهُ في الاجتهـادِ ، وعـدم التـثريبِ عليـهِ والنكيرِ ، بل يُقال : إنَّهُ مجتهدٌ بين الأجر والأجرينِ.

أمَّا المتراجعون فقد خلا حديثُهُم من الإنصاف حتّى كأنَّهم ما سـمعوا بـهِ ، فما تركوا للمجتهدين وجهًا من الاجتهاد ، وجحدوا استدلالاتهم ومآخذَهُم جحـودًا تامًّا ، فعند الحديثِ عن المعاهَـدِ وعهـدِهِ اسـتندوا إلى النصـوص العامَّةِ الظّاهِرِ خروجُ المسألةِ عنها ، أو المُتنازع في كونها من أفرادِها ، وكذا في الحـديثِ عن التكفيرِ وغيرِ ذلِكَ مما يردُ في تضاعيفِ البحثِ.

ومن مظاهر انعدام الإنصافِ في التَّراجعات : تسمية المجاهدين خـوارج ، أو اللحن بـذلك لحنًا ولمـزهم به لمـزًا خفيًّا ، فيُقـال أمّا القـول بكـذا فهو قـولُ الخـوارِجِ ، مع علمِهِم أنّ هـذا القـول لا يقـول به المجاهـدون الّـذين هم محـلّ الحـديثِ ولا يأخـذون به ، وتمـويههم بـذكر قـولين في المسـألةِ أحـدهما قـول السلطانِ الّذي يُريدُهُ والآخرُ قولُ الخوارِجِ ، ويُعرضون إعراضًـا تامًّا عن القـول الوسطِ الحقِّ الّذي وفّق الله إلى الأخذِ به المجاهدين.

فصل : القلوب بين أصبعين من أصابع الرحمن

كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : **"اللهم إنِّي أعوذُ بكَ من الحورِ بعد الكورِ ، ومن الضـلالِ بعد الهـدى"** وفي هـذا الـدعاء منه صلى الله عليه وسلم موعظةٌ بليغةٌ لكلِّ مؤمنٍ ، فهذا المعصوم المغفـور له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّرَ يستعيذ بالله من الحورِ بعد الكورِ ، ويخشاهُ على نفسِهِ ، وما كان صلى الله عليه وسلم ليستعيذَ مما هو مستحيلٌ لا يُمكن أن يَقَـعَ له ، إلاّ تذلّلاً إلى الله واعترافًا له بمنّته في التثبيت ، ولتأتسـيَ أُمّتُـهُ بـهِ ، والضـلال بعد الهدى واردٌ في حقِّ أفرادِ الأمّة ، ولا يعصم منه وفورُ عقـلٍ ، وحـدّة ذكـاء ، وسعةُ علمٍ ، إن لم يعصم الله العبد ويأخذ بناصيتِهِ إلى البرِّ والتَّقوى.

وإبراهيمُ إمام الحنفاء وأبو الأنبياء قال في دعائه : ﴿**واجنُبني وبنيَّ أن نعبُد الأصـنامَ**﴾، ومن سـؤال إبـراهيم ربه الثبـات دعوته ﴿**ربَّنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرّيتنا أمَّة مسـلمةً لك**﴾ ؛ فخشي على نفسه الرجـوع إلى الشرك ، وهو إمـام الموحِّدين ، وأبو الأنبيـاء ، وهو الَّذي حـاجَّ أهل الشِّـرك في الأرضـيَّات من عبـدة الأوثـان كمحاجّته والـده وقومه ، وأهل الشـرك في السماويات من عباد النجوم ، والطواغيت المدّعين للربوبيَّة كالنمرود ، وأصـول منـاظرة جميـعِ هـؤلاء موجـودةٌ فيما حكـاه الله عنه ، ومع رسـوخه في معرفة التوحيد وبراهينه ، كان يخشى على نفسه الشرك ويسأل الله أن يجعله مسلمًا ، وأن يجنّبه عبادة الأوثان ؛ فمن يأمن البلاء بعد الخليل؟ كما كان يقولُ إبراهيمُ التَّيميّ.

وكثيرًا نقولُ : لا عصمةَ إلاّ لنـبيٍّ ، ونـردّد أن الحيَّ لا تُـؤمن عليه الفتنـةُ ، فالحور والضلال والانتكاسُ بل والـرِّدَّة احتمـالٌ واردٌ في كل أحـدٍ بعد الأنبيـاءِ – عدا من بُشِّر بالثبات أو بالجنَّة- ، ومع هذا وترديـدنا له ، إلاّ أنَّ عقولنا البشـريَّة تكـلُّ وتضـعفُ عن فهمه وتصـوّره حتّى تـراهُ ، ونحن نـرى اليـوم التغيُّر في المتراجعين مما لم يكن يُظنُّ ولا يخطرُ لأحدٍ ببالٍ ، ولا يتصوَّرُ وقوعَهُ بحـالٍ من الأحوالِ.

ومن توهَّم العصمةَ في الرجـال وإن شـرفوا وعظم قـدرُهُم أُتيَ من هـذا البابِ ، ودخل عليه الضـلالُ إذا رأى تغيُّر من تغيَّرَ وانتكـاسَ من انتكسَ وضـلالَ من ضلَّ منهم ، ونازعَهُ الثّوابتَ الشكُّ والتوهُّم ، ولامتناع العصمة في الرجال ، سـواء العصـمة التامّة في كـلّ الأمـور والأحـوال ، أو العصـمة في شـيءٍ من الأعمال والأقوال ؛ وجبَ التعلُّقُ بالحقِّ ، ومعرفةُ الرِّجالِ بهِ ، فمن علمتُهُ اليومَ موافقًا للكتـاب والسُّـنَّة كنتُ معَـهُ حيثُ هو معهما ، ولم أتّخـذه دليلاً لمعرفـتي بصدقِهِ اليومَ وأنا لا آمنُ تغيّره غدًا ، بل يُعرف الرِّجالُ بـالحقّ ولا يُعـرف الحـقُّ بالرِّجال.

وقد قال رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم : **"القلوبُ بين أصـبعين من أصـابع الـرحمن يقلّبها كيف يشـاء"** وكـان من دعائه صـلوات الله وسلامه عليه : **"اللهم يا مقلّب القلوب ثبّت قلـبي على دينـك"** ، ومن

لم يقبل عقلُـهُ تغيُّر فلانٍ من النـاس ، فلأنّ عقله خلا من إدراك هـذا الحـديث وتصوّر معنـاه ، وكـلُّ من بعد الأنبيـاء يُتصـوّرُ فيـهِ الضـلال بجميع مراتبِـهِ إن لم يعصمه الله.

وكلُّ أحدٍ منَّا لو وكله الله إلى عقلِهِ وعلمِهِ وتدبيرِهِ وعزيمَتِهِ وقوّته طرفةَ عينٍ ، كـان أسـرعَ إلى الضـلال من السـيل إلى منتهـاهُ ، وهـذا واقـعٌ في كـلِّ الضّالّين والمغضوبِ عليهم ، وكلهم الله إلى أنفسهم وشاء الضـلال لهم ، ورفع عصمتَهُ وتسديده عنهم فكانوا في ظلماتٍ يعمهون ، ﴿**ومن يُضلِلِ اللــهُ فما لـهُ من هـادٍ﴾﴿من يشأ اللـهُ يُضـلِلهُ ومن يشأ يجعلْـهُ على صـراطٍ مسـتقيمٍ﴾﴿من يهـدِ الله فهو المُهتـدي ومن يُضـلِل فأولئـكَ هُمُ الخاسرونَ﴾﴿من يهدِ الله فهو المهتدي ومن يُضلل فلن تجِدَ لهُ وليًّا مُرشِدًا﴾ ،** وفي الحديث القدسيِّ المشهور الّذي خرَّجه مسلمٌ قال رسول الله صلى الله عليه : "يا عبادِي كلُّكم ضـالٌّ إلاَّ من هديتُـه" وهـذا المعـنى من أظهر المعاني في كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولو لم يكن هذا واردًا ، لم يكُن للتثـبيت وسـؤال الله الثبـاتَ معـنىً ، ولم يكُن للفتنة بالرغبة والرهبة أثـــــرٌ ولم يَخَفْهُما الصـــــالحون ويلحُّوا على الله بالسلامَةِ منها.

فإنَّ الله يقول ﴿**أحسبَ النَّاسُ أن يُـتركوا أن يقولـوا آمنَّا وهم لا يُفتنون؟ * ولقد فتنَّا الذين من قبلهم فليعلمنَّ الله الّـذين صـدقوا وليعلمنّ الكـاذِبين﴾ ،** وقد ارتـدَّ عن الإسـلام وخـرج من الملَّةِ ، من ظـاهر حالِهِ خيرٌ من المتراجعين مراتٍ عديدةً ، فارتـدّ ابن أبي السـرح وهو من كتّـاب الوحي ، وغيرُهُ ممن صحب رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم ، حتّى ذكر من ألّف في المصطلح مسألةً مشهورةً في حدّ الصحابيّ ، هل يدخل فيه من ارتـدّ بعد صحبته للنبي صلى الله عليه وسلّم ثم أسلم ومات مسلمًا أم لا؟

وهـذه النازلة من التَّراجعـات ، وإن كُنَّا نـرى فيها مصـيبةً ومحنـةً عظيمـةً وفتنـةً لمن لم يُثبّته الله ، كما أنّا لا نعلم حقيقـةَ ما حـدثَ للمُـتراجِعِينَ ، هـذه النازلـةُ تُـذكّرنا هـذه المعـاني ، وأن يتوكّل العبد على الله ويسـأله الثبـاتَ ، ولا يعتمــدَ على نفسِــهِ أو يُعجب بما آتــاه الله من علمٍ أو صــدقٍ أو عزيمــةٍ على الرُّشدِ ، فكلُّ ذلك محضُ فضلِ الله ، ولو شاء سلبَهُ العبدَ في سـاعةٍ من الليل أو النهار.

فصل : التَّراجع في السُّجون

ظهرت عدّةُ تراجعاتٍ في هذا العصر ولدت في السـجون وخـرجَت فيها ، أهمُّ ما يُـذكرُ منها تراجع من تراجع من المشـايخ والـدعاة الّـذين سُـجنوا عـام 1415 ، وكان تراجُعُ أكثر من تراجع منهم في السجن كما حدّث به ورواهُ من رافقهم في السـجن ، إلاَّ أنَّهم لم يعلنــوا شـيئًا مما تراجعــوا عنه إلاّ لخاصّــةِ جلسائِهِم حتّى كان الحادي عشر من سبتمبر قبل عامينِ ، فـأظهروا كثـيرًا مما تردّدوا فيه وجمجموا من قبلُ.

وتلا ذلكَ تراجعات الجماعة الإسلاميَّة في سجون مصرَ منذ أكثرَ من عــامٍ وأُعلن تراجعهم وروّج له الطواغيتُ في كـلّ بلـدٍ وأكـثروا من ترديـده لحـاجتهم إليه في تثبيت عروشهم وأنظمتهم الطّاغوتيَّة.

وآخـرُ ما كـان من التَّراجعـات : تراجع من سُـجن من المشـايخ المُؤيِّدين للجهاد والمُجاهِدِينَ ، وقد خرجَ للناس علنًا عليٌّ الخضير ، وناصرٌ الفهـدُ ، وأعلنا تراجعهما على الملأ عن مسائل كثيرةٍ ، حتّى وصل الأمر إلى قولِهِم بأنَّ الجهادَ في العِراقِ فتنةٌ وليسَت جهادًا ، ونحو ذلك مما لا يحتاج إبطالُهُ إلى استدلالٍ.

والسـجنُ بمفــرَدِهِ إكــراهٌ عند بعض أهل العلمِ كما صــحَّ عن عمر بن الخطـاب رضي الله عنه : ليس الرجل بـأمين على نفسه إذا سـجن أو أوثق أو عذب ، وقال بعضُهُم إنَّ الإكراهَ يختلفُ باختلافِ النـاس فمن النـاس من يكـونُ السجن في حقّه إكراهًا ، ومن لا يراه من الإكراه ، على أنَّ الثَّباتَ عزيمــةٌ لمن أخذ بهِ ، وقال بعض أهل العلم إنَّ من يُؤتمُّ به لا يُرخّص له فيما يُبيحُهُ الإكراهُ ، وبه أخذ الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ رحمه الله ورضي عنه في فتنة خلق القرآن.

وإذا قُلنا إنّ السجن إكراهٌ فإنَّ ما خرج به المشايخُ المتراجعون في ظاهِرِ فعلِهِم يخرجُ عن حدّ الإكراهِ كما يأتي في ضبط ضوابط التكفير.

والحـقُّ لا يُمكن أن ينحصر في السـجون ولا تقـوم حجّة الله به على أحـدٍ حتّى يُسجنَ ، ولا يُمكن الاستدلال عليه والدعوة إليهِ لمن كـان طليقًا بعيـدًا عن السجون ، وسـجون الطـواغيتِ خاصَّـةً أبعـدُ عن أن تكـون محلاًّ لظهـور الحـقِّ ينحصر الحقُّ ومعرفته فيه من غيرِهَا.

وإنّما الحالُ في التَّراجعات الّتي كانت في السجون أحدُ أمرينِ :

الأوّل : ترخّصُ من يترخّص لحال السجن.

الثاني : الاجتهاد الّذي يكون معه نوعُ هوىً.

وكلاهما سيأتي الحديثُ عنهُ في الفصل التالي إن شاء الله.

فصل : مزالقُ التَّراجعات

لإبليسَ ألوانٌ من التلبيس ، وأنواعٌ من المداخل على قلوب العبادِ ، يضلُّ بها من كتب الله له الضلال ، ولو كان إبليس يدعو إلى عبادةِ نفسِهِ صراحةً ما اتّبعه أحدٌ ، ولو دعا إلى الباطلِ كما هو ما استجابَ لدعوتِهِ أحدٌ ، وإنَّما يلبّس الحق بالباطل ، ويشبّه الضلالةَ بالهُدى ، ويزيّن المنكر بألوانٍ من الهوى.

ومن الأخطاء الظاهرة فيما رأينا من التَّراجعات :

المزلقُ الأولُ : التحاكم إلى التجارب

أنزل الله الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيهِ ، وأمر الناس بالرجوع إليه في مسائل النزاع ومواضع الخلاف.

والمسائل الشرعيَّة في تأصيلِهَا لا يُمكنُ أن تتأثَّر بالواقعِ البتّة ، فلا يُمكن أن تُثبتَ التجربةُ أنّ الحاكم بغير ما أنزل الله مسلمٌ والدليلَ يُثبتُ أنَّهُ كافرٌ ، ولا يُمكن أن يدلّ النص على أمرٍ وتكذّب التجربة تلك الدلالةَ.

وأمّا تنزيل المسائل على الواقع فيمكن أن تدخل التجربة فيه لكنّها تكون مضبوطةً بالشرعِ ، فتدل التجربة على مناطات الأحكامِ في الوقائع والأعيانِ ، لا على الواجب حيال تلك المناطات ، فدلَّت التجربة في الصومال مثلاً ، على قدرة المجاهدين على مواجهة أمريكا والانتصار عليها بحول الله ، ولكنَّ التجربة التي دلّت على الواقع (القدرة) لا يمكن أن تدلّ على الواجب تجاهه (القتال وتركه).

ومن أكبر أسباب الضلال في الدعواتِ على مرِّ العصور ، مراعاة النتائج ، ومراقبةُ الثمرات ، وهذا وقع في أصل الإسلام ممن قال الله فيهم ﴿**ومن النَّاس من يعبُدُ الله على حرفٍ فإن أصابَهُ خيرٌ اطمأنَّ بهِ وإن أصابَته فتنةٌ انقلبَ على وجهه خسرَ الدُّنيا والآخرةَ ذلكَ هو الخُسرانُ المُبين**﴾ ، ﴿**ومن الناس من يقولُ آمنَّا بالله فإذا أُوذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله**﴾ ، ويقعُ في الفروعِ والمناهجِ والأعمالِ على درجاتٍ ومراتِبَ.

وسببُ دخولِ الغلطِ على من يستدلّ بالتجارب ويتحاكم إلى النتائج ، معرفته أن ثمرة الخير خيرٌ ولا بدّ ، وأن نتيجة العمل الصحيح الثمرة الصالحةُ ، وهذا حقٌّ على أن لا يقتصر النظر على الدنيا وما يحدثُ فيها ، فقد قُتِّل المؤمنون في الأخدود أجمعينَ ، وكان ذلك فوزًا كبيرًا بنصِّ القرآنِ حين جُمِعَ إليهِ الثوابُ الأُخرويُّ ، ولم تُقصرِ النَّظرةُ على الدنيا وما يحدثُ فيها.

فمن نظر في النتائج الدنيويَّة والأخرويَّة علم أنّ الثمرة الأولى ، والنتيجة الكبرى لعمل المُؤمن هي ما بعد موته لا ما كان قبله كما قال عزَّ وجلَّ في بدر : ﴿**تُريدون عرض الدنيا والله يُريد الآخرة**﴾ فهي المقصود الشرعيُّ الأصليّ ، ولذلك ذكر الله ذلك في العقد بينه وبين المُؤمنين ﴿**إنَّ الله اشترى من المُؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنَّ لهم الجنَّةَ يُقاتلون في سبيل**

الله فيَقتُلُــونَ ويُقتَلــون وعــدًا عليه حقًّا في التــوراةِ والإنجيــلِ والقُرآنِ ومن أوفى بعهدهِ من الله فاستبشروا ببيعكم الّذي بايعتُم به وذلكَ هو الفوزُ العظيمُ فلم يذكر في أصلِ العقدِ إلاَّ الآخرةَ.

وقال عزّ وجلَّ **يا أيُّها الّذين آمنوا هل أدلُّكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ أليمٍ * تُؤمنون بالله ورسوله وتُجاهـدون في سـبيل الله بــأموالكم وأنفُسِــكم ذلكُم خــيرٌ لكم إن كُنتُم تعلمــون * يغفر لكم ذنوبَكُم ويدخلكم جنّاتٍ تجري من تحتِها الأنهارُ ومساكنَ طيبــةً في جنّاتِ عدنٍ ذلك الفوزُ العظيمُ * وأُخرى تحبّونها نصرٌ من الله وفتحٌ قريبٌ وبشِّر المُؤمنين** فجعل التجارةَ ما في الآخرةِ ، وجعل النصرَ والفتحَ القريبَ هبةً أُخرَى ومزيدًا من عنده جلَّ وعلا.

وقـال سـبحانه لنبيِّه : **فإمَّا نذهبنَّ بـكَ فإنَّا منهم منتقمـون * أو نريَنَّك الّذي وعــدناهم فإنَّا عليهِم مُقتــدرون * فاستمسِــك بالَّذي أُوحيَ إليكَ إنَّك على صراطٍ مُستقيمٍ**.

ويأتي يومَ القيامةِ النبيُّ ليس معهُ أحدٌ ، والنـبي ومعه الرجـلُ والـرجلانِ ، فما قال أحدٌ ولا يقولُ أحدٌ يعقل عن الله ورسولهِ إنَّ هؤلاء الأنبيـاءَ والصـالحين خسروا ، وإنَّ التجربة دلَّت على بُطلان طريقتهم وأن الصواب خلاف ما فعلوا.

ولا يُقال هذا في ما وقع بالمسلمين في أُحـدٍ ، ولا ما لقيه الموحّـدون في الدرعيَّةِ ، ولا ما نال دولة الطلبة في قندهارٍ ، بل الأيام دول والحـرب سـجالٌ ، وإذا كان المقصود الأول ثواب الآخرة ولم ينقص منه شيءٌ بل زاد ، فـإنّ الـدنيا فضلةٌ ، وإقامـةَ الـدين والخلافـةِ فيها واجبٌ شـرعيٌّ المطلـوب فيه بـذل الجهد والطاقة ؛ فمن عجـزَ فقد نـالَ أجـرهُ كـاملاً ، بل يلحـقُ بالفضل الّذي جـاء في الحديث : "ما من غازية أو سرية تغزو فتغنم وتسـلم إلا كـانوا قد تعجلـوا ثلـثي أجورهم وما من غازية أو سرية تخفق وتصاب إلا تم أجورهم" كما روى مسـلمٌ من حديث ابن عمروٍ رضي الله عنه مرفوعًا.

واشتراط النتائج في العمل من تكلّف ما لم يأمر به الله ، وتغيير المنـاهج عند تغيُّر النتائج فرعٌ على هذا التعدّي على حقّ الله والتجاوزِ لحــدودِهِ ، والنظر إلى النتائج والاهتمامُ بها يكون على وجهين :

الأول : التأثُّر لضلال الضالّين ، والضيق بعناد المعاندين للحقِّ ، وهذا مما يقـعُ من الطبيعـةِ ولا تُوجبه الشـريعةُ ، فوقع من النـبي صـلى الله عليه وسـلم **فلعلّك باخعٌ نفسك على آثارِهم إن لم يُؤمنوا بهذا الحديثِ أسفًا** **لعلّك باخعٌ نفسَك ألاّ يكونوا مُؤمنين** ولكنّ الله نهاه عن هـذا ، والنهي فيه هو النهي عما يقع من أعمال القلوب ممّا ليس في مَلكِ العبدِ ، وإنَّما محـلُّ النّهيِ في أعمال القلوب التي لا يد للعبد فيها كقوله صلى الله عليه وسـلم **"لا تغضب"** : الاستجابةُ المقدورُ عليهَا والاسترسـالُ في آثارِها ، واجتنـاب أسـبابِها فيما يكــون للعبــدِ يــدٌ في أســبابِه ، فنهى الله نبيَّهُ صـلى الله عليه وسـلَّم عن الحُزنِ : **فلا تحـزن عليهِم ولا تكُن في ضـيقٍ مما يمكُـرُون** ، وعاتبه

في قولهِ : **فإن كان كبُر عليـكَ إعراضُـهُم فـإن اسـتطعتَ أن تبتغيَ نفقًا في الأرضِ أو سُلّمًا في السـماء فتـأتيَهُم بآيـةٍ ولو شـاءَ اللـهُ لجمَعَهُم على الهُدى فلا تكوننَّ من الجاهلين.**

والثاني : ترك الحقِّ إن لم يقبله النـاس ، أو رأى من نتائِجِـهِ ما لم يكن يظنُّه يقع ، وهذا حـالُ من ذكر الله عنهم **ومن النَّاس من يعبُـدُ الله على حرفٍ فإن أصابَهُ خيرٌ اطمأنَّ بهِ وإن أصابَته فتنةٌ انقلبَ على وجهه خسرَ الدُّنيا والآخـرةَ ذلـكَ هو الخُسـرانُ المُـبين ،** وهو وادٍ من أوديـةِ الضلالة نسأل الله السلامة.

وقد وقع من كثيرٍ من الدعاةِ تراجعاتٌ عن أصـولٍ ومبـادئ يسـتندون فيها إلى التجربةِ ، وهم كمن يزرع ويستعجل الحصاد فيحـرث أرضه ويبطل ما صـنع وزرع ، وتمضي عليه السنون لا يخرج بطائل ، ولا يتبيّن حقًّا من باطل.

ولو سـلّم للمسـتدلّ بالتجربة ذلك ، فتجربة سـتة الأشـهر الـتي ذكرها المتراجعون لا تقـاس بتجربة من جرّبـوا طريق الجهـاد سـنين طـوالاً ، وأزمنـةً مديدةً ، فإن طلبوا من المجاهدين النزول عن الحقّ الّذي يعلمونه إلى تجربتهم القصيرة ، والتي رأوا فيها شيئًا من اللأواء والألم والقرحِ ، فإنّ رؤوس الـداعين إلى الجهـاد المحرّضـين إليه خاضـوا من التجـارب أكـثر مما خاضـوا ومنهم من سُـجن السـنين الطـوال ، فهـذا أبو عبد الله أسـامة بن لادن ، وأخـوه أيمن الظـواهريّ –ثبّتهما اللـه- علمـان من أعلام الأمّة وقائـدان من قادتها ، لو كـان الأمر بالتجربة لسُـلّم لهما ما هما فيه ، فأسـامة جاهد في سـبيل الله أكـثر من عشـرين سـنةً ، وأيمنُ أمضى في الجهـادِ والسـجون أكـثر من ثلاثين سـنةً ، وتجربتهما لم تـؤدّ إلى ما أدّت إليه هـذه التجربة القصـيرة الخديجة ، فلو كـان الراجع يرجع إلى التجربة فحسبُه هـذه التجربة ، وإن كـان إلى الـدليل فليُحتكَم إلى الدليل.

ومن طرائق المسـتدلّين بالتجربة التعـريج على وقـائعَ من الخـروج على الولاةِ أدّت إلى قتلِ من خرجوا واستئصـالِ شـأفتِهم ، ولا يفرّقـون بين ما كـان خروجًا على كافر ، وما كان خروجًا على والٍ جائر.

والكلامُ فيها كالكلام في سائرِ التَّجارِبِ مع بيانِ الفـرقِ بينَ الخـروج على كافرٍ والخروج على جائرٍ ، ضرورةَ تسـويةِ الشَّـريعةِ بينَهما ، ولا يكـون في دين الله التفريق بين أمرين مستويين فيما استويا فيه.

المزلقُ الثاني : حصر الحق في الواقع

من مسالك الضلالة في التَّراجعات ، توهُّم المُتراجع أنّ الحقّ محصورٌ في معلومِهِ ، واستغناؤه بالواقع الذي يراهُ عن البحث عن الحقّ والسعي في طلبِـهِ وتحصيلِهِ.

وهــذا من أكــثر ما وقع فيه أهل الكلام ، ممن ينشأ ببلــدٍ لا يــرى فيه إلاّ البدع ولا يعـرف مـذهب أهل السـنة ، ولا يطّلع عليه في شـيءٍ مما يُطالعه من الكُتُب ، وهــذا كما ذكر شــيخ الإســلام ابن تيميَّة فيهم أنّ الرجل منهم يـــذكر الأقاويل في المسألة ويطيل فيها ، والقول الذي هو مذهب أهل الحـديث والأثر وهو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة لا يذكره ولا يعرض إليه ولا يعلم به.

ومن هذا المزلق احتجـاج المشـركين على رسـلهم بــ**ما سمعنا بهـذا في آبائنا الأوَّلين** ؛ فظنُّوا أن ما لم يقع في آبائِهم لا يمكن أن يكـون حقًّا ، وأنَّ كلَّ حقٍّ لا بدَّ أن يكون مما وجدوه لدى آبائِهم ، ومثلُهُ استغرابهم أن يكـون الرسول بشرًا يأكل الطعـام ويمشي في الأسـواق ، لأنَّهم نظـروا فيمن عرفـوا من البشر فلم يجدوا فيهم رسلاً ، واستدلُّوا على مماثلته للنـاس بأكله الطعـام ومشيه في الأسواق ، فكيف يُفارق الناس بالنبوة؟!

ومنه قول مشركي قريشٍ للنبي صلى الله عليه وسلم : أخبرنا عن ربّك ، أمن ذهبٍ هو؟ أمن فضّةٍ هو؟ تعالى الله عمَّا يقولون علـوًّا كبـيرًا ، فلم يـدركوا من الماهيَّات إلاّ المعادن الأرضيَّة وما شاكَلَها.

ويُشبه هذا الباب حصر أدلَّة الحقِّ فيما يعرفه كما فعل فرعون حينَ قال : **يا هامـان ابن لي صـرحًا لعلِّي أبلغ الأسـباب * أسـباب السـموات فــأطّلع إلى إله موسى وإنِّي لأظنُّه كاذبًا** فظنَّ أنَّ كل موجــودٍ يمكنه الاطّلاع عليه والوصــول إليه ، وأنَّ الــربَّ لا بــدَّ أن يكــون في حــدود ما يدركه ويعرفه أو يستطيع الوصول إليه ، ومنه قول النمرود **أنا أُحيي وأُميت** فلم يفهَم من الإحياءِ والإماتةِ إلاَّ ما هو بمقدوره.

والمنحرفون في هذه الأمة عن التوحيد أُتوا من هذا البابِ ، فعبّاد النبيّ – صــلى الله عليه وســلم وبــارك- وعبــدة الأوليــاء والصــالحين من دون الله ، يسـتدلُّون بشـيءٍ من واقعهم على ما يفعلـون ، فيقـول قـائلهم : لو أنَّك جئت ملكًا من الملوك له جاهٌ ومهابةٌ لم يمكنك الدخول عليه إلاَّ بوساطاتٍ وشــفعاء ، فيتوهّمون الله جلَّ وعلا كملوك البشر الَّذين لا يعرفون غيرهم.

والمنحرفون في أفعال الله من القدريَّة والجبريَّة ، امتنع عندهم بناءً على ما يعرفونه من الواقع وجــود إرادةٍ حقيقيّــةٍ للمخلــوقِ ، مع دخولها في الإرادة التامَّة الكاملة للربِّ ، ثمّ اختلفوا فمنهم من أثبت إرادة الـرب ونفى إرادة العبد ، ومنهم من عكَسَ ذلكَ.

والمنحرفـون في الأسـماء والصـفاتِ توهّمـوا أنَّ إثبـات الصـفات لله عـزَّ وجلَّ لا يكون إلاّ على ما يعرفونه من صفات المخلوقين في النقصِ والضـعف ، ثمَّ انقسموا بعد هذا الوهم قسمين : قسمًا أثبت لله الصــفات وأثبتها على هيئة

صفات المخلوقين ، وهم الممثّلة كهشام بن الحكم الرافضي وغيره ، وقسمًا نفى صفات الله الـتي أثبتها لنفسه لأنّ الله لا يمكن أن يكـون مثل مخلوقاتِه ، وكلُّهم أُتي من حصره معاني النصوص ومدلولاتها فيما يرونه في المخلوقين.

وكثيرٌ من المُتراجِعِيَن يتأثّرُ بهذا الجانبِ ويستدلُّ به ، كما في تراجع ناصرٍ الفهد الّـذي ذكر أنّ الحـقّ اسـتبان له بعد تفجـير المحيَّا ، وأنَّهُ عَلِمَ بُطلانَ الطريق الذي يسلكه المجاهدون بهذا ، ولو سُلّم صحّة ما رآه من تفجير المحيّا وشاهده ما كان ذلك يعني إلاّ خطأً من قام به سواء كان خطأً في اختيار الهدف أو خطأً في المنهج ، أو خطـأً في تطـبيق ذلك المنهج ، وكلّ ذلك لا يحصر الحـقّ بين من قـام بتلك العمليّة المباركة والمُـداهنين للطـواغيتِ أو المنخدعين ببعض أقاويلِهم.

بل العدلُ والإنصافُ وسبيلُ الهدى أن يُقال : هذا باطلٌ ، وذاك باطلٌ ، والحقُّ غير هذا ، وغيرُ هذا ، ويُفصَّل الحقّ استنادًا إلى الدليل ، لا إلى غلطِ بعضِ من أراد العمـلَ بـهِ ، وهذا لو سُلّم صحَّةُ ما زعم الطاغوت عن عمليَّةِ المحيّا ، مع أنَّ الثَّابت في الواقعِ أنَّ المجمَّع صليبيٌّ سكّانه صليبيون أمريكيون وغربيّون ، وثبت ذلك بكلام المجاهدين أولاً ، ثمَّ ما قارن ذلك من قرائنَ عديدةٍ تورِثُ اليقينَ بكذبِ خبرِ الداخلية جملةً وتفصيلاً ، وقرائنَ قويّـةٍ تُثبت أن كذب الداخلية هدفه الحيدة عن الاعترافِ بـالأمريكيين القتلى فيه ، مما يُثبت ذلك لو فُرض أنَّ المجاهدين لم يقولوه.

المزلق الثالث : عدم التثبُّت

من المزالق فيما رأينا من تراجع المتراجعين ، الاعتمادُ في الأخبار على وسائل إعلام المرتدّين ، وتصديقُ الطواغيتِ وأبـواقِهم فيما يقولـون ، فصدّقوا كذبتهم الصلعاء في أنّ سكان مجمّع المحيَّا من المسلمين ، وصدّقوا أنّ في المجمّع مسجدًا ، واعتمادهم في هذا على ما قال الطاغوت ، وما نعقت به صُحُفُه وإذاعاتُهُ ، والحقُّ خلافُ هذا ، ولو تثبّت واحدُهم أو سكت حين لم يثبت عنده شيءٌ لأصابَ في فعلِهِ.

وقد حذّر اللهُ من الأخذ بخبر الفاسق فقال : **يا أيُّها الّـذين آمنـوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبيّنوا أن تُصيبوا قومًا بجهالةٍ فتصبحوا على ما فعلتُم نادمين** وأيُّ قومٍ كالمجاهدين خاضت في أعراضهم الألسن؟

وذمّ اللهُ من أخذَ بخبرِ المنافق فقال عـزّ وجـلّ : **لو خرجوا فيكُم ما زادوكم إلا خبـالاً ولأوضـعوا خلالَكم يبغُـونكم الفتنة ، وفيكُم سـمَّاعُون لهُم** ولا فتنـةَ أكـبرَ من فتنـةِ طـواغيتِ الجزيـرةِ وما بغـوهُ في المُؤمنين ، ولا تكادُ تجدُ مفتونًا بفتنتهم إلاّ كـان من السـمّاعين لهم المصـدّقين لترّهاتهم.

وهذا وإن كان أصلاً شرعيًّا لا غُبار عليه ، فإنّ الوقائع تؤكّده في مواضع لا تحصى ، وتبيُّن خطر تركِ التبيُّن ، فكلُّ ما عايشناه وعرفناه من أمورٍ أخبر عنها

الطــاغوت رأينا الكــذب فيه في وســائل الإعلام مما لا يُحتمل ، وكــلُّ ما بيّنه المجاهدون بعد ذَلِكَ وشـرحوا أمـرَهُ للنـاس اسـتبانَ ما فيـهِ من تلـبيس هـؤلاء الطواغيتِ الذين فرّغوا أجهزةً للدجل وتلبيس الحقائق.

وممّا أثّر فيه عدم التثبّتِ : حكم المتراجعين بأنّ الجهـاد في العـراق فتنـةٌ وليس جهــادًا ، وتعليلهم بــأنّ القاتل لا يــدري فيمَ قَتَل ، وهــذا باطــلٌ يُعلم بالاضطرار ، ولو استند النـاظر إلى صـحف الطـاغوت وإذاعاته وحـدها ، أو إلى الإذاعـات عامة لما خـرج بهـذه النتيجة ، ولما تصـوّر الجهـاد في العـراق بهـذه الصورة ، وليس هذا التصور الذي زعمـوه موجـودًا عند أحـدٍ إلاّ إن كـان شـيءٌ يصنعه الطاغوت لهم في نقل الأخبارِ وتوصيلِها إليهم.

وسيأتي بإذن الله في فقه الواقع الحـديث عن المواضع الـتي يُشـرعُ فيها الأخذ بخبر الكافر وضوابط ذلك ، وليس هذا الموضع منها.

المزلقُ الرابع : الاجتهادُ المشوبُ بهوىً

ذكر شـيخ الإسـلام في القواعـدِ الفقهيَّة أنَّ المُجتهـدَ قد يشـوبُ اجتهـادَهُ هوىً فيكون له من الإثمِ بقدرِ ذلـكَ الهـوى ، وهـذا لا يكـادُ يسـلمُ منه أحـدٌ في دقائقِ المسائلِ ، كما قد يقعُ في الأصولِ الكبارِ عند الفتنةِ.

والمُبتلى بفتنةٍ ، تُنازعه ولا بدّ نوازع نفسه إلى الإجابةِ ، وإلاّ لما كـان في فتنـةٍ ، وقد تعـرِض للنفس الشُّـبهة في حـال ضـعفٍ فتميـلُ إليهَا ميلاً إلى ما يوافق هواها ويتشاكل مع ضعفِها ، وتتوهَّمُ أنّ ميلَها كان لظهـور الـدليل وقيـامِ الحجَّةِ ، فهذا من جنس الاجتهاد المقرون بهوىً الّذي ذكره شيخ الإسلام.

والهوى إن عرض في أصلِ النّظر والمسألة ، كان الاجتهاد تبعًا له ، وكـان النظر كلّه نظر تلبيسٍ وضلالٍ ، ورأيتَ في ذلك ما ترى من استدلالٍ بالمجملات ، ومغالطـةٍ في الواضـحاتِ ، وتعجّـلٍ دون الـواجب الشـرعيِّ من التثبّت ، وليٍّ لأعناقِ النُّصوص وتحويلٍ لها عما تدلُّ عليهِ.

وإن عـرض للنـاظر في المسـألةِ في أثنـاء بحثِـهِ فيها كـان له أثـرُهُ في المسألة والكلام فيها بقدر ما عرض فيه ، وقوّة النفس في التجرُّدِ منهُ.

ولانضـباطِ أدلّة الكتـاب والسـنة ، وصـعوبة تحريف المحـرّفين لها ، كـان أغلب ما تجرُّ إليهِ الأهواءُ باب المصلحة والمفسدة ، والتعلّق بالتجارب والنتـائج الدنيويَّة العاجلة.

فتلجأ النفس الأمَّارة بالسـوءِ إلى لبس الحق بالباطل ، وتصـوير المداهنة في صـورة المـداراة الشـرعية ، والتمـييع في صـورة التوسط والاعتـدال ، والمجادلة عن الطواغيت والمخاصمة عن الخائنين في صورة الـدفاع عن الأمَّة والحفاظ على وحدتها ، والذبَّ عن الصليب وحمايته في صـورة التعقل والتـأنِّي وتجنيب المسلمين ما لا يُطيقون.

المزلق الخامس : التوسُّع في الإكراه والتَّورِيَة

رُخِّص للمكـره في التلفّظ بما يُكـره عليه ولو كـان كفـرًا ، ولكنّ للإكـراهِ ضوابطَ شرعيَّةً يتعيّنُ ضَبْطُهُ بِهَا وتقييدُهُ ، وإلاّ أدَّى التوسُّعُ فيهِ إلى هدمِ أركانِ الشريعةِ ، وإزالة قواعِدِها.

وسيأتي بإذن الله الحديثُ عن الضوابطِ والقيودِ للإكـراهِ ، إلاّ أنَّ ما يعنينا هنا الحديث عن هذا الباب من أبـوابِ الشـيطانِ ، فرُبَّما سـوَّلَ للعبـدِ الـترخُّصَ والتوسُّع بالإكراه حتّى جاوز حدَّهُ ، فيُزيـغُ الله قلبه بقـدر ما زاغ ﴿**فلمَّا زاغُوا أزاغَ اللهُ قُلُوبَهُم**﴾.

وكذا التوسُّع في التوريةِ الَّذي وإن اختلف العلماء في جوازه بلا حاجة في الأصـــلِ ، إلاَّ أنّ اســتعماله في موضع الهمز واللمز والطعن في المجاهــدينَ محـرّم لما فيه من الهمز واللمز ، وللتوريـةِ أبـوابٌ منها الجـواب عن السـؤال الخاصِّ بكلمةٍ عامَّةٍ لا يقصد بها المسؤول عنه ، وإن كان الناس يفهمـون ذلك ، ومنها الحــديث بــذمِّ الخــوارج وذكر بعض مقــالاتِهِم في مــوطنٍ يُفهمُ فيه أنَّ المقصــودَ المجاهــدونَ ، وأنّ الحــديث عنهم ، أو ذكر شــيءٍ من المقــالات المستشنعة مع إيهامِ أنَّها مقالةٌ للمجاهدين الموحِّدين.

ومن أقبح أبــواب التورية وأخطرها ، إيهــامُ صــاحب الضــلالة أو الكفر أو الفسوق موافقَتَهُ على مذهبِهِ وضلالته ، وفي هذا إقرارٌ له على ما هو فيه ، لـذا ذكر أهل العلم أنّ من أظهر للكـافر الموافقة على كفـره كفـرَ ، كما قـرَّر ذلك ســـليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهــــاب رحمه الله في رســـالة "**الدلائل**".

المزلق السادس : اتّباع الأكابر والمعظَّمِينَ

قــال عبد الـرحمن المعلِّميُّ رحمه الله في كتابه المبــارك (**التنكيل بما في تأنيبِ الكوثريِّ من الأباطيل**): "من أوسع أوديــةِ الباطِـلِ ، الغلُـوُّ في الأفاضلِ" ، وهذا بابٌ من أبواب الشيطان ضلّ به اليهود والنصارى في اتِّبـاعِهِم الأحبـارَ والرُّهبـانَ وتقليـدِهِم إيّـاهُم دينَهم ، وضـلَّ به المشـركون في تقليـدِهِم آباءهم ، ولذا قال أبو جهلٍ ومن معه لأبي طـالبٍ لما حضـرته الوفـاةُ : أتـرغبُ عن ملَّةِ عبد المطَّلبِ؟

وفي هذه البلاد ضلَّ كثيرٌ من الناس بتقليد عبد العزيز بن بــازٍ و محمد بن عثيمينَ ، حتّى صار اسم عبد العزيز بن بـازٍ علمًا على ما يسـمّونه : "منهج ابن بازٍ" ، والقائلون به يأخذون كل ما أخطأ فيه ابن بازٍ ، وينسون كثـيرًا مما عنـده من الحقِّ والهُدى.

وقد رأينا في تراجع علي الخضـير وناصـرٍ الفهـدِ تعريجهما على منهج ابن بازٍ ، وتعليقهما الرجوع والتوبة بهذا المنهجِ الّذي رُوِّج باسم ابن بازٍ.

ولو كان الحق بالرجـال لكـان قبل المعاصـرين من هو أولى بالتقليد ، ولو كان الرجال أدلة على الحق ما كان للآيات والنصوص فائدة ، إذ قد مضى للأُمَّة من الرجال العظام ما يكفي للاستدلال به لو كانوا أدلَّةً.

المزلق السابع : الإبهام في التراجع

كثيرٌ ممن يتراجع عن شيءٍ من أقواله يعزُّ عليه التصريح برجوعه عن قولِه ، ويُجمل في كلامه ويُجمجم ، والواجب الشرعي على من أعلن قولاً من الباطل الَّذي لا يسوغُ فيه الاجتهاد أن يُعلن تراجعه عنه ، ويبرأ من قوله ذلك كما قال تعالى : **إنَّ الَّذين يكتُمُون ما أنزلنا من البيّنات والهدى من بعد ما بيّنَّاه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون * إلاَّ الَّذين تابوا وأصلحوا وبيّنوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التوَّاب الرحيم** فمن كتم الحقَّ لم يكن له من توبةٍ إلاَّ بيانُه ، فكيف بمن قال الباطل؟

وأمَّا من تراجع عن قولٍ اجتهاديٍّ فلا يلزمه إعلان رجوعه عنه كما لا يلزمه الإنكار على القائلِ به لو كان غيره ، والحكم من جهة البيانِ ووجوبه لا يختلف باختلاف القائلِ ، بل ما يجب من البيانِ يجبُ لكشف الزيف في القول الباطل ، سواء كان قولاً له قديمًا أو قولاً لغيره ، وقد قال الفاروق رضي الله عنه في مسألةٍ قضى فيها باجتهادٍ مخالفٍ لاجتهاد سبق له : **"تلك على ما قضينا ، وهذه على ما نقضي"**.

وهذا إنَّما ذُكر استطرادًا عند ذكر التراجع ، وإلاَّ فالتَّراجعات الأخيرة لم تكن إلاَّ عن الحقِّ البيِّن الَّذي لا مِريةَ فيهِ ، إلى الباطل المحض الَّذي لا شائبةَ فيه.

أسباب الثبات :

ينبغي أن لا يخلو الباب من نبذةٍ متعلّقةٍ بأسبابِ الثباتِ ، على جهة التذكير بها والحثِّ على الأخذ بأسبابِها ؛ فمن أهمِّ تلك الأسبابِ : الدعاء والتضرع إلى الله ، وهو ما شرعه الله لكل مسلم فيدعو في صلاته **اهدنا الصراط المستقيم** ، وهذا ما دعا به الخليل **ربنا واجعلنا مسلمَينِ لكَ** **واجنبني وبنيَّ أن نعبد الأصنام** ، وكان سيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وسلم يدعو في سجوده : "يا مقلب القلوب ثبّت قلبي على دينك".

ومن أسباب الثبات على الحقِّ ، شكر نعمة الله الَّذي أنعم بمعرفته ، وذلك بالاعتراف بمنة الله في الهداية إليه ، ولا يقول كما قال قارون **إنَّما أوتيته على علمٍ عندي** ، وحمد الله عليه باللسان ، والصدع بذلك الحقِّ والدعوة إليهِ ، والعمل بما يقتضيه ، والربُّ شكور ، يعطي على القليل الكثيرَ ، ومن شكرَ نعمة الله قابل الله شكره بالأضعاف والمزيد **لئن شكرتم لأزيدنَّكم**.

ومن أسبابِ الثباتِ على الحقِّ ، التبصُّر فيه بالدلائل الشرعيَّة ، **بل هو آياتٌ بيِّناتٌ في صدور الَّذين أوتوا العلم**.

ومن الأسـباب الازديـاد من الإيمـان والهـدى **والَّذين اهتـدوا زادهم هدًى** **يثبّت الله الّذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الـدنيا وفي الآخـرة ويضل الله الظـالمين** **إن تنصـروا الله ينصـركم ويثبِّت أقدامكم**.

الوفـاء بعهد الله وميثاقه ، والصـدق مع الله ، فـإنَّ ضـدّه من أسـباب الخـذلان : **ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضـله لنصَّـدقنَّ ولنكـونن من الصـالحين * فلما آتـاهم من فضـله بخلـوا به وتولّوا وهم معرضون * فـأعقبهم نفاقًا في قلـوبهم إلى يـوم يلقونه بما أخلفـوا الله ما وعـدوه وبما كـانوا يكـذبون** ، فـبيّن أنَّ فعلهم أعقبهم نفاقًا في قلوبهم ، وفصَّل فعلهم الَّذي فعلوه : بما أخلفوا الله ما وعـدوه ، وبما كانوا يكذبون ، والكذب شاملٌ كذب الأخبار ، وكذب الإنشاءات الَّذي هو مخالفة القول العمل ، ولذا فصَّل الله أحد معنيي الكذب في الآية التي تليها فقـال عـزَّ وجـلَّ : **ألم يعلمـوا أنَّ الله يعلم سـرَّهم ونجـواهم وأنَّ الله علاَّم الغيوب**.

ومن أسباب الثبات الحذر من الفتنة والانحراف ، كما قـال الله عـزَّ وجـلَّ لنبيِّه وأمّته من بعـده **واحـذرهم أن يفتنـوك عن بعض ما أنـزل الله إليك**.

ومن الأسـباب سـماع القـرآن وتـدبّره : **قل هو للذين آمنـوا هـدىً وشـفاءٌ والّذين لا يُؤمنـون في آذانِهم وقـرٌ وهو عليهِم عمىً** **ونـنزِّل من القـرآن ما هو شـفاءٌ ورحمـةٌ للمُؤمـنين والّذين لا يُؤمنون في آذانِهم وقرٌ وهو عليهِم عمًى**.

البَابُ الثَّاني : فِقْه الوَاقِع المعاصر

لا يتمكّن المُفـتي والفقيه من الحـديث في مسـألةٍ معيّنـةٍ إلاّ بنـوعينِ من الفقـــهِ ، كما ذكر ابن القيم –في أعلام المـــوقعين- وغـــيرُهُ : الأوّل الفقه في الأحكام الشرعيَّة ، والثاني الفقه في الواقع الّذي تُنزّل فيه الأحكام.

فأمَّا الفقه في الأحكام الشرعيّة ، فبمعرفة الأدلَّةِ وصـحّة الاسـتدلالِ منها على المسائل ، وأمَّا في الواقع فبمعرفة مناطات الأحكام ، ومظانّ العلل الـتي اعتبرتها الأدلّة ، وجرى أثرها في المسائل ، وتحقيق المناط في مسائل الواقع.

ولا بدّ عند الحديث عن المناهج المسلوكة للتغيير ، والبحث في تراجعـات المـــتراجعين وانتكـــاسِ المُنتكِســـينَ ، من تبيـــانِ الواقـــعِ الّـــذي فيه اختلف المختلفون.

وقد قسمت الباب إلى فصولٍ :

الأول : فقه الواقع في الشريعة.

الثاني : واقع العالم الإسلامي وجزيرة العرب.

الثالث : واقع المجاهدين والعمليات الجهادية.

الرابع : واقع العلماء والمنتسبين إلى العلم.

الخامس : أغلوطة المحافظة على الواقع.

فصل : فقه الواقع في الشريعة

يأتي في الحديث عن واقع العلمـاء والمنتسـبين إلى العلم أهمية أنَّ بيـان الحقِّ وأداء الأمانة لا يكون إلاَّ بتنزيل الأحكـام على الوقـائع ، ولا بدَّ في تنزيـلِ الحكم على الواقع من معرفة الواقع نفسِهِ والإحاطةِ بـهِ ، فـإذا علِّقَت الأحكـام بفعلٍ أو عينٍ أو وصفٍ أو اسمٍ كان لا بدَّ من معرفةَ ذلك الوصفِ ما هو؟ وذلك الاسم ما مسمَّاه؟ وتلك العينُ أيُّ عينٍ تكون؟ وذلك الفعل كيف هو؟

ومعَ أهمِّيَّةِ فقه الواقع الَّتي تقدَّمت إلاَّ أنَّ الناس انقسموا تجاهه قسمين:

قسـمًا أعـرض عن الواقع وعن معرفته والنظر فيه ، ثمَّ سـوَّغ لنفسه ذلك واعتاد عليه ، ولربّما يحتجُّ بقصصٍ متفرِّقةٍ عن بعض السـلف لم يحسن أن يضعها في موضعها ، وأقدم مع ذلك على الفتوى في النوازل ودقـائق المسـائل ، وحمله إعراضه عن فقه الواقع إلى الإعـراض عن فقه الواقعة ، فمن ذلـكَ ما تراه من فتـاوى بعضـهم بشـرعيَّة الانتمـاء إلى الأمم المتَّحـدة ، ثمَّ يُسـأل عنها وعن ماهيَّة الانتمـاء إليها وما يعـرف من بنودها ، فتجـده لا يـدري ما هي ومـاذا فيها ، ويقـول على الله بغـير علمٍ حين يجوِّزها ، وفي بنودها ما يكفر من عرفه وحكم بجوازه ، بل في بنودها ما يكفر من علم به ولم يعتقد أنَّه كفرٌ ، وبلغ بهم الإعـراض عن الواقع الَّذي يظنّونه دينًا أنَّهُم لا يعرفـون من أحـوال المسـلمين شيئًا ، بل يبيت واحدهم آمنًا شبعانَ وجارُهُ جائعٌ.

وقسمًا آخر رأى من حال القسم الأوَّل ما يُضـحك الجلمـود ، من الجهل والكلام فيما يجهله ، مما يشبه أخبار الأعراب التي ترويها كتب الأخبار والأدب ، فحمله ذلك على أن تعمَّقَ في الواقع وانهمك فيه وفي متابعتِهِ حتَّى أضاع على نفســه الفقه في الــدين ومعرفته ، ودخل الواقع وأخبــاره وعلومه بغــير آلــةٍ شرعيَّةٍ ، ولا ضوابط لاستفادته من الواقع ونظره فيه.

وكلا القسمين مخطئٌ مجانبٌ السبيلَ الشرعيَّ ، معـرضٌ عن طريقة أهل العلم والفقه ، بتخلِّيـهِ عن ضـوابِطِ هـذا البـاب وإعراضه عن القواعد الشـرعيَّةِ المُتعلِّقَةِ بهِ.

ويجدر التنبيه إلى أنَّ الفقه في الواقع ليس من العلم الممدوح لذاته ، بل يُحمد منه ما كــان وســيلةً لمعرفة الحكم الشــرعي وطريقًا إليه ، وما زاد عن ذلك فإن كان فيه نفعٌ دنيويٌّ فكسـائر علـوم الـدنيا ومعارفها ، وإن لم يكن فيه كان حشوًا ولغوًا ، كسائر ما لا نفع فيه.

وإذا كــان بهــذه المثابة ، فإنَّه ليس علمًا شــرعيًّا ، ولا يــدخل في الاسم الخاصِّ للعلم في النصوص والأحكـام الشـرعيَّة ، بل هو من علـوم الـدنيا الـتي يُحتـاج إليها في الـدين ومن تـوهَّم خلاف ذلك فمنشأ غلطه أنَّه رأى أنَّ الإفتـاء والنظر في بعض الأحكام الشرعية يحتاج إليه ، وهـذا حاصـلٌ في الطب وغـيره كــالنجوم في معرفة القبلة ونحو ذلك ، والتفريق بين العلــوم الدنيويَّة والدينيَّة ثابتٌ في الشرع من وجوهٍ لا كما يزعم بعض العصريِّين.

فقه الواقعة: وهو من فقه الواقع الواجبِ في كلِّ واقعـةٍ يُسـأل عنها ، أو يحتـاج إلى تبيـان حكم الله فيها ، أو إلى معرفته للعمـلِ به ، وقد اعتيد على تسـمية ما تعلّق بالسياسة الشـرعية وبـأحوال عمـوم المسـلمين ، باسم فقه الواقع ، مع شموله لهـذا ولهـذا حتَّى معرفة ما يحتـاج إليه في أحكـام الحـائض والنفساء ، وأحكام الحـدث ورفعه والنجاسة وإزالتها للرجل والمـرأة من الواقع ، كلُّهُ داخلٌ في هذا الباب لا يقلُّ أهمِّيَّةً عن غـيره من الواقع ، بل يتعلَّقُ به من أحكام العبادات العظيمةِ كالطهارة والصلاة والحجِّ ، ما لا يجوز إغفاله وجهله أو تجاهله ، ولا ينفع من علمِ واقعَهُ علمُه بالواقع إن جهلَ ما يحتاجه في الواجبـات المتعيِّنةِ عليهِ الَّتي لا تصحُّ عباداتُه إلاَّ بها.

ومعرفة طهـارة المـاء للتطهر به وما يتعلق بـذلك من صـفات وتفاصـيل وأحكام كأحكام الاستحالة في الماء المكرر ونحوه ، ووسـائل معرفة القِبلة وما يتعلق به من اسـتعمال البوصـلة ، ومعرفة الشـمال الحقيقي من المغناطيسي حيث كان الفرق مؤثرًا ، ومقدار نصاب الزكاة وما يتعلق بذلك كعيارات الـذهب ونسبِ الشائبةِ فيهِ ، ومقدار وزنه بالجرام لمن احتاج إلى معرفته به ، وأحـوال الفقراء وحدّ الفقر في كل بلدٍ ، وأحوال الجمعيات الخيرية وثقتها لمن شـاءَ أن يؤدّي زكاته من خلالِها ، وغير ذلك من التفاصيل التي يحتاج إليها ؛ كـلّ ذلك من فقه الواقع المطلوب.

ومثل ذلك ما نزل بالإنسانِ من الأمور الحادثة ، وكلّ حكمٍ شـرعيٍّ يكـون مخاطبًا به ، فما احـتيج إليه من معرفة الواقــعِ لتنزيل الحكم عليه داخــلٌ في الباب.

وقد نصَّ بعض من كتب في المسـألةِ على اختصـاص فقه الواقع بمسـائل السياسة وأحوال عموم المسلمين ، وهذا إن كان اصـطلاحًا خاصًّـا فلا مشـاحَّة فيه ، وإن كـان تعليقًا لشـيء من الأحكـام به كما فعل فهو غلـطٌ محضٌ ، ليس عليه دليلٌ ولا شبهةُ دليلٍ ، ولا فرق بين القسمين.

مصــــادر فقه الواقع : على العــــالم أن يستفصل فيما يــــنزل به من المسائل ، ويسأل أهل الذكر من كل فنٍّ عمَّا يتعلَّقُ بفنِّهم من واقِعِه ، أو يبحث عن ذلك في كتبه المعتـبرة عند أهله ، أو يحصّـل علم الواقعـةِ الـتي وقعت به بشيءٍ من الطرائق المعروفة لتحصيل العلوم الدنيويَّة ، أو آحاد المعارف الــتي يتعلَّقُ بها ما احتاج إليه ، وهذا ما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم كما في الحـديث الَّذي في مسـلم حين نهى عن الإبـار وقـال ما أرى ذلك يصـنع شـيئًا ، فخرج شيصًا فقال –كما في بعض ألفاظ مسلم- أنتم أعلم بأمر دنياكم.

ما يُطلب من فقه الواقع : توسَّع بعض النـاس في فقه الواقع ، حتَّى ذكر أحد الوعَّاظ أنَّه تـابع قصَّـة وقعَت في الغـربِ عشر سـنين! في الصـحف ، وهـذا من ضـياع الأعمـار والأوقـات فيما لا نفع فيه ، وإن لبّس الشـيطان له أنَّ فيه نفعًا للأمَّة ، وأنَّه ما ينقص المسـلمين ، وقُصـارى الأمر عند هـؤلاء أنَّه يُتـابع القصَّة والحادثة ليرويها في محاضرةٍ له مسـتدلاًّ بها على الفسـاد لـدى الغـرب

مما هو معلومٌ متقرِّرٌ بغير حاجةٍ إلى أن يُضيعَ عُمُره في تقفُّرِ أخبارِهِ ، ولو اكتفى منه بتقريرٍ في صحيفةٍ أو مقالٍ عثر عليه لكان كافيًا مجزيًا لا يدخل عليه منه نقصٌ.

ومن الناس من توسَّع فقرأ وتابع كلَّ ما لا ينفعُ من كلام الغرب وصحفهم ومقالاتِهم حتَّى صار فهمه لها وإحاطته وعلمه بها أكثر مما يعرِف من كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وحتَّى بدا منه من الجهل بدين الله ما لو عكف باقي عمره على علاجه لكان خيرًا له ، فصار عامِّيًّا كغيرِهِ من العامَّة لا يزيد عنهم بعلمٍ إلاَّ علمَ ما لا ينفعُ.

وقد رأيتُ من الشباب من اشتغل بذلك أولَ اشتغاله بالطلب ، وصرف فيه وقتَهُ ومنهم من ناصحتُ في ذلك فاحتجَّ بما يسمعه لبعض الدعاة عن أهمِّيَّةِ فقهِ الواقعِ ، وما زال على ذلكَ حتَّى فوَّت زمان الطلب ، وتكاثرت عليه الأشغال فلم يحصِّل علمًا نافعًا ، ولا اشتغل بغير العلم مما ينفعُهُ في أمر دنياه ودينه.

والمطلوب شرعًا من فقه الواقع ، هو ما تعلَّق به الأحكام ، ومعناه تلمّس الأوصاف التي تكون مظنَّةَ مناطاتِ الأحكامِ في المسألةِ المعيّنة ، ومعرفة الأصول العامة للعلوم والمعارف البشرية التي يحتاج إليها مما لا يمكن تصور مسائل هذا العلم المُحتاج إليه في الأحكام إلاَّ به.

التبيُّن والتثبُّت : كثيرٌ ممن زعم التفقه في الواقع ، والانفتاح على العالم ، اتّسع في بعض المنكرات ، وخرج عن الحدود الشرعيَّة للأخبار نقلها واستماعِها ، فلم يتبيّن في أخبار الفسقة بل الكفرة ، فأصاب المجاهدين بجهالةٍ ، واستطال في أعراضهم استنادًا إلى نقل المرتدِّين الَّذين يراهم هو مرتدِّين ، أو يتوقّف في كفرهم دون أن يشكّ في كونهم أفجر الخلق وأكذبَهُم.

وقد عاب الله على من صدَّق المنافقين فقال سبحانه ﴿**وفيكم سمَّاعون لهم**﴾ والاستماع المقترن بالتصديق دون تثبّت لأخبار الكفرة والمرتدِّين في شأن الدين ، أو المجاهدين داخلٌ دخولاً أوليًا في هذه الآية.

وإذا استحسن بعضهم أن يعدّ فقه الواقع قرينًا لفقه الشريعة ، فإنَّ فقه الشريعة لا يكون إلاَّ بعد تحقيق النصوص الصحيحة ، وحسن الاستنباط منها ، فليكن الحال في فقه الواقع كذلك ، ولا يُقدم على المجاهدين والمسلمين عامَّةً إلاَّ بعد أن يتحقَّق من أحوالهم بالطرق الشرعيَّة.

والأخذ بخبر الكافر جائزٌ في مواطن:

الأول : ما يكون على جهة الاستئناس به ، والاحتراز والحيطة بناءً عليه ، دون أن يصل إلى تصديق تهمةٍ على مسلمٍ ، فضلاً عن ترتيب الأحكام عليها ، وهذا فرعٌ على القاعدة الَّتي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة الحسبة : "المنع والاحتراز يكونان على التهمة ، أما العقوبات فلا تكون بغير بيِّنة".

الثاني : ما يكون من جنس الإقراراتِ ؛ فيقبل كلامهم على أنفسِهم ومن لا فرق بينهم وبينهم.

الثالث : ما لا يتضـمَّن إصـابة مسـلم بجهالة ولا بنـاء حكمٍ شـرعيٍّ على كلامهم فلا بأس بالأخذ بأخبارهم والعمل بمقتضاها.

الرابع : ما يتعلَّق به شيءٌ من الأحكام الشرعيَّة ولا يتضمَّن إصابة مسلم بجهالةٍ فيه الخلاف المعروف في خبر الطبيب الكافر والـراجح فيه أنَّه مـردودٌ ، ولا يؤخذ به إلاَّ على سبيل الاحتياطِ فيما كان في تصـديقه به احتيـاطٌ ، كقـدرةِ مريضٍ على صومٍ ونحو ذلك.

الخامس : ما يستفيض من الأخبار ويتواتر حتى لا يكون ثبوته والتصـديق به راجعًا إلى ثقةِ آحادِ قائليهِ ، بل إلى الصـفة الـتي ورد عليها ولا يمكن أن تقع في خبرِ كاذبٍ ، كما هو معلومٌ في التـواتر ، وأكـثر ما يكـون هـذا في الأحـداث العامة التي يشترك الناس في رؤيتها أو سماعها ، وفي نقل ما سمعوه أو رأوه منها.

فصل: واقع العالم الإسلامي وجزيرة العرب

تجاوزت فترة الاحتلال الصليبي لبلاد المسلمين المسمى بالاستعمار ، وخلَّفت الاستعمار غيرَ المُباشِرِ بوضع العملاء في بلاد المسلمين ، وتحكيم الأديان المستوردة عن الغرب مما وضعوه من القوانِين التي يُتحاكم إليها من دون الله ، حتّى صارت شريعة البلاد ودِين حاكميها وحكوماتِها.

ومن بلاد المسلمين أجزاء محتلّة من العدو الخارجيّ عسكريًّا ، كبلاد أفغانستان ، والشيشان ، وجملةٍ كبيرةٍ من بلاد الاتحاد السوفيتّيِّ السَّابقِ ، ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت المقدس وما والاه ، والعراقِ.

وأمّا العدوان بمعناه الشرعيّ ، فجميع بلاد المسلمين اليوم يحكمها أعداء لله مرتدّون عن دينه ، مغيّرون لشرعه ، موالون لأعدائِهِ ، ولا فرق في الشريعة بين العدوّ الوطنيِّ ، والعدوِّ الخارجيّ ، إذ ميزان الولاء في الإسلام الدينُ لا غير.

وكلّ بلاد المسلمين اليوم تسير في مخطّطات ماسونيَّةٍ من سيّءٍ إلى أسوأ فيما تسير خططهم الإعلامية والسياسية عليه ، وإن كان الله يخيّب ظنونهم ويُفسد مساعيَهُم ويتمّ نوره ولو كره الكافرون.

والواجبُ في هذهِ البلادِ أن يُعاد شرع الله ليحكُمَهَا وأن تُشهر سيوف التوحيد لتعبيد البلاد والعباد لرب العباد ، وكلُّ فتنةٍ وضررٍ أهونُ من فتنة الكفرِ والحكم بغير ما أنزل الله وتحكيم القوانين ، وإنفاذِ مخطّطاتِ الصليبيين واليهود في بلاد الإسلام.

وبلادُ الحرمين من بين هذه البلادِ يحكُمها طواغيتُ من أشدّ الطواغيتِ حربًا على الإسلامِ وتبديلاً لشعائره وموالاةً لأعدائِهِ ، وقد عاقَهُم عن كثيرٍ مما يُريدون ما في النَاس من خيرٍ وتوحيدٍ وحبٍّ للإيمان وكرهٍ للكفر والفسوق والعصيانِ.

واجتنابًا لمعرَّةِ الإنشاءِ أُوثرُ الحديث عن واقع بلاد الحرمين في معالم ثلاثةٍ:

المعلم الأوَّل : الإعلام

من أكثرِ العواملِ تأثيرًا في الناسِ : في فكرِهِم وأخلاقِهم وعاداتِهم ، وأمور دينِهِم ودُنياهُم : الإعلامُ ، والإعلامُ في بلاد الحرمين –كغيرهِ- إعلامٌ ماسونيٌّ يحمل أمراض الشُّبُهاتِ والشَّهواتِ ، فالشُّبهاتُ متمثِّلةٌ في الفكر العلمانيِّ ، ومبادئِ العولمة التي تقوم في أصلها على إلغاء الفروق المبنيَّة على الأديان وخصوصيَّات بعض الشعوب والأوطانِ ، وتوحيد الناس على ملّةٍ واحدةٍ تعتمد على الحريَّة الغربيَّةِ في السلوكِ والاعتقادِ ، فلا يُمنع فاسقٌ من فسوقِه ، ولا ضالٌّ مبتدعٌ ، فضلاً عن زنديقٍ مرتدٍّ من إظهار الضلالة والدعايةِ إليها ، وأمَّا الشهواتُ ففي وسائلِ الإعلامِ من الفسادِ ما لا يحتاج إلى تبيانِهِ ، وأبرزُ وسائلِ

الإعلام أثرًا في الناس : الصُّحفُ ، والشاشات المرئيَّة سواء القنـوات الحكومية ، والأخرى العالميَّة.

فأمَّا الصُّـحُف فهي علمانيَّة التوجُّه ، من زعم أنَّ عـددًا من صـحيفةٍ منها يخلو من منكراتٍ عظيمةٍ وطـوامَّ عقديَّةٍ وسـلوكيَّةٍ وفقهيَّةٍ فقد كـذبَ ، بل إنَّها لتغصُّ بالموبقاتِ من استهزاءٍ بالدينِ وتشكيكٍ في ثوابتِهِ ، وجحـودٍ للمعلومـاتِ منه بالضَّرورةِ ، وتـزيينٍ للفسـوقِ ودعايـةٍ إليه وحضٍّ عليـهِ ، فضـلاً عن جريمة تعظيم الطواغيتِ والـذَّبِّ عنهم بالباطل ، وتـرويج بـاطلهم ذلك ، وحمل النـاس على القبـول به ، وهـذا جـارٍ منهم في حـقِّ طـواغيت بلاد الحـرمين ، وسـائر طواغيتِ الأُمم.

وأمَّا الشاشـات المرئيَّة ؛ فقد كـان التلفـازُ ملآنَ بـالمنكراتِ والكبـائرِ والمُوبِقـاتِ ، من ظهـور المتبرّجـاتِ المـائلاتِ المُميلاتِ ، وقصِّ مسلسـلات الغرام والفسوقِ ، مع ظهورِ المُغنِّينَ المـاجنينَ فيه وارتفـاع أصـواتِ المعـازفِ والغنـاء الَّذي هو بريـدُ الزِّنا ، حتَّى لم يكد يخلو بيتٌ من هـذه الفتنـةِ العامَّة ، وحتّى استساغها الخاصَّةُ والعامَّة ، وحتَّى صارت معروفًا لا يُنكر ، وصـارَ إنكارُها مُنكَرًا مُستَغربًا عند أكثرِ النَّاسِ.

وكان التلفـاز في هـذه الحـال من أعظم المُنكَـرات وآلاتِ نشر الفسـادِ ، قبل أن يُـؤذن بـدخول الأطبـاق الفضـائيَّة ، أمّا بعد أن أدخلها الطـواغيتُ بلاد المسلمين فحدِّث ولا حرج.

وفي هـذه الأطبـاق من المُوبقـاتِ ما لا يخفى على أحـدٍ ، ونشـرت من الفسوقِ والفسادِ في عشر سنينَ ما لم يقع عُشْرُهُ في الأزمنـةِ المُتطاولـةِ من قبلِـهِ ، حتَّى قصَّ المُحتسـبون عظـائمَ لـولا ثقـةُ من يرويها وظهـور بعضِ آثارِها ونتائِجِها ما صدَّقَ بها أحدٌ.

ويتبعُ طواغيتَ آلِ سعودٍ وحواشيَهُم قنواتٌ فضائيَّةٌ عديدةٌ ، منها كثـيرٌ من عفنِ الفضاءِ المنتشـرِ فيـهِ ، حتّى أجـاب نـايف لمَّا سُـئل عن عملية اسـتهدفت قناةً لبنانيَّةً تُسمَّى قناة المستقبل ، هل لها صـلة بتفجـير الريـاض وهل هي من عمل القاعدةِ؟ بقوله : ليس هنـاك ما يـدلُّ على أنّ له صـلةً بتفجـير الريـاض ، ولكنَّ القاعدة تستهدف جميع المصالح السعودية سـواء في الـداخل والخـارج ، وهـذا في لقـاءٍ معه إثر العمليَّة الـتي اسـتهدفت مقـرّ تلك القنـاة بُعيد غـزوةِ الحـادي عشـرَ من ربيـعٍ الأوَّلِ بشـرق الريـاض ، وقد نُشر الحِـوَار في صَـحِيْفةِ الرِّياض.

وأمَّا الشُّـبُهات فقد شـاركت وسـائل الإعلامِ السـعوديَّة خاصَّـة وإعلام طواغيتِ بلاد المسلمين عامَّة في الحملة الصليبيَّةِ على الإرهابِ ، وتعـاونَت مع الصليبيَّةِ العالميَّةِ على تبديل الدين ، وتحريف معالمِهِ لدى كثيرٍ من المسلمين ، فطُمست عقيدة الولاء والبراء ، وشُـوِّهَت صـورةُ الجِهـادِ ، وشُـكِّك النـاس في قـادة الـدين وأئمَّته من المجاهـدين الصـادقين والعلمـاء الصـادعين بـالحقِّ الجاهرين به.

المعلم الثاني : كُفريَّاتُ الطَّواغيت ؛ وسيأتي الحديثُ عنها في البــاب الثَّالِث بإذن الله.

المعلم الثالث : العدو الصَّليبي المحتل.

والوجودُ الأمـريكيُّ في بلاد الحـرمينِ وجـود احتلالٍ ، لم يملك الطـواغيت في بلاد الحرمين أوَّلَ الأمرِ إلاَّ الوعد بقـرب خـروجهم ، ثمَّ ادّعـوا أنَّهم خرجـوا وأنكروا وجودَهم ، ثمَّ انطلقت الحملات الصـليبية من بلاد الحـرمين ، فـاعترفوا بوجودها وسارعوا بعد انتهاء الحرب الصـليبية على العـراق بادّعـاءِ أنَّهَا خَـرَجَت من البلادِ ، وما لبثت أمريكا أن اعترفت بعد أن ضرب الأبطال مستوطناتِها في الرياض يوم الحادي عشر من ربيعٍ الأوَّلِ أنَّ الأمريكيين الموجودين في الرياض أربعون ألفًا ، ولمَّا ضـرب المجاهـدون مسـتوطنة المحيًّا أعلنت وسـائل الإعلام أنَّ في الرياض عشرين ألفَ أمريكيٍّ ، وفي الباب رسالةٌ نافعةٌ للعـالم الشـهيد يوســفَ العيــيريِّ رحمه الله عنوانها : "**التواجد الصــليبي في الجزيــرة العربية**".

وهم مع ذلك بــاقون ، ولن يخــرج العــدوُّ من أرضٍ اســتولَى عليهَا حتَّى تُخرجـهُ القـوَّة ، ولن يرفع يـده عن بلـدٍ احتلَّها إلاَّ بالجهـادِ في سـبيل الله ، ولا يكون ما نريده إلاَّ بالمدافعة بالسيف والسنان التي هي من سنن الله الكونيَّةِ ، ومن أوامِرِه الشَّرعيَّةِ.

فصل : واقع المجاهدين والعمليَّات الجهاديَّة

ما رأيتُ من افتُريَ عليهِ أكثرَ مما افتري على المجاهدين في سبيلِ اللهِ في هذا الوقتِ ، وهذا امتحانٌ من الله لهم وتذكيرٌ بسنّةِ من قبلهُم فما سلم من ذلك نبيٌّ ولا مصلحٌ وداعيةٌ ، وهو امتحانٌ لهم بقوله عزَّ وجلَّ : **يا أيُّها الَّذين آمنوا من يرتدَّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقومٍ يُحبِّهم ويحبّونه أذلَّةٍ على المُؤمنين أعزّةٍ على الكافرين يُجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومةَ لائمٍ** ولو نظر أحدٌ إلى هذه الآيةِ قبلَ هذه الأعصار استغربَ لومة اللائمِ من أينَ تردُ؟ ومن يلومُ المجاهدين في سبيل الله في قتال المرتدِّين؟

الكفَّار ليس للومتِهم أثرٌ يمدح من تجرّد منه ولم يخفه ، إذ هم العدوُّ الَّذي جُرّدت سيوف الجهاد لقتالِهِ ، والمسلمون كيف يخرج منهم من يلوم المجاهدين على قتالِ المرتدِّين؟!

وها نحن نرى هذا اليوم واضحًا جليًّا في المجاهدين ، الَّذين خرجوا لقتال الصليبيين فقاتلهم المرتدُّون ، ووجدوا لومة اللائم على ابتدائهم الصليبيين ، وعلى مقاتلتهم للمرتدّينَ ، وسبقت مشيئة الله أن يُمتحن المجاهدون بهؤلاء اللائمينَ ، فلا عجبَ بعد تأمُّل ذلك من كثرةِ من افترى على المجاهدين ولامَهُم ونسب إليهم ما هم منه براء.

وفي مُراجعات الخضير والفهد ، ذكرا أمورًا تستند إلى تصورٍ خاطئٍ لواقع المجاهدين ، وأوَّلُ ذلك حال المجاهدين في العراق :

واقع الجهاد في العراق :

جاء في كلا التراجعين أنَّ الجهاد في العراق فتنة ، وعلَّل ذلك كلاهما بأنَّ القاتل لا يدري فيمَ قَتَل والمقتولُ لا يدري فيمَ قُتل ، وهذا باطلٌ لا وجود له في الواقع البتّة ، ولا يستطيع أن يقوله من تابع شيئًا يسيرًا من أخبار المجاهدين هنالك نصرهم الله وأيَّدَهُم.

ولا يمكن أن يقولا هذا إلاَّ في واحدةٍ من حالين :

الأولى : أن يكونا مكرهين على قول ذلك ، أو متأوِّلَين أنَّهُما مكرهانِ.

الثانية : أن يكون ما يصلهما من الأخبار الموجهة من الطواغيتِ ، يُوحي إليهما بهذا ويُقصد منه تصوير الحال في العراقِ على هذه الصفة.

والجهاد في العراق جهادٌ في سبيل الله ، يدري القاتل أنَّه قتل الصليبيَّ المحتلَّ لبلد المسلمين ، ويدري المقتولُ أنَّه غازٍ محتلٌّ قد قتل المسلمين واستولى على دارِهِم ، وليس فيه من الفتنة شيءٌ بل هو جهادٌ لرفع الضرِّ ودفع الفتنةِ وردِّ الصائل المعتدي على بلادهم وغيرها من بلاد المسلمين.

وللمجاهدين في العراق راياتٌ معروفةٌ ، منها : رايةُ جماعةِ أنصار السنَّةِ الكرديَّةِ ، التي يحملها أبو عبد الله الشَّافعيُّ ، أحد المجاهدين المعروفين بالخبرة العسكريَّة ، وسلامة المعتقدِ والمنهج ، والجماعة معروفة منذ سنواتٍ

عديدةٍ بالجهاد في سبيل اللهِ وقد كانوا يُقاتلون الملاحدة العلمانيين الأكراد في بلاد الكرد ، ثمَّ نزلوا إلى بغداد بعد سقوط الحكومة البعثيَّة المرتدَّة.

ومنها تنظيم القاعـــدةِ ، الغـــنيّ عن الإشـــادة والتعريف ، وقد أرسل المجاهدون بعض أصحاب الخبرات العسكريَّة ، وأقاموا عملاً منظّمًا في العراق ، وهما أكــثر الجماعــات المقاتلة في العــراق ، وحين نفــرِّق بين الجماعــات الجهاديَّةِ الموجـودة فلسـنا نعـني أكـثرَ من الحـديث عن مؤسِّسي المجموعـات المقاتلة وقادتها ، أمَّا حالُها من جهة تعـــدد القيــادات أو اتحادها فليس مجــال الحديث.

ومنها الجماعة السلفيَّةُ المجاهدة في العراق ، وقد قرأتُ لهم كتابةً بيّنــوا فيها معتقدهم وهو معتقد أهل السنة في تفاصيل المعتقد وأصوله ، ليس عليهم فيه مأخذٌ البتّة ، بل ما كتبـوه شـاهدٌ لهم بالفقه في الـدين ، والتبصُّـر في واقع المسلمين.

ويُزعم أنَّ لحزب البعث شيئًا من العمليَّات في قتـال الأمريكـان ، وحـزب البعث حزب كفريٌّ واجبٌ قتالُهُ ، إلاَّ أنَّ المصـلحة في تـأخير ذلك ما دام يـدفعُ العــدوَّ الصــائل ، ولا يجــوز تركه إلاَّ مع الــتزام قتالِــهِ بعد الفــراغ من العــدوِّ الصليبيّ.

ولا يشترط لصحَّة جهاد الدفع اتّحاد الرَّاية ، ولم يقل بذلك أحدٌ ، بل لو لم يكن إلاَّ أن يُقاتل كل رجلٍ وحده ، لكان واجبًا عليه القتال وحــدهُ ، ولكنَّ توحيد الراية واجبٌ على المسلمين هنالك ما استطاعوا.

والمُتراجعان لا يشترطان اتحاد الراية بدليل تأييدِهِما الجهادَ في فلسطينَ ، وقولِهِما بمشــروعيَّته ، وكــلّ ما يــرد في الراية من إشــكالات موجــود في فلسطين ، ومع ذلك فلا تجد مسلمًا يطعن في وجوب جهـاد اليهـود في أكنـافِ بيتِ المقدسِ.

أمَّا صــورة الاقتتــال الَّذي لا يــدري القاتل فيه لم قَتَل ، ولا المقتــول لم قُتــل؟ فلا وجــود لها في العــراق البتّة ، بل المحتــلّ يعلم أنَّه قُتل لاحتلاله ، والمتعاون مع المحتلّ يعلم أنَّه قُتل لتَعَاوُنِـهِ مع المُحْتَـلّ ، والقاتل يعلم أنَّه قتل من أمره الله بقتله لعدوانِهِ على المسلمين وديارِهِم.

واقع الجهاد في جزيرة العرب :

المجاهـدون من تنظيم القاعـدة في جزيـرة العـرب ، من أسـلمِ النـاس منهجًا وأقــومهم طريقــةً ، انبعثــوا لقتــال الصــليبيين المحتلين لبلاد الحــرمين ، ولتطهير الجزيرة من الشرك والمشركين ، وهم ماضــون في طــريقِهم ذلك لن يثنيهم بإذن الله عنه أحدٌ مهما كان وبلغ ، فيما نحسبهم والله حسيبهم ، ونــدعو لهم به ، ونحرضهم عليهِ.

والمجاهدون في بلاد الحرمين ، يواجهون أعـتى منـافقي العصر ، وأعظم فراعنته مكرًا وكذبًا وكيدًا ، ﴿**قل الله أسرعُ مكـرًا إنَّ رسـلنا يكتبـون ما تمكرون**﴾.

وقد شـوَّه واقع جهـادِهِم بألسـنةِ إعلام الطـواغيتِ لـدى السـمَّاعين لهُم ، ونُسب إليهم من الزور ما لا يصدّقه ذو عقلٍ ، فاتّهموهم باسـتهداف المسـلمين من أهل بلاد الحرمين ، وصدّقهم سذّج الحمقى مع رؤيتهم لهم يتجنَّبُون الأحيـاء المكتظَّة بالناس ، ويقصدون المجمّعات المحروسة حراساتٍ مشدَّدةً.

وادَّعى عليهم نايفٌ وزمرته كذبتهم الصلعاءَ الـتي لا يقبلها عقـلٌ إلاَّ عقـلَ مفتريها إن صحَّت تسميته عقلاً ، حين اتّهموا المجاهدين بأنَّهم ينوون استهداف المعتمرين والتفجير في بيت الله الحـرامِ ، مع أنَّ المجاهـدين يتجنّبـون مقاتلته وأمثاله ويكتفون بالصـليبيين ليعلم النـاس حقيقـةَ الصـراع وحقيقـةَ ما يقـوم به الصليبيون في بلاد الحرمين وما جاؤوا من أجله.

وادَّعـوا على المجاهـدين أنَّهم فاشـلون محطّمـون ، ما انـدفعوا لمبـدأ ولا ساقهم إلى الجهاد معتقد ، والعارف بالمجاهدين يعلم أنَّ الكذبة لا محلَّ لها في الواقع ، وأنَّ كثيرًا منهم ممن تطلبه الدنيا ويفـرُّ منها ويعـرض عنها ، إلاَّ أنَّ همًّا يـدفعهم لنصر الـدين لم يجـده الخليُّ من الهمـوم ، والمنشـغل بـدنياه العـاكف على ملذَّاتِــهِ ، حتَّى رآهم من لم يعـــرف إلاَّ الهمـــوم الدنيويَّة ، ولم يُؤرّقه إلاَّ التزوُّدُ من ملذَّاتِهِ ؛ فاستغرب أحـوالَهُم وأقـوالهم وأفعـالَهُم وأبى إلاَّ أن يفهمها وفق واقعِهِ ، وأن يقيسهم على نفسِهِ.

ونُسبَ إلى المجاهدين في التَّراجعات أمورٌ عدّة ، متعلِّقةٌ بأصولِهِم العامَّةِ ومنـاهجِهِم ، وبوقـائعِ عمليَّاتِهِم الـتي قـاموا بها في مشـارق الأرضِ ومغارِبِها ، والمُنصف يأخذ عن بياناتهم ونشراتهم ليعرفَ حقيقة حـالِهِم ولا يصـدِّق الكفـرة والمرتدِّين عليهم.

وقد كتب المجاهدون في عمليَّة شرق الرياض رسالةً فيها بعض المبـاحث الشرعيَّةِ ، وبيـانٌ لكثـيرٍ من وقائِعِها ، وفي التَّراجعـات الأخـيرة ذكـرُ أنَّ القتلى والجرحى في عملية غرب الرياض من المسلمين ، وصـوِّرت العمليَّة على غـير ما كانت ، وسأورد التقرير الّذي كتبه المجاهدون في العمليَّة المباركةِ أنقله عن مجلَّة صوت الجهاد المهتمّة بشؤون الجهاد في أرض الحرمين:

العملية العسكريَّة على مجمَّع الصليبيِّين بإسكان المحيَّا

في ليلة الأحد الخامس عشر من رمضان لهذا العام ، قامت إحـدى خلايا المجاهـدين باقتحام مستوطنة صليبية ، وهو مجمّع تابعٌ للسفارة الأمريكيَّة في الريـاض بـاعتراف إذاعة صوت أمريكا من واشنطن خلال السَّاعةِ الأُولى من العمليَّة المباركة.

والمجمّع الصـــــليبي (**مجمّع المحيَّا**) يقع في وادي لبن القـــــريب من حي السفاراتِ وفيه أزيدُ من مائتي وحدة سكنية ، جُـزءٌ منها غـير مسـكونٍ بل يُسـتعمل لأغـراضٍ أخـرى ، وفي المجمَّع كنيسـةٌ يقيم فيها الصـليبيون قُـدّاس الأَحد وليس فيه مساجد.

وقد كـان المجمَّع أيَّام حـرب الخليج الثانية سـكنًا لوحـداتٍ من الجيش الأمـريكيّ ، وأُخلي بعد ذلك بسنواتٍ ، وبعد عمليَّة شرقِ الرِّيـاض نُقـلَ إليه الصَّـليبيون في حركة النقل الواسعة التي شملت مجمّعات الصليبيين في الرِّياض.

والمستوطنة محاطة بحراسات يبلغ عددها ثلاثين جنديًّا من الحَرَس الوطنيِّ يتناوبون حراسته إضافةً إلى طاقم الحراسة التابع لإدارة المجمَّع ، وأثناء المداهمة كـان عـدد الجنــود الموجــودين قرابة العشــرة مســلحين بأســلحة رشاشة ، إضــافةً إلى آليَّةٍ عسكريَّةٍ واحدةٍ.

يتكون المجمّع من 250 وحدة سكنية ويسكن فيه قرابة 600 فردًا ، منهم : وكلهم من الصليبيين من جنسيَّات متفرقة : الأمريكيَّة ، والبريطانيَّة ، والأسـترالية ، وجنسيّات أوروبيَّة متفرّقة ، وكذلك مجموعة من نصارى العرب لبنانيين وغيرهم ، إضافةً إلى عائلةٍ مصريَّةٍ ، وأخـرى سـعوديَّة أصـيب أحد أفرادها ورفض الظهـور في وســائل الإعلام وقلائل من الأفــراد الــذين ارتضــوا العيش بين الصــليبيين وحمايتهم والتترس بهم .

وقد بدأ الهجومُ من قبل مجموعة الاقتحام على البوابة الرئيسة بعد تعطيل الحراسة وتطهير المنطقة ، بعدها قامت مجموعة الهجوم " السيارة المفخخة " بالــدخول من البوابة الرئيسية ، بواسطة التغطية الـتي قـامت بها مجموعة الاقتحـام وعند وصـول السـيارة إلى النقطة المحـدّدة سـلفًا ، قـامت بتفجـير الحشـوة ، وفي هـذه الأثنـاء اســتطاعت مجموعة الاقتحــام من الانســحاب من المنطقة تحت تغطية وحماية " مجموعة الحماية " الــتي كــانت ترابط وتــراقب المنطقة عن كثب ، واســتغرقت العمليَّة من إطلاق الرصاصة الأولى إلى انســحاب المجاهــدين من محيط العملية دقيقتين ونصف الدقيقة ، وأرغم الله بهـذه العملية أنف الصـليب وأذلَّ أعـداء الـدين ونكّس العلم الأمريكيَّ الصليبيّ وحماته وحملته ، وزف المجاهـدون في هـذه العملية شـهيدين هما : أبو أيُّوب الشـرقي وأبوخيثمة التبـوكي ، نسـأل الله أن يتقبلهما في الشهداء .

وقد أصدر المجاهدون بياناً في ذلك هذا نصه :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، أما بعد:

قال تعالى **إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفقون أموالهَم ليَصدُّوا عن سَبيل الله ، فسيُنفقونها ، ثمّ تكونُ عليهم حسرةً ثمَّ يُغلبون والَّذين كَفَروا إلى جهنَّم يُحشرون** ، وقال تعالى **فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**

في هَذَا الزمان الذي تكالبت فيه الأُمم على المسلمين ، وقاد الحلف الصـليبيَّ الكافر على المسلمين أمريكا وإسرائيلُ وأذنابُهما ، أخرج الله طائفـةً مجاهـدةً تُقاتل في سبيله ولا تخاف لومةَ لائمٍ ، وحشدَ الكُفَّار حشودَهُم وحزّبُوا أحزابَهُم ومضوا في أكـبرِ حملـةٍ صـليبيّةٍ على الإسـلام والمجاهـدين ، فما وهن جنـدُ الله لما أصـابهم في سبيلِ الله وما ضعفوا وما استكانوا والله يُحبُّ الصَّابرين.

ومضى المجاهدون في حرب استنزافٍ لـدولِ الصـليب لا تسـتثني مكانًا من الأرض ، ولا تتحاشى عن مسـتوطنةٍ امتثـالاً لأمر الله الـذي أمرنا بقتـالهم حيثُ ثقفـوا ، ولم

تتوقف العمليـات منذ الحـادي عشر من سـبتمبر ضـدَّ أمريكا وحلفائها من الـدول الصليبية.
وكان من آخر العمليـات غـزوة الحـادي عشر من ربيع الأولِ لهـذا العـام ، حينَ شـنَّ المجاهدون في سبيلِ الله غارةً ناجحةً بفضل الله على ثلاثـةٍ من مجمّعـات الصـليب في الريـاض امتثـالاً لوصـية النـبي صـلى الله عليه وسـلّم ، واسـتمرارًا للحـرب مع أمريكا وعملائها ، سقط جرَّاءَهَا قُرابةُ ثلاثمائةِ صليبيٍّ ، ووعد المجاهدون بالاسـتمرار في جهادهم.
وفي ليلة الأحد الخامس عشر من رمضان لهذا العام ، قامت إحدى خلايا المجاهدين باقتحـام مسـتوطنة صـليبية ، وهو مجمّع تـابعٌ للسـفارة الأمريكيَّة في الريـاض وقتل على إثر ذلك ما يزيد على خمسين صليبي ، تشهد بذلك مراسم التأبين الـتي أقيمت لهم في الكنائس والسفارات التابعة لبلدانهم .
وتأتي هذه العملية ضمن منظومة العمليات التي يقوم بها تنظيم القاعـدة في حـرب الصليبيين واليهود ، وضمن مشروع إخراجهم المشركين من جزيرة العرب .
مما حمل أوليـاء أمريكا وحماتِها وأنصـارَها من الطـواغيت المتسـلطين على بلاد الحـرمين وشـعبها على القيـام بحملاتٍ عنيفـةٍ على المجاهـدين في كل مكـانٍ منـذُ الحـادي عشر من سـبتمبر ، ثمَّ ازدادت حملتهم بعد ضـرب المجمَّعـات الصـليبيَّة في شرق الرياض ، وأكثر ضرباتهم واعتقـالاتهم طـالت تجـار الأسـلحة ، وبعض الشـباب الذين ليس لهم في العمل ناقةٌ ولا جملٌ ، وافتروا عليهم ونسـبوا إليهم ما لم يفعلـوا ، وصوّروا من الأسـلحة والمتفجِّراتِ الـتي ادّعـوا أنَّهم قبضـوا عليها ما لم تـره أعينُ كثيرٍ منهم.
ومع هذه الحملات العنيفة والحصار الأمني الشديد واستنفاد القدرات ، جعل الله ما أنفقت الحكومة العميلة حسرةً عليهم وغُلبوا في هذه الوقعة ، ومكَّن الله المجاهدين من ضربِ أعداءِ الدِّين من الأمريكان المحتلِّين لبلاد الحرمين ، في أحد مجمَّعاتهم التي عمروها بما يسخطُ الله من الكنائس التي يُعبد فيها الصليبُ من دون الله ، وألوانٍ من المنكرات والفسوق ، وقبل ذلك وجودهم الذي يُدنّس بلاد الحرمين.
ولمّا علمت الحكومة العميلة في بلاد الحرمين أنّها بجميع قدراتها لا تستطيع أن تصدّ المجاهدين عن أهدافِهِم ، ولا أن تحفظَ دماء أسيادِها الأمريكان ، جمعت خيلَها ورجلَها في ميدانِ الكَذبِ الّذي ما زالوا فُرسانَهُ مُذ دخلوه ، ونقول لمن يقرأ هذا البيان :
أولاً : على كلِّ يهوديٍّ ونصرانيٍّ في جزيرةِ العرب أن يخرج منها فورًا ، وإلاَّ فلا يلومنَّ إلاَّ نفسه ، وهذه وصيَّةُ نبيّنا صلى الله عليه وسلم إلينا ، وسنبذل نفوسنا وأموالنا وأعمارنا في العمل بوصيَّته أو نموتَ دونَهَا فنُعذر ، وأمَّا إسرائيل وأمريكا ومن حالفَها من الدول الصليبيَّة فستبقى هدفًا للمسلمين في كلِّ مكانٍ ما دامت محتلَّةً المسجد الأقصى وبلاد المسلمين الأخرى ، وأسود الإسلام لها بالمرصادِ في كلِّ شبرٍ تنزلُ فيه ، وأوَّل ذلك وأولاه جزيرة العرب والمسجد الأقصى.
ثانيًا : نحذّر المسلمين من تصديق أعداء الدين وقد أمر الله بالتبيّن في خبر الفاسق ، فكيف بأمريكا وعملائها المرتدِّين؟ ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً ولأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾

فبعدَ أن افتروا على المجاهدين المطاردين في مكّة وزعموا أنَّهم كانوا يستهدفون المعتمرينَ في شهر رمضان ، ادّعوا أنّ المجاهدين استهدفوا عربًا ومسلمينَ في هذه العمليَّة وأنَّ القتلى فيها والجرحى كانوا مسلمين ليس بينهم أمريكيّ.

وإنَّا لا نستغربُ هذه الكذبة ممن الكذبُ دينُهُ وديدَنُهُ ، وإنّما نعتب على من يُصدِّقُهُم من المؤمنين الصادقين ، الذين يحبُّون المجاهدين ، ويبغضون الصليبيين وعملاءهم ، وقد أمر الله بالتبيُّن في خبر الفاسق فكيف بالكافر المرتدّ العميل؟ وهذه الحكومة العميلة لا تصدقُ في شيءٍ مما تقول ، فكيفَ تُصدَّقُ على أعدائها ، ومن يسعَون جاهدين إلى قتلِ أسيادِها ، فاتَّهموا بالأمس شيخ المجاهدين أسامة بن لادن بأنَّه تاجر مخدّرات ، واتّهموا اليوم المجاهدين من جنودِهِ باستهداف المعتمرين وقتل المؤمنين.

ثالثًا : المجاهدون في اختيارهم للأهداف يبذلون جهدًا لا يعلمه من يلوك أعراض المجاهدين بلسانه ، ولا يحدّدون الهدف إلاّ بعد أن يتجاوزَ مراحلَ عدَّةً من الاستطلاع والرصد وجمع المعلومات ، ولا يمكن أن يختاروا هدفًا يسكنُهُ مُسلمون ، وهذا المجمّع أكَّدت عمليّات الرصد والمتابعة أنَّ الغالبية العظمى من سكّانه من الأمريكيين النصارى ،مع عددٍ من البريطانيِّين والكنديِّين والأستراليِّين النصارى،وقلةٍ من نصارى العرب.

رابعًا : موّه الإعلام بذكر العرب وتكرار الكلمة ليُوهم الناس أنَّهم من المسلمين ، وليس كلّ العرب مسلمين ، والعرب الّذين كانوا يقطنون المجمَّع هم من نصارى العرب ، ونصارى العرب محرّمٌ بقاؤهم في الجزيرة كغيرهم من النصارى ، ودماؤهم مباحةٌ للمسلمين وإن لم يكن من استراتيجيتنا في هذه المرحلة استهدافهم منفردين.

خامسًا : بعد تفجيراتِ الرِّياض المباركةِ علم الحكَّام العملاء ، وعلماء السوء أنَّ ترديدهم لذكر العهد والأمان وإلصاقهم ذلك بالصليبيِّين المحتلِّين لبلاد الحرمين لا يروجُ على من قرأ كتاب الله ، وعرف الأصول من الأحكام الشرعيَّة ، كما أنَّه لا يلقى أُذُنًا صاغيةً من ذوي الفطر السويَّة الّذين يفرحون بما يصيبُ أعداءَ الله من النَّكال والتعذيب بأيدي المُؤمنين ، فاستدنوا الكذب وكان أقرب المطايا إليهِم وأهوَنَها ركوبًا عليهم ، وأخفوا القتلى من الأمريكان وحتّى عندما ذكروا بعض الأمريكان ادَّعوا أنَّهم من أصول عربيَّة ، وارتكبوا في سبيل هذا كمًّا كبيرًا من الأكاذيب ، خوفًا من أن يتعاطفَ الناس مع العمليَّة إذا علموا أنَّ ضحاياها من الأمريكان والبريطانيِّين.

ونحن نعلم أنّ خطَّ الدفاع الأخير للطواغيتِ هو تكميم الحقيقة ، وإنكار وجود أمريكيِّين في قتلى المجمّع أو التقليل من عددهم كما وقع في تفجير الحادي عشر من ربيع الأوّل لولا أن أجرى الله بعض الحقيقة على لسان مسؤول أمريكيٍّ.

وقد رأينا أبواق الحكومة من إعلام وعملاء بالأمس يدافعون عن الصليبيين القتلى في برجي التجارة ، ثمّ عن القتلى في مجمّع شركة فينيل ، ويكذبون على الله بتسمية الأمريكان معاهدين ومستأمنين ، فلمَّا رأوا أنّ الفطر السويَّة لم تقبل هذا ، عقدوا العزمَ على الكذبِ في جنسيّات القتلى ، والتمويهِ في خبر التفجيرِ ، وحرصوا على التركيز على القلَّة القليلة من العرب النصارى في وسائل الإعلام

لإيهام النَّاس أنَّهم جميعُ الضَّحايا وأنّ الأمريكان الَّذين يفرح المسلمون لقتلهم في كل مكان لم يُقتل منهم أحدٌ.

سادسًا : المجمّع الَّذي استهدف كانت تحرسُهُ آليّاتٌ عسكريَّة ، وأسلحة رشاشة ، وقرابة الثلاثين من الجنودِ المكلّفين بالتَّناوب على حراسته ليل نهار ، وهل عُهد عن هذه الحكومة حراسة مجمّعاتٍ يسكنها مسلمون؟ أو عُرف عنها الحرص على دماء المسلمين والدفاع عنها والغضب من إراقتها؟ وهل عرفهم التاريخ الماضي والحاضر إلاَّ بالتنكيل بالمسلمين والإعانة عليهم ، وعدم المبالاة بهم في أحسن الأحوال؟

سابعًا: نكرِّر الإنذار لكلِّ من رضي أن يحرس الصليبيين ، بأنَّ سيوف المجاهدين ليست عنه بمنأى ، وأنَّه حين ربط مصيره بمصيرهم أذن للمجاهدين أن يُعاملوه معاملتهم ، وسينالُه ما ينالُهُم حتَّى يبتعدَ عن حراسة أعداء الدين ومن رضي أن يكون شريكًا لهم في كلِّ كفرٍ وإثمٍ وعصيانٍ مما يقعُ في المجمّع ، فلا يجزعْ ولا يُجزعْ عليهِ إن كان شريكًا في كلِّ قتلٍ وتفجيرٍ يحلُّ بالصليبيين فيه.

ثامنًا : من أراد السَّلامةَ من ضرباتِ المجاهدين ممن ليس هدفًا لهم ، فعليهِ أن ينأى بنفسِهِ عن مساكنِ الصليبيين ، وقد برئ رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن أقام بين ظهري المشركينَ ، ولو لم يكن في مساكنتهم خطرٌ من هجمات المجاهدين ، لكان يكفي من في قلبه إيمانٌ أو غيرةٌ على عرضِهِ ما فيه من منكراتٍ وفسوقٍ وفواحشَ وفجورٍ ومسكراتٍ وخمورٍ ؛ فكيف يقبلُ مسلمٌ أن يسكن في تلك المساكن ، ويُربِّيَ أبناءه في هذه الأماكن ؟

تاسعًا : اعلموا أنَّ المجاهدينَ ماضون على دربهم ثابتون على طريقِهم ، ما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا ، بل صبروا بفضل الله عليهم وتوفيقه لهم ، ولن يضرّهم مع نصر الله لهم من خذلَهم ولا من خالفَهَم ، بل إنَّ ما جمعه أعداء الدين لهم زادَهُم إيمانًا وقالوا حسبُنا الله ونعم الوكيل ، وقافلةُ الجهاد ماضيةٌ أدركَهَا من أدرَك ، وتركَهَا من ترك ، ومن جاهد فإنَّما يُجاهدُ لنفسِهِ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلواتُ الله وسلامُهُ على إمام المجاهدين ، وقائد الغرِّ المحجّلين ، وعلى آله وصحابته حاملي راية الدين ، وعلى تابعيهم ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

انتهى التقرير والبيانُ بنصِّهِما عن العدد الخامس من مجلَّة صوت الجهاد.

حال المجاهدين في مسائل التكفير :

افــترى الإعلام الســعودي العميل على المجاهــدين أنَّهم يكفِّرون عامَّة المسـلمين ، وأجـاب عن هـذه الفرية الصـلعاء شـهيدُ الجزيـرة العـالم المجاهد الشهيد يوسف العييري تقبّله الله في الشهداءِ في بيانٍ نشره بعد إعلان اســمه في قائمةِ المطلوبينَ ، وبيّن أنَّهم لو كانوا يكفّرون عامَّة المسلمين ما انطلقــوا إلى أفغانســتان والشيشــان والبوســنة يُـدافعون عن أنـاسٍ من المســلمين لم يعرفوا من الإسلام إلاَّ اسمه.

ولُمز المجاهدون لمزًا خفيًّا في التَّراجعات الأخيرة بأنَّهُم يطردون التكفـير ويلـتزمون التسلسل فيه ، وهـذا من الكـذب والافـتراء الَّذي يعلمُـهُ كُـلُّ أحَـدٍ ، وسيأتي الحديث عن ذلك في الباب القادم بإذن الله.

ومنهج المجاهدين في مسائل التكفير ، حسب ما وجدته من تتبُّعِ بيانــاتِهم ، ومعرفـتي بمن أعرفه منهم هو المنهج الحـقُّ الوسط الَّذي بيّنه أئمَّة الإسـلام منذُ العصور المفضَّلة ، حتى المجددين الَّذين جدَّدوا في هذا الباب بعـدَ أن ظهر الضلال فيه كشيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله ، وشـيخ الإسـلام محمد بن عبد الوهاب ، وتلاميذه وتلاميذهم من الأئمَّة.

والأخطاء المعروفة في التكفـير : من الجنـوح إلى الإرجـاء ، والتوقف في تكفير من تبين كفـره ، والتـورع البـارد عن تكفـير الأعيـان واتخـاذ ذلك منهجًا ، ومن الجنـــوح إلى الغلو ، وطـــرد التكفـــير بالتسلسل ، وبالـــدار ، والتكفـــير بالمشتبهات والمحتملات ، والتكفير لأجل العداوة لا غير ، كلُّ ذلكَ بـرَّأَ الله منه المجاهــدين وسـلَّمهم منه فيما نعلمه عنهم ، وما وقع في أمــاكن متفرقة من طوائف مختلفة لا يحسب على عمــوم المجاهــدين كما لا يحسب على عمــوم المسلمين ، ومرادي حين تحدثت عن المجاهدين المجاهدون في جزيرة العرب من تنظيم القاعدة.

وأحيل من أراد الاستزادة في هـذه المسـألة على رسـالةٍ للشـهيد يوسف العيـيري ردَّ فيها على كـذب من رمى المجاهـدين بـذلكَ ، وعنوانها : "ما هكـذا العدل يا فضيلة الشيخ – رد على سـفر الحـوالي" ، وكـاتب الرسـالة رحمه الله أحد المجاهدين ، وأعرف الناس بالمجاهدينَ.

فصل : واقع العلماء والمنتسبين إلى العلم

للعــالم في الشــريعة المكــان الَّذي لا يخفَى ، حتّى استشــهده الله على أعظم شــهادةٍ فقــال ﴿**شــهِدَ اللــهُ أنَّه لا إله إلا هو والملائكــةُ وأولــوا العلم**﴾ ، وقال سبحانه : ﴿**إنَّما يخشى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ**﴾ ، وخصَّهم بمزيدٍ من الرفعة في قوله سبحانه : ﴿**وإذا قِيْلَ انشُــزوا فانشُــزُوا يَرفــعِ الله الَّذينَ آمنوا مِنكُم والَّذين أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ**﴾.

والعلماء ورثة النبوّة ، وحرّاس الشــريعة ، وعلمــاء هــذه الأمَّةِ فيها بمنزلة أنبياء بني إسرائيلَ يسوسونهم ويبصّرونهم بدين الله عزَّ وجلَّ.

والعالم هو المبلِّغ دين الله ، المُـؤتمنُ على شـريعة الله ، الموقِّع عن ربِّ العالمين ، المكلَّف بتبيان الكتاب للناس.

وأعظم أمانــةٍ حُمِّلها أحــدٌ أمانــةُ العلمــاء من وراثة الأنبيــاء والقيــامِ في مقامِهِم ، فكان لمن أدَّى الأمانة أعظمُ المراتبِ وأجزلُ الثوابِ من الله سبحانَهُ ، وكانَ على من خانَ منهم أشدُّ العقوبة ، وله أسوأ الأمثال.

فضرب الله لعالم السوء في كتابِهِ مثَلَي سـوءٍ ما ضـربَهُما لغـير العـالم ، ﴿**واتلُ عليهم نبأ الَّذي آتينـاهُ آياتِنا فانسـلخَ منها فأتبعَـهُ الشَّـيطانُ فكانَ من الغَـاوينَ * ولو شِـئنا لرفَعنـاهُ بِها ولكنَّهُ أخلَـدَ إلى الأرضِ واتَّبَــعَ هــواهُ فمثلُــهُ كمثَــلِ الكَلبِ إن تَحمِل عليــهِ يَلهَثْ أو تَترُكْــهُ يَلهَثْ**﴾ ، ﴿**مثــلُ الَّذين حُمِّلـوا التَّوراةَ ثُمَّ لم يحملوها كمثـلِ الحمــارِ يحمِلُ أسفارًا**﴾ فهم بين صفتي الكلب والحمار.

ولو تـأمَّلتَ ما قصَّ الله من ضـلالِ بـني إسـرائيلَ وذمَّه عـزَّ وجـلَّ لهم ، لوجدتَ أكثرَ الذَّمِّ فيهِ لعلمـائِهِم وأحبـارِهِم ، الَّذين افـتروا على الله الأكـاذيب ، واختلقوا الطرائقَ للكذب على الله وتدليس الدين على الناس.

ومن الجهل البــالغِ ، والبُعــدِ عن فهمِ الشــريعةِ ونصوصِــهَا ومقاصِــدِها المطالبةُ بالسُّـكوتِ عن كـلِّ من سُـمِّي عالِمًا ، والمبالغـةُ في تعظيمه وتحـريم مراجعته فتاواه ، أو الرد عليه فيما أخطأ فيه.

ويلزمُ من يقـولُ بهـذَا أنَّ عـالم السـوءِ يجبُ السـكوت عنه وتركُـهُ يفسد الدين والدنيا ، فإن قيلَ عالمُ السُّوءِ خـارجٌ من هـذا ، فلا بـدَّ من معرفـةِ عـالمِ السوءِ من هو ، ومعرفة العـالم المعيَّنِ هل هو عـالمُ سـوءٍ أم لا؟ وإن مُنـعَ من تتبع ما أعلنَ من أقــوال ، وما ســلك من طرائق ، وعــرضِ ذلك على الكتــاب والسنّةِ ، والحكم عليه بما ينتُجُ من ذلك العرضِ ، إن مُنع ذلكَ لم يمكن معرفــةُ عالمِ السوء بحال ، بل يبقى في الأمة يفتك بدينها وأخلاقِها ، ويحرسُ أعداءها ، ويزكِّي من ينوي الشر والفساد بها ، باسم حرمة العالم ومكانةِ حَمَلَة الشــريعة الــتي هو منها بــريء وهي منه بــراء ، ولو أُدخل على قــومٍ من ليس منهم في النسبِ غضبوا ولم يرضوا بذلك ولو كان فاضلاً ، فكيف يدخل في صفِّ العلماء من شبَّهه الله بالحمار والكلب.

والعالمُ بمعناه الشرعيِّ الخاصِّ ، وهو المعنى المحمود لا يكون إلاَّ صادقًا صادعًا بالحقِّ ، ولهذا وصف الله العلماء بخشيتِهِ حقًّا ، وذكر ابن القيِّم إجماع السلف على أنّ اسم الفقيه لا يستحقُّه أحدٌ بالعلم دون العمل.

وأمَّا العالِم الَّذي يكتُمُ الحقّ ، ويلبسُهُ بالباطِلِ ، ويصدُّ عن دين اللهِ ، فهو وإن كان داخلاً في مطلق اسم العالم ، إلاّ أنَّه لا يسوغ تسميته بالعالم إلاَّ مقيّدًا فيُقال : عالمُ سوءٍ ، وعالمُ ضلالةٍ.

وقد فصَّلَ الله عزَّ وجلَّ في كتابِهِ أحوالَ عُلماء السوء أكثرَ ممّا فصَّل أحوال العلماء الصادقين ، لئلاَّ يلتبس عبدُ دنياه المتّخذ دينَه أحبولةً لدنياهُ ، بالعالم الَّذي عُلِّقت به الأحكامُ ، وفُضِّل على سائر الأنام.

فلا يسوغُ لمن يُؤمن بالله أن يطلق اسم العالم على من ذمَّه الله وحذَّر منه ، وأن يعظّمه ويأتمنه على الشريعة والعبادِ ، وأماراتُ عالمِ السوء في كتاب الله ظاهرةٌ فمنها :

كتمانُ ما أخذ الله ميثاقَهُ ببيانِهِ كما في قول الله عزَّ وجلَّ : **﴿وإذ أخذَ اللهُ ميثاقَ الَّذين أُوتوا الكتاب لتُبيِّنُنَّه للنَّاسِ ولا تكتُمُونَهُ فنبذُوهُ وراءَ ظُهُورِهم واشتروا به ثمنًا قليلاً فبئس ما يشترون﴾ ﴿إنَّ الَّذين يكتمون ما أنزلنا من البيِّنات والهُدى من بعد ما بيَّنَّاه للناس في الكتاب أولئكَ يلعنُهم الله ويلعنُهم اللاعنون﴾.**

وقد أشار الله عزَّ وجلَّ إلى عظيم جرم الكاتم لما أنزل الله من البيّنات والهدى بقوله : **﴿من بعدِ ما بيّنّاه للناس﴾** ، فإنَّ من الظلم العظيم أن يحبس عن الناس حقًّا لهم وهم في حاجةٍ إليه ، فكيف بالهدى الذي هم أحوجُ إليهِ منهُم إلى الطعام والشراب؟ ، والله يخبر أنَّه بيّنه للناس في الكتاب ولكنَّ هذا الظالم يكتُمُه ، والَّذي كتمه هذا الظالم المبدّل بيّناتٌ ، وأدلّةٌ وأماراتٌ توضح للناس السبيلَ ، وتكشف الشبهة وتنير الطريقَ ، وهو هدىً يهديهم به الله إلى ما هو خيرٌ لهم في كل صغيرٍ وكبيرٍ من أمر دُنياهم وآخرتِهم ، فمن كانت هذه جريمته فلا غرو أن يلعَنَهُ اللهُ الذي ائتمنه على الكتاب فخان الأمانة ، ولا عجبَ أن يلعنه اللاعنون الَّذين حبسَ عنهم الهدى وكتم عنهم البيّناتِ ، وأن تناله لعنةُ كلِّ لاعنٍ ؛ إذ ليسَ من معنىً يستوجبُ اللَّعنَ إلاَّ هو فيه.

وبئسَ ما اشترى هذا المشتري الَّذي نبذ كتاب الله وراء ظهرهِ ، واستوجب هذه اللعنات العظيمة ، وأضلَّ الناس عن علمٍ وعمدٍ ، لقاءَ دراهِمَ معدودةٍ ، وثمنٍ قليلٍ من الدنيا الزائلةِ.

وأشدُّ من هذا حالُ الّذين : **﴿يكتُبُون الكتابَ بأيدِيهِم ثمَّ يقُولونَ هذا من عندِ اللهِ ليشتروا به ثمنًا قليلاً﴾** ، و**﴿يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسَبُوه من الكتابِ وما هو من الكتابِ ويقولونَ هو من عند اللهِ وما هو من عندِ اللهِ ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾**

﴿ألم تر إلى الَّذين أُوتـوا نصـيبًا من الكتـاب يُؤمنـون بـالجبتِ والطَّاغُوتِ ويقولـون للَّذين كفـروا هـؤلاءِ أهـدَى من الَّذينَ آمنُـوا سبيلاً * أولئكَ الَّذين لعنهُمُ اللهُ ومن يلعنِ اللهُ فلن تجِدَ لهُ نصيرًا﴾

﴿فخَلَفَ من بعـدِهِم خلْـفٌ ورِثـوا الكِتـابَ يأخُـذُون عَـرَضَ هـذا الأدنى ويقولـون سـيُغفرُ لنا وإن يـأتِهم عَـرَضٌ مثلُـهُ يأخـذُوه ، ألم يُؤخذ عليهِم ميثاقُ الكِتابِ أن لا يقُولوا على اللهِ إلاَّ الحقَّ؟ ودرسوا ما فيه ، والدَّار الآخرة خيرٌ للَّذين يتّقون ، أفلا تعقلون؟﴾

﴿ألم يأنِ للَّذين آمنوا أن تخشَعَ قُلُوبُهم لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَـزَلَ من الحقِّ ولا يكونوا كالَّذين أُوتوا الكتابَ من قبـلُ فطـالَ عليهِمُ الأمَـدُ فقَسَت قُلُوبُهم وكثيرٌ منهم فاسِقُون﴾

وهذه مقدّمةٌ بين يدي الحديثِ عن العلماء الرسـميِّين في بلاد الحـرمينِ ، وعن كفايتِهم المزعومة لقيادة الأمَّة ، وتحمّل أمانة وراثةِ النبوَّة.

والمتكلم في الفتيا يحتاج إلى نوعين من الفقه كما تقـدَّم ، أحـدهما الفقه عن الله وفهم نصـوص الشـريعة ، والثـاني فقه معرفة الواقع الَّذي تُـنزَّل عليه الفُتيا.

وكلا هـذين الجـانبين ليس للعلمـاء الرسـميِّين منـهُ ما تحصـلُ به الكفايـةُ المزعومةُ ، وسأتجنَّبُ الحديثَ عنهم بالأسـماء إذ المقصـودُ الحـديثُ عن صـحّة وجود المرجعيَّة العلميَّة الكافية الَّتي ذكرها ناصرٌ الفهد في تراجعه ، ولا بـدَّ من الحديثِ عن هذا الجانب بوضوحٍ لأهمِّيَّته وخطورةِ مُخادَعَةِ الأُمَّةِ فيهِ ، ولا يَقـول عاقلٌ بالسُّكوتِ عن حَقِيقةٍ أُنيطت بها أحكامٌ شرعيَّةٌ عظيمَـةٌ ، فكيف بما كـان بهذه المنزلةِ؟ ، وأوجزتُ الحديثَ عن الكفاية العلميَّة لدى الرسميِّين في معالمَ ثلاثةٍ:

المعلم الأوَّل : القُصُور في مَعْرِفَة الأحْكامِ الشرعيَّة.
المعلم الثاني : الجهل بالواقع.
المعلم الثالث : التهرُّب من تنزيل الأحكام الشَّرعيَّة على الواقِع.

المعلم الأوَّل : القُصُور في معرفة الأحْكام الشَّرعِيَّة

يتـوهّم من ينظر إلى المنتسـبين إلى العلم من بعيـدٍ ، ويـرقبُ شـيئًا من المظاهر العلميّة كجـداول الـدُّروس والمحاضـرات ، أنَّ الرَّسـمِيِّين ممن تضـلَّع بالعلوم الشرعيَّة وتشبَّعَ بكُتبِ الفقهِ والحَدِيثِ حفظًا وفهمًا ، وألفَ كتبَ الفروعِ والقواعدِ الفقهيَّة ، وجردَ مطوّلاتِ الأصول والاعتقاد ، ولم يبقَ لهُ إلاَّ العَمَلُ بما يعلَم والصَّدعُ بالحقِّ وبيانُهُ.

وهذا التصوُّرُ لا نصيبَ له من الصحَّة ، وهو أبعدُ ما يكـون عن واقع هـؤلاء الرسميِّين ، إلاَّ أنَّ القريبَ من الواقعِ يلحَظُ بعدَهُم عنه وعزوفَهم عن معايشـته ، والقريبَ من الأوساطِ العلميَّة يلحَظُ قصورَهُم الظَّاهرَ في العلوم الشرعيَّة.

ومثلُ هذا النسبة الزائفة إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة النجديَّة ، التي يتوهَّمُها البعيد عنهم ، أو البعيدُ عن أئمَّة الدعوة النجديَّة ، وقد برَّأ الله أولئك الأئمَّة الأعلام من هؤلاء المدّعين ، والأدهى والأغربُ أنَّهم يتصوّرون تمثيلهم لهذه الدعوة المباركة وقيامَهُم بها على أتمِّ وجهٍ.

وواقعُ الرسميِّين في علومِ الاعتقادِ ، والتفسيرِ ، والفقهِ ، والحديثِ ، وأُصول الفقهِ ، واللغةِ ؛ يمثّل صورةً من غياب العلم الشرعيِّ واندراسِهِ ، ويُذكِّر بقول النبي صلى الله عليه وسلم : **"حتّى إذا لم يُبقِ عالِمًا اتّخذ النَّاسُ رؤوسًا جهّالاً ؛ فسُئلوا فأفتوا بغيرِ علمٍ فضلُّوا وأضلُّوا".**

وهم مع هذا قليلو الاطّلاع على كتب فنون العلم ، لا تكاد تجد فيهم من اطَّلع في الفقه على أكثر من الروض المربع والمُغني في بعض المسائل ، ولا من قرأ الدرر السنيَّة ، أو طالع شيئًا من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيّم في الاعتقاد حاشا المتون المختصرة كالواسطية والتدمرية ، ولا من له اطّلاع متوسّط على كتبِ شروحِ الحديثِ ، أو على الكتب الأُمَّاتِ في التفسير كالقرطبي وابن جريرٍ الطبريِّ.

وهذا لا يعني انعدامَ من يُحسنُ شيئًا من العلوم نظريًّا ، فمنهم من يجيد مسائل الاعتقاد ، ومنهم من له بصرٌ بالأصول والقواعد وتعمُّقٌ فيها ، مع انعدامِ من له بأوّلياتِ علومِ الحديثِ المتنوّعة إلمامٌ ، ومع خلوِّهم التامِّ من إدراكِ شيءٍ من علوم اللغة ، حتّى إنَّ من يُحسن متن الآجرُّوميَّة في النحو ولا يحسن غيره في النحو ولا سائر علوم اللغة ، يعدُّ إذا قيس إليهم لُغويًّا مُجيدًا.

وقد تأمَّلتُ كثيرًا من فتاواهُم فرأيتُها فتاوى معتزلةٍ ، لا تستند إلاّ إلى التحسين والتقبيح في كثيرٍ منها ، بل سمعتُ منهم من يجوِّز صورةً من صور الرِّبا الصريح الذي لا يُختلفُ فيه متعلّلاً بأنَّ من الناس من يحتاجُ إليهِ ، ولو جُمعَت الفتاوى المنكرة التي تصدر عنهم لاحتاجت إلى مُجلّداتٍ.

أمَّا منزلةُ من يُفتي بالنصوص بعد أن يعرف ناسخَها ومنسوخَها ، ومُجْملَها ومُبيَّنها ، ويجمع بين متعارِضِها ، بعد أن ينقُدَها ويستخرِجَ صحيحَها من ضعيفِها ، ومحفوظَها من شاذِّها ، وغريبَها من مشهورِها ، ويحقِّق في معاني الآياتِ واختلاف المفسِّرينَ ، ثمَّ يُخرِّج الفروع على الأصولِ ، ويُعيدُ المسائلَ إلى القواعِدِ = أمَّا هذه المنزلةُ فلا ذكرَ لها ولا وجودَ لمن يحسنها ، مع كثرةِ ما يطرقُ سمعَكَ اسمُ العالم العلاّمة ، والألقاب الأعجميَّة من السماحةِ والفضيلةِ ، ولكنَّها:

ألقابُ مملكةٍ في غيرِ موضِعِها * * * كالهرِّ يحكي انتفاخًا صَولةَ الأسدِ

ولو تأمَّلتَ واقعَ طلبَةِ العلمِ وتحصيلَهُم وقستَ إليهِ ما لدى هؤلاء الرسميِّينَ وجدتَ لكثيرٍ من طلبةِ العلمِ من الفهمِ والتحقيقِ ، مع التفنُّنِ والتوسُّعِ في علوم الشريعة ، وجودة الفهمِ وحسن الاطّلاع والمعرفة بمظانِّ المسائلَ ومواضعِ الأدلَّةِ ، ما ليسَ للرسميِّينَ عُشرُ معشارِهِ.

وهذا الجـانبُ لا بـدَّ من بيانِـهِ وإيضـاحِهِ ، وإن كـانَ المُتكلِّمُ أقـلَّ حظًّا في العلمِ من الحال التي وصـفَ ، وأبعـدَ عن الكفايـةِ من هـؤلاءِ الرسـميِّينَ ، فمن الجنايــةِ على الــدينِ وأهلــهِ أن يُقــدَّمَ فاقد الأهليَّةِ للأمّة عالمًا ومُفتيًا ومُوجّهًا وقَائدًا ، ويُطـالبُ النـاس بتعطيـلِ الأحكـامِ من أجلِـهِ ، ويُعطى من الحقـوقِ ما ليسَ إلاَّ للنبي محمد صلى الله عليه وسلم بحجّة كونه عالمًا ، ثمَّ يُسـكتُ عن بيانِ حقيقةِ حالِهِ ، ومقدارِ أهليَّتِهِ.

ولهذا المَعلمِ تمامٌ يردُ بإذنِ اللهِ في المعلمِ الثَّالثِ.

المعلم الثَّانِي : الجَهلُ بالوَاقِع

مما امتـازَ به الرسـميُّونَ حتّى عـرفهم به القاصي والـداني ، واعـترف به المحبُّ لهم والشَّــاني ، الجهل بــالواقع وعــدم المعرفة بالأحــداث والوقــائعِ ، والغيابُ التـامُّ عن أمـورِ الأُمَّة العظـام ، وقلّة الاكـتراث بمآسي المسـلمين وما ينزل بهم من البلايا ، بل عدمُ الاكتراثِ بذلك أصْلاً.

فلا يدرون ما يحدث للأمّة ، ولا يتتبّعـون أخبـار المسـلمين وما يجـري لهم ويَقَـعُ عليهم ، ولا لهم معرفـةٌ بالحركـات الإصـلاحيَّةِ والجهاديَّة الـتي تقـوم في مشارق الأرضِ ومغاربِها ، ويصرِّحون إذا تكلّموا عن الحكومات الطاغوتيَّة الـتي تحكم بلاد المسـلمين في مشـارق الأرض ومغاربها أنَّهم لا يعلمـون من أخبارها شــيئًا ، ولا يســتطيعون الحكم عليها لجهلهم التــام بها ، وهــذا ما ســمعتُهُ من بعضِــــهِم ، وهو حــــال جميعِهم ، مع أهمّيَّة ذلك وحاجة الأُمَّةِ إلى معرفته ، بل وإقدامهم على الكلام فيه بجهلٍ وتغليط من تكلّم بعلمٍ والتحذير منه.

وأمَّا الأمم المتحــــدة ، وقوانينُها وأحكامها ومللها ودولُها ، والقــــرارات الصـادرة عنها ، والاجتماعـات والأحـداث المنبثقة منها ، وبنـود اتّفاقيَّاتِها ، فهم صـــمٌّ عنها وعميٌ لا يـــدرون ما الأمر ، مع أنَّ الحكومة العميلة من الـــدول المُؤسِّسة لها ، ومع كون أنواع الكفر وألوانه من الحكومة العميلة في الجزيـرة تابعةً لها منبثقةً عنها.

ولا تســألهم عن ثغــور الإســلام وجبهاتِــهِ ، ومعاركه وغزواتِه ، وجيوشه وحركاتِهِ ؛ فهم عن هذا بمعـزل ، ومـنزلهم غـير ذاك المـنزِل ، وجهلهم بـالواقع كجهلهم بالتأريخ ، ونيّتهم للمستقبلِ كحالهم اليوم.

لــذا يجـدُ من يريد أن يحـدّثهم عن شـيءٍ من أمـور المسـلمين العامَّة ، ويُراجعهم في الواجب تجاههم ، أنّه ينعقُ بما لا يسمعُ إلاَّ دعاءً ونداءً ، صمٌّ بكمٌ عميٌ في هذه المسائل فهم لا يعقلون.

المعلم الثالث : التهرب من تنزيل الأحكام على الواقع وبيانِ الحقّ

﴿كان النَّاسُ أُمَّةً واحدةً فبعث الله النبيِّين مُبشِّرين ومُنذرين ، وأنزلَ معهُم الكِتابَ بالحقِّ ليحكُمَ بينَ النَّاسِ فيما اختلفوا فيهِ﴾

فإن تنازعتُم في شيءٍ فرُدُّوه إلى الله والرسول إن كُنتم تُؤمنون بالله واليوم الآخر ، **وكيف يُحكّمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثمّ يتولّون من بعد ذلك**
فالله أنزلَ الكتابَ ليُعملَ به في الواقعِ ويُنزّلَ عليهِ ، ويُحكّم في أفعال الناس وأقوالهم ، ويُستنار به فيما يحدثُ من أحداثٍ.
والبيانُ الّذي أخذه الله على العلماءِ كما يشملُ الصدع بالحق والآياتِ والبيِّناتِ ، يشملُ تنزيلها على الواقع وبيان حكم الله فيها ، وإلاّ فالآياتُ محفوظةٌ في القراطيس والصدور ، والأحاديث مزبورةٌ في الصحاح والمسانيد ، فما يفعل العالم وما الحاجة إليه ، إن لم يصدع بحكم الله في واقعه ويبيِّنْ ما أمر الله به وينزّله في مواضعِهِ؟
وما الفرق بين من يردِّد النصوص دون تنزيل لها وتحكيمٍ في الواقع ، وأهل الكتاب الّذين ذكر الله عنهم : **ومنهُم أُمِّيُّون لا يعلمونَ الكِتابَ إلاَّ أمانيَّ وإن هُم إلاَّ يظنُّون** فهم لا يعلمون من الكتاب إلاّ تلاوتَه والأمنيَّة التلاوة ، وهؤلاء يزيدون على الأحبار بأنَّهم يعلمون شيئًا من الكتاب وشيئًا من السنة ، وشيئًا من مقالات العلماء ، ومعرفتهم لها جميعِها ما هي إلاّ أمانيَّ.
ومن المعروف عن الرسميين في بلاد الحرمين ، الّذي اعتادوه حتى صار سنَّةً لهم ، أنَّهم يقلّدون الأئمة في تأصيل المسائل وتقريرِها ، ويُخالِفُونَهم في تنزيلِها على الأحداثِ والتعاملِ مَعَهَا ، حتّى إنَّ منهم من سُئل عن فتواه في تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله ، وقيل له إنّ من الناس من يحتجُّ بفتواك على تكفير حكام الخليج ، فغضب وقال هؤلاء أصحاب أهواء ، أنا فتواي عامَّة وحكام الخليج ما أدري عن حالهم ، وكأنَّ الفتوى العامَّة يجب أن تبقى عامَّة ولا تنزّل على أرض الواقع بحالٍ من الأحوالِ ، وكأنَّ جهله بالواقعِ يوجبُ على الناس كلِّهم أن يقفوا لا عند علمِهِ ، بل عندَ جهلِهِ ، فما اكتفى المسكينُ بتعطيله لحكم الله ، حتَّى غضبَ حينَ سمعَ بمن أقدم على الواجب الذي عطّله ، فيُريد من الناس كلِّهم أن يكونوا مثلَه.
وإذا كانَ العالم وريثًا للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقد أمر الله النبي **وأنزَلنا إليكَ الذِّكرَ لتُبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم لَعَلَّهُم يَتَفَكَّرُونَ** مع قولِهِ تعالى : **ما على الرَّسُول إلاَّ البلاغ** ، فدلَّ على أنَّ البلاغ شاملٌ لتوضيح النصوص ودلالاتِها.
وأيضًا فالبلاغ ليس بلاغًا للحروف فقط ، بل المطلوب به البيانُ ومعرفةُ المعاني ، ولذا قال تعالى **وما أرسلنا من رسولٍ إلاَّ بلسانِ قومِهِ ليُبيِّن لهم** ، فجعل الله بعض كتبِهِ ورسالاتِهِ بغير العربيَّةِ وهي خيرُ اللّغاتِ وأمثلُها لحكمةِ البلاغِ والبيانِ للناسِ ، ولا فرق بين أعجميٍّ لا يفقهُ من القرآن شيئًا أصلاً ، وعربيٍّ لا يعرف كلامًا مُعيَّنًا في اللغة ، مع الأمر بالبيانِ في كليهِما ، ومسيس الحاجةِ إليهِما.

وإذا كان ترك البلاغِ بالكلِّيَّةِ من خيانِةِ الأمَّة وإضاعةِ الأمانةِ ، فـإنَّ تـرك ما لا يقصد البلاغُ إلاَّ لأجلِهِ كذلكَ ، وإن كـان حـظّ العلمـاء بلاغ الآيات بنصوصِـها ، وحظّ العامَّةِ تنزيلها على الواقع ، فالعامَّة أحـقُّ باسـمِ الفقـهِ وأولى ، ولو كـان ذلك لما كان للعلماء على القراطيس فضلٌ ولا مزيَّة ، ولكانوا ﴿**كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفارًا**﴾.

والرسميُّون في بلاد الحرمين : يدرّسـون كتـاب التوحيـدِ ، ويتحـدّثون عن الولاء والبراء ، ويفصّلون حكم الحاكم بغير ما أنـزل الله ، وينقلـون الإجماعـات في المستهزئين بالـدين ، ويتلـون بألسـنتِهم آيـاتِ الجهـادِ ، ثمَّ لا تجد منهم من يفتح فاهُ مبيّنًا حكمًا شرعيًّا في واقعةٍ واحدةٍ ، إلاَّ ما وافقَ هوى الطَّاغوتِ.

من أجلِ ذلك لا تجدُ فرقًا بين أكثرِ كتاباتِ أبي محمـدٍ المقدسـيِّ ثبّته الله وفكَّ أسرَه ، وكتابات كثيرٍ منهم في مسائل الاعتقادِ من حيثُ التأصيلُ ، إلاَّ أنَّهُ امتاز بصدقِهِ فيما يقول ، وتنزيلِهِ الأحكامَ في مواضِعِها التي يعلمُونَها ويُعرضون عنها ويكتمونها كتمان اليهودِ آيةَ الرَّجمِ.

ومن أقبحِ ما في هـذا المعلم ، أنَّهم إذا أحجمـوا عن أمـرٍ من بيـان الحـقِّ والصدعِ به بحجَّةٍ يُمليها عليهم إبليسُ من التريُّث والتأنِّي ، أو التورُّع والاحتيـاطِ ؛ لم يحجموا أو يتورّعوا أو يحتاطوا في مُهاجَمة من بيَّن الحقَّ وصَدَعَ بِهِ وتحمَّلَ ما تحمَّل لأجلِهِ ، بل يصبّون عليه أحقادهم ويناصبونه العداء دون تفصيلٍ ولا تأنٍّ ولا احتياط ، ومثل هذا يُعلم منهُ حقيقـةُ احتيـاطِهِم وورعِهِم البـارد ، فيتورّعـون عمَّا فيه بطشُ الطَّاغوت وبأسُـهُ ، ولا يتورَّعـون عن أوليـاءِ اللـهِ ولا يتـأنّون ولا يتثبَّتون حين لم يكن وليَّهم إلاَّ اللهُ وكفى بالله وليًّا وكفى بالله نصيرًا.

هذا مع علمِهِم أنَّ من أقدمَ على هذا الأمر وصدعَ بما جبنوا عنه من الحقِّ ، لم يخرج عن أن يكون قولاً اجتهاديًّا لو كانوا صادقين في احتياطهم وتـوقّفهم ، والأصلُ أنَّ الاحتياطَ لا يجبُ ولا يحرمُ كما ذكر شـيخ الإسـلام ابن تيمية رحمه الله ، فضلاً عن أنَّ المحتاط في أمرٍ لالتباسه لا يحـقّ له أن يحكم على النـاس بالتباسِهِ عليهِم ، بل لا يمكن أن يكون الحقُّ ملتبسًا على كل أحدٍ ، وإن كان قد يخفى على بعض الأفرادِ بعضُ مسائلِهِ.

وأعرف عددًا من المنتسبين إلى العلم ، المتصـدّرين للتـدريس والإفتـاءِ ، إذا حُـوجِج في مجالسه في كفر دولة آل سـعود أقـرَّ بارتكـابِهم المكفّـرات ، وادّعى الاشـتباه والـتردد عنـده وعـدم تحرير بعض المسـائل وامتنع بـذلك عن تنزيل حكم الله الَّذي قضى به كتابُـهُ عليهم ، فـإذا بـرز للنـاس في العلن سـبَّ وشتَمَ من علم أنَّ الحقّ معه والدليل عندَهُ والبرهـان يؤيِّده ، ولكنَّهُ حين تهـرّب من تنزيل الحكم على الواقع لعلّـةٍ لم تكن الاحتيــاط للــدين ولا الاشــتباه في المسألة ، بل هي رعاية جناب الطَّاغوت واسترضاؤه ، علم أنَّ تلك العلَّة توجب عليه أمرًا آخر ، ولا تتركه حتَّى يـبرأ من الموحّـدين ، ويـتزلّفَ إلى الطـواغيتِ ، ويجحد الحقّ وينصر الباطل.

ألم تر إلى الَّذين أُوتـوا نصـيبًا من الكتـابِ يُؤمِنـون بـالجبتِ والطَّاغُوتِ ويقولـونَ للَّذين كفـروا هـؤلاءِ أهـدى من الَّذين آمنـوا سبيلاً * أولئك الَّذين لعنهم الله ومن يلعنِ الله فلن تجدَ له نصيرًا

مسألة : تدافع الفتيا وكتمان العلم

علَّل ناصرٌ الفهد تراجعه عن بعض الفتاوى أو كثيرٍ منها بـأنَّ الإقـدام على الفتوى غيرُ طيِّب ، واستند إلى تدافع الصحابة للفتيا.

وهذا خلطٌ ، ولو فـرضَ أنَّ عمل الصـحابة دالٌّ على ما أخذ به من كتمـان العلم والسكوت عن تبيانه لكان مردودًا بالآيات الصريحةِ.

وتدافع الصحابةِ للفُتيا يُفهم بعد النظر في ثلاثة مسائل :

الأولى : التفريقُ بين الفُتيا في المشكلاتِ ، والصدعِ بالواضِـحاتِ ، فـإذا كان الإقدامُ والتسـابقُ إلى الفُتيا مـذمومًا ، فـإنَّ الصـدع بـالحقِّ الظـاهر الـبيِّن محمودٌ مطلوبٌ ، والمسابِقُ إليه مـأجورٌ ، والمتخـاذلُ عنها عند الحاجة إليه آثمٌ مأزورٌ ، لا يُنازع في ذلك أحدٌ ، والمسائل التي فيها الخصومة اليوم مسائلُ بيّنة ظاهرةٌ ليس مع المخالفين فيها دليل ولا حجّة.

الثانية : أنَّ التدافعَ يكون عند الثقة بوجود من يُبيِّن الحقَّ ، فلا يكون من كتمـانِ العلمِ ، بل من الإحالــةِ على مليءٍ في العلم ، والخــروج عمَّا لم يتعيَّن عليه ، أمَّا من يعلمُ أنَّ الحقَّ لا يُبيِّنه غيره فلا يجوز له السكوت البتّة ، وهــذا ما فهمه الصحابيُّ الفقيه : معاذُ بن جبلٍ رضي الله عنه حين أخبر بحـديث الرجـاء المشهور عند موته تأثمًا مع إشارة النبي صلى الله عليه وسلم بأن لا يُحدِّث به.

ودليلُ ذلك قوله تعـالى : **وإذ أخذ الله ميثاقَ الَّذين أُوتـوا الكتـاب لتُبيِّننَّه للناس ولا تكتمونه** فأخذ الميثاقِ عامٌّ على كلِّ من أُوتـوا الكتـابَ ، فإن بيّن من تحصل به الكفايةُ سقط الوجوب ، وإن لم يُـبيِّن أحـدٌ أثمَ الجميـعُ ، ومثله قوله عزَّ وجلَّ : **إنَّ الَّذين يكتمون ما أنزلنا من البيِّنات والهـدى من بعــدِ ما بيّنَّاهُ للنــاس في الكتــابِ أولئــكَ يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنــونَ** فليس الأمر إثمًا فقط ، بل هو لعنـــةٌ على من كتَم ، ولو ســاغ للكاتمين الاحتجاج بتدافع الفتيا وقال كـلُّ سـكتٌّ ليُفـتي غـيري ما كـان للوعيـدِ معنًى.

الثالثة : أنَّ الصـحابة لم يكونـوا يسـكتون في حــالٍ من الأحــوال على التلبيس وتغيير الدين ، ونحن لسنا اليوم في واقعٍ لم يتكلم فيه أحدٌ والسائل لا يجد من يجيبه حتَّى يزعم من يزعم أنَّه يُدافع الناس الفتيا ، وإنَّما نرى التلـبيس والتبديل للأحكامِ ، والقول على الله بغير علمٍ ، فإذا لم يجب على من آتاه الله علمًا البيــانُ ابتـداءً ، فلا شــكَّ في وجـوبِ الـذبِّ عن الشـريعة وتبيـان الحكم الشـرعيِّ إذا زوّره الأحبـار والرهبـان ، وهـذه وظيفـةُ أهل العلم والسـنة الَّذين ينفون عن الدين تأويل الجاهلين ، وتحريف الغالين ، وانتحال المُبطلين.

فصل : أغلوطة المحافظة على الواقع

يُطـــالبُ كثـــيرٌ من النـــاس بالمحافظة على الأمن ، والرضا بـــالواقع ، والســكوت عن العظــائم الموجــودة ، والكبــائر القائمة في بلاد المســلمين ، وينظــرون إلى الخســائر الــتي قد تكــون في محاولة تغيــير الواقع بالطريقة الشرعيَّة إن كان فيها ألمٌ وقرحٌ.

وهذه الحجَّة صحيحةٌ ، وهذا المطلب مقبولٌ ، لو كان الواقع مرضيًّا شرعًا ، وكان العامـلُ على تغيـيرِهِ يُريد الاسـتزادة من الخـير ، والاسـتكثار من نوافل الطاعاتِ ، ويسعى إلى الكمال أو مُقاربتِهِ.

أمَّا والواقع فيه من المنكـــرات والكبـــائر بل والشـــرك والكُفريَّات ما لا يُحتمل ، فإنَّ تغييرَه من أوجب الواجبات ، والمطالب بالمحافظة على الواقع لو وازن بين الواقع القـائم بما فيه ، والمفاسد الـتي يخشـاها من التغيـير علمَ أنَّ الواقع لا يمكن الســـكوت عنه واحتماله بحـــالٍ من الأحـــوالِ ، ولكنَّه الإلـــفُ والاعتيـادُ ، الَّذي يجعل النـاس يستسـهلون ما نشـؤوا عليه أو تعـوَّدوه وسـهل عليهم ، وكثرة المساسِ تُفقد الإحساسَ ، والقلب الَّذي غشيته الذنوب ، وغلفه الـران ، وطغت عليه الـدنيا ، لا يحرِّكه إلاَّ حظـوظُ نفسِـهِ ، ولا يـألمُ إلاَّ لـدنياهُ الدنيَّةِ وشهواتِه.

وإلاَّ فهل يستطيع مسلمٌ احتمال المحاكم الطاغوتيَّةِ الوضعيَّةِ الــتي تحكم بين المسلمين بدساتير كافرةٍ وضعيَّةٍ جائرةٍ ، وهو يعلمُ أنَّ هذا من الكفر الأكبر المستبين؟! وهل يقبل قلبٌ فيه حياةٌ أن يُدنّس بلاد المسلمين عامَّة ، وجزيــرة العرب خاصَّة ، شرذمةٌ من العلـوج الصـليبيين؟! وإذا احتمل هـذا ، فهل يحتمله مع حــربهم للمســلمين في كل مكــان ، وتقــتيلهم إخوانه وانتهــاكهم أعــراض أخواتِــهِ؟ وإذا كــان من حجـــرٍ ولم يلن لهـــذا ؛ فهل يحتمـــلُ بعد أن يعلم أنَّ المسلمين الَّذين قتّلوا وشـرّدوا وأهلكت ديـارهم وأمـوالهم ، إنَّما كـان ضـربُهُم والعدوان عليهم بطائراتٍ تخرج من بلادهِ ، وجيوشٍ تُقاد من أرضه؟!

هـذا لو لم يكن من الله أمـرٌ صـريحٌ ظـاهرٌ ، لا يُـدفع بمثل هـذه التعلُّلاتِ والأباطيلِ ، فكيف والأمر صريحٌ صحيحٌ بيّنٌ بقتال المشركين ، من كفّارٍ أصليِّين معتدين ، وخونةٍ عملاءَ مرتدِّين متسلّطين على رقاب المسلمين؟

فليست القضيَّةُ مكاسبَ مقدّرةً يُراد الوصـول إليها فيُـدفع ذلك بالمفاسد الناجمة عنها ، بل هي مفاسدُ قائمةٌ ، على صـدر الأمَّةِ جاثمـةٌ ، والتغيـير إزالـةٌ للمفسـدةِ لا اسـتجلابٌ للمصـلحةِ ، فلو لم يكن فيه نصٌّ لكـان العقل السـويُّ ، والفطـرة السـليمة مقتضِـيَينِ للعمل على اقتلاع هـذا الفسـاد ، وإراحة العبـاد والبلاد.

ولو كان الفسادُ لازمًا مواضـعه ، كامنًا في مكامنه ، لا يتعـدَّى إلى النـاس ولا يُبــدِّلُ دينَهم ، بل لو كــان يثبت على حاله ولا يزيد كــلَّ يــومٍ في إفســادِهِ ، لكانت حجَّة المنادي بالإبقاءِ عليه قريبــةً من القبـول ، سـائغةً في العقـول ، أمَّا

والفساد لا يسلم منه أحدٌ ، ولا يخلو منه بلدٌ ، ثمَّ هو يزيد كلَّ يـومٍ ويتضـاعفُ ، فمن الحماقة السكوت والتعامي عنه ، والمطالبة بالإبقاء عليهِ.

وفسادُ هؤلاء الطـواغيت ليس في الـدين فقط فيحتمله أهل الـدنيا وعبّـاد الشهوات فحسب ، بل فسادهم لكل شيءٍ في أمرِ الـدنيا والـدين ، فهم محنـةٌ على العبـاد ، جنايـةٌ على البلادِ ، نهبـوا خـيراتِ الأمَّة وأسـلموها إلى أعـدائها ، وباعوا في سبيل عروشٍ من صورٍ كلَّ ذي شأنٍ وخطرٍ.

وإذا كانت الأمم تسعى للتقوِّي والتحصّن بالشَّـوكةِ ، وتعمـلُ على جمع ما استطاعت من قوَّةٍ ، فإنَّ طواغيت الجزيرة تركوها أضـعفَ من أضـعف البلادِ ، ولو فرض أن التقـويَ والإعـدادَ ليس فيه أمـرٌ من الله متحتّم وحكم شـرعيٌّ لا محيد عنه ؛ لكان من معالم هويَّةِ الأُمَّة ، ومن ضروريَّاتِ حياتِها التي يدركها كلُّ ذي عقلٍ سليمٍ.

بل زاد الطواغيتُ في بلاد الحرمين ، وعملـوا على سـلبِ الأمة سـلاحها ، وتجريدِها منه في حملات نزع السلاح ، وصدق الله القائل ﴿**ودَّ الَّذين كفـروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلةً واحدةً**﴾.

وطـاغوت العـراق صـدَّام حسـين الَّذي لا يختلف عن طـواغيت الجزيـرة وغيرهم في الكفر ، إلاَّ أنَّه يزيد عليهم بشيءٍ من كرامة البشر ، وأنفةِ بني آدم ، حتَّى لقد حرص على توزيع السـلاح على أهل السـنة في بعض منـاطق حكمه لمَّا أوشكت جيوش الصَّليبِ على دخول بلده ، فسـلَّح سـتَّةَ آلافِ ألـفٍ من أهل السنَّة ، كلاًّ منهم برشّاش (كلاشنكوف) ، وصندوق ذخيرةٍ.

فالواقع الَّذي يَدْعُونَ إلى المحَافظـةِ عَلَيه جمَـعَ من العَوامل الـتي تـوجِب إزالتَهُ أمورًا : فهو واقعٌ مليءٌ بالمنكرات التي لا يجوز السكوت عنها وإقرارها ، وهو مع هذا يزداد كلَّ يـومٍ من الفسـاد والمنكـرات ، ثمَّ إنَّ الجـوانب الحميـدة منه على شفا جرفٍ هارٍ ، توشـكُ أن تُسـقطها أيـدي الحكومة العميلة ، بل هي تعمل على ذلك منذ سـنين والأعمى والبصـير يريـانِ الخطـواتِ الـتي تسـلكها الحكومة في هدمِها ، والجوانب الدنيويَّة التي يـأنس لها صـاحب الـدنيا من أمنٍ ورفاهٍ ونحوها لا ثبـات لها ، بل البلد يـتربّصُ به أعـداء كـثر ، وليس له منعـةٌ ولاَ قوَّةٌ ولا قدرةٌ على دفع الصائل ، بل إنَّ العدوَّ المـتربِّص موجـودٌ بين ظهرانينا ، مقيمٌ في بلادِنا ، يشــاطرنا الأرض وينشــرُ فيهَا قواعِــدَهُ ، والحكومة القائمة لا تزيد بجميع إداراتها ووزاراتها عن كونها دائـرةً للحفـاظ على مصـالح الصـليبيين وحراسة إسرائيل دون أن يضطرب البلد.

البـاب الثـالث : مراجعـاتهم في التكفير.

تطرّق المتراجعون في تراجعاتهم إلى مسائل من مسائل التكفير ، وأكـثر ما جاء من ذلك لمزُ المجاهدين ببعض المقالات الـتي هم منهـا بـراءٌ ، والتعميم في مواضعَ لإيهام السامع أنَّ المجاهدين غلطوا فيها.

والغلوّ في التكفير وإن كان لـه وجـودٌ ، إلاَّ أنَّه لا يقـارب الإرجـاء وأنواعـه وألوانه الموجودة اليوم ، والمرجئة يعيبون على أهل السنة تكفــيرهم من كفَّره اللـه ورسـولُه ، والمجاهـدون في التكفـيرِ على مـذهب أهـل السـنة لم يقولـوا بمقولةٍ واحدةٍ خارجةٍ عن مذاهب أهل السنة فيما تتبعتُ ، وإنَّما عيبهم بالتكفير لوثة إرجاءٍ ، والإرجاء دينٌ يحبُّهُ الملوك كما قال الزهري رحمه الله.

وقد عرضت في هذا البابِ إلى مسائلَ قسمتُها على فصول :

الأول : من قال لأخيه يا كافر.

الثاني : تسلسل التكفير.

الثالث : ضبط ضوابط التكفير.

الرابع : مفسدة التكفير ومفسدة تعطيله.

الخامس : كفر الحكومة السعودية.

فصل : من قال لأخيه يا كافر

ثبت عن النـبي صـلى الله عليه وسـلم أنه قـال : "**من قـال لأخيـهِ يا كافرُ فقد باء بها أحدُهُما**" والحديث وعيدٌ شـديدٌ لمن رمى أخـاه بـالكفر ، واتَّهمه بـالخروجِ من الإسـلام والمـروقِ من الـدين ، ولكنَّ الحـديثَ لا يشـملُ المجتهد في التكفير ولا هو إليه بسبيلٍ ، بل المراد به من رمى أخاه بالكفر عن هوىً أو على جهة المشاتمةِ ، أمَّا المجتهد اجتهادًا شرعيًّا فهو مأمورٌ بالقول بما أدَّاهُ إليهِ اجتهـادُهُ ، ولـذلك لم ينكر النـبي صـلى الله عليه وسـلم على عمر بن الخطَّابِ رضوانُ اللهِ عليهِ تكفيرهُ لمن كفَّره باجتهادٍ كتكفـيرهِ لحـاطبِ بن أبي بلتعة رضي الله عنه ، وحـاطبٌ بـدريٌّ بـراءٌ من الكفر بتبرئة الله ورسـوله له ، وكذا أسيد بن حضير حين قال لسعد بن عبادة : "**ولكنَّك منافقٌ تُجـادل عن المنـافقينَ**" ، بل أصـول الشـريعة وقواعـدها ونصوصـها متـوافرةٌ على أنَّ المجتهد في موضع الاجتهاد أيًّا كـان مـأجورٌ غـير مـأزورٌ ، وهو بـالقول بما يصل إليه اجتهاده مأمورٌ ، ولا يُستثنى من الاجتهاد وأصوله وضوابطه مسائل التكفـير ، لا في تأصيلِها ولا في تنزيلِها على الأعيانِ.

فالحديث في قوله صلى الله عليه وسلم : "**من قال لأخيه**" علّق النهي بكونه أخًا له ، ومعرفة كونه أخًا مما يجتهد فيه المجتهـــدُ ، فمن علم أنَّه أخٌ له ثمَّ قال له يا كافر ، فهو داخـلٌ في الوعيد ولا شـكَّ ، ومن رأى أنَّ فلانًا ليس له بأخٍ ، وقامت الدلائل والبيِّناتُ عنده على أنَّه عَدُوٌّ للهِ ، ثمَّ قال له يا كـافر ، وهو عندَه في اجتهاده كافر ، ويلتزم معاملته في أحكامه معاملة الكافر ، لا اسـتنادًا إلى وهم توهَّمه ، أو هـوىً تعلَّقه بل اسـتنادًا إلى النصـوص الـتي أمر باتّبـاعِ ما تدلُّ عليهِ ، من كـانت هـذه حالُـهُ فليس مخاطبًا بالحـديث أصـلاً ، ولا داخلاً في الوعيدِ فيه بل لهذا موضعٌ ولهذا موضعٌ.

ومسألةُ إلحاق الوعيد بالمجتهدينَ في عمومِ المسـائل الـتي فيها وعيـدٌ – ومنها مسـألةُ التكفـير- مسـألةٌ مشـهورةٌ ، وقد أطـال شـيخ الإسـلام ابن تيمية رحمه الله الكلام فيها ، وحاصل كلامه وكلام غيره من المحققين في الباب:

أنَّ من اجتهـدَ في مسـألةٍ هي موضع اجتهـاد ، وأعطى الاجتهـاد حقَّه ، ثمَّ أخطأ بعد ذلك فهو المستحقُّ للثَّوابِ لا العقاب ، ولا يمكن أن يناله الوعيد بحالٍ ، وليس الوعيد متوجّهًا إليه أصـــلاً حتَّى يُنظر هل في حاله مـــانعٌ من لحـــوقِ الوعيد أم لا؟ وهو كمن ارتكب ما يعلمه مباحًا قبل أن يبلغه النَّاسخُ لإباحته.

ومن اجتهـدَ في مسـألةٍ ليست موضع اجتهـادٍ ، أو لم يعـطِ الاجْتهَـادَ حقَّه شرعًا وأخطأ في اجتهادِهِ ، فهذا يتوجّـهُ إليه الوعيد ، وقد يكـون في حاله مـانعٌ كتأويلٍ أو شبهةٍ أو غيرها يندفع عنه بها الوعيدُ.

وهذا كلُّه فيمن اجتهد فحكم بكفر من لم يثبت كفرُهُ ، أمَّا من كفَّر الكافر المستبينَ كفـرُهُ ، الَّذي بلغ من الكفر منـازل أئمَّة الكفر ، فليس في مسـألتِنا ، وهـذا آمنٌ من العقوبـةِ والوعيد ، كمن قـال إنَّ فهـدًا كـافرٌ ، أو كفَّر إخوانه في الكفر من مثل ياسر عرفات ، وحسني مبارك ، وبوشٍ وشارونَ وكرزاي وبرويز

مشرّف ، ممن لا يشكُّ في كفرهم إلاَّ من طمس الله على بصيرته ، فمن كفَّر هـؤلاء وأمثـالَهم وحلف على ذلك الأيمـانَ المغلّظة فهو آمنٌ من الوعيد لظهـور كفـرهم وتبيّنه بل وعظمـةِ كفـرِهِم وطغيـانهم فيه ، ومجـاوزتهم أكـابر الكفـرة والمجرمين ، فمن الكفَّار إن لم يكن هؤلاء كفارًا؟ وما الطواغيتُ إن لم يكونـوا طواغيت؟!

فصل : تسلسل التكفير

جاء في التَّراجعات الأخيرة ذكرُ مَسألةِ التَّسلسُلِ في التَّكفـير ، والتشـنيع على المجاهــدين بها وليست من مــذاهبهم ولا عُــرفت عنهم ، والتسلسل في التكفـير يعـني التوسع في تكفـير من لم يـرتكب المكفر إلحاقًا له بكـافرٍ آخـرَ بشبهةٍ ، ويستلزم تكفـير الثـاني تكفـير ثـالثٍ ، إلى أن يصل إلى تكفـير عمـوم المسلمين أو أكثرِهم دون أن يرتكبوا مكفِّرًا ظاهرًا.

ويكون التسلسل في التكفير فرعًا على مسألةِ تكفـيرِ الكـافرِ ، فيُكفِّرون من لم يكفّر كافرًا معيَّنًا ، دون تفصيلٍ في ظهـورِ كفـرِهِ والتباسِـهِ ، ويلـزمُ من ذلك أنَّ هذا الذي لم يكفّر الكافر يلـزمُ النـاس أن يكفِّروه فمن لم يكفّـره فهو كافرٌ ، ويتسلسلُ.

أو يكفّرون من تولَّى فلانًا الكافر ، ومن لم يكفِّر المتـولِّي له ، ومن تـولَّى ذلك المُتولِّي ، ويتسلسل التكفير عندهم بعد ذلك.

وهاتانِ صورتان من صورِ الغلوِّ في التكفير ، وغيرُها كثيرٌ كتكفـير كـلِّ من سـكتَ عن الطـواغيتِ ، أو من عمل لـديهم في أي عمـلٍ بإجـارةٍ ونحوِها ، أو التكفيرِ بالدِّيارِ فيكفّر كلَ من هو تحت حكم طاغوتٍ أو يعيش في أرضِهِ.

وهـذه المقـالات إنَّما انتشـرت وتسـامعَ بها النـاس لما فيها من الشُّـنعةِ والباطـلِ ، وإلاَّ فالقـائلون بها قليـلٌ لا يكـاد المتقفِّر يعـثر لهم على أثـرٍ ، ولو تتبَّعتَ هـؤلاء القليل ومقـالاتهم ما وجـدتَ من ردَّ عليهم وكشف شُـبُهاتِهم إلاَّ أصحاب تحقيق التوحيد ممَّن يُوصمون بالتكفيرِ ، فلا تجـدُ ردًّا أمثـلَ من ردِّ أبي محمَّدٍ المقدسـيِّ فـكَّ الله أسـره على من غلا في التكفـير في رسـالته النافعة الموسومة بـ"الثلاثينية في التحذير من الغلوِّ في التَّكفير".

وسـببُ هـذه الصـور من الغلـوِّ ، عـدم التفريق بين الكفر في العلميَّاتِ ، والكفرِ في العمليَّاتِ ، وعدم الفصـلِ بينَ التَّكفـيرِ بـاللازمِ ، والتكفـير بارتكـاب المكفِّر ، وسـوء الفهم لبعض الأدلَّةِ الشَّـرعيَّةِ وتنزيلها في غـير مواضِـعِها ، أو تنزيلُ الأحكام دون النظر في الشروط المشـترطة لتنزيلها ، والموانـعِ المانعـةِ من ذلكَ.

ولكنَّ وجودَ من يقول بالتكفير المُتسلسِلِ لا يمنـعُ من إجـراءِ الحكمِ على من ثبتَ كفره ، سـواءٌ كـان كفـره بارتكابه المكفّر ، أو كـان بموالاته الكـافر أو عدم تكفيره إيَّاه بعد استيفاء الشروط وانتفاءِ الموانعِ.

وإيرادُ مسألةِ التَّسلسُلِ على من حكم بكفرِ من كفَّرَهُ اللهُ ورسولُهُ إيـرادٌ قــديمٌ ، وشــبهةٌ مكــرورةٌ ، أُوردت على أئمَّة الــدعوة النجديَّة وأجــابوا عنها ، وللمجدِّد الثاني عبد الرحمن بن حسنٍ رحمه الله جوابٌ مفصَّلٌ على هذا.

والغلاة في التسلسل اسـتندوا في الأصل إلى قواعد صـحيحةٍ ، وأصـولٍ معروفةٍ متفقٍ عليها في التكفـير ، وإنَّما غلطهم وغلـوُّهم في تطبيقها وتنزيلها ، فإنَّ من المعلوم عند أهل العلم المستعمل بينهم قاعـدة : من لم يكفِّر الكـافر فهو كافرٌ ، والكلام في هذه القاعدة يطولُ ، ولا يُنـازع أحـدٌ في صـحَّةِ أصـلِها ،

ولكنَّ محلَّها في من لم يكفِّر الكـافر متـبيِّن الكفر بعد قيـام بيّنـات كفـره لديه وعلمه أنَّها كفرٌ.

وكذا تكفيرِ من تولَّى الكافرَ وظاهره على المسلمين ، قاعدةٌ صـحيحةٌ ولا ريبَ ، ولكنَّ محلَّها الكـافر المتـبيّن الكفر ، والإعانة الـتي يعلم من يفعلها أنَّها إعانةٌ ، وهذا في أحكام الأفرادِ ، أمَّا الطوائفُ فلها أحكامٌ غـيرُ هـذهِ تُفصَّـل في أطولَ من هذا المقام.

فصل : ضبط ضوابط التكفير.

يدندن المرجئة واللابسون الحق بالباطل كثيرًا على ضوابط التكفير عند إرادةِ الدفاعِ عن طاغوتٍ بيّنٍ الكفر ، أو التشنيع على مُكفِّر من كفَّره الله ورسوله ، ومن ذلك ما ذكر المتراجعون وغيرهم ، وضوابط التكفير ليست مخرجًا لكلِّ من ارتكب الكفر ومرق من الدين وخرج من الملَّة ، بل هي حدودٌ بيّنةٌ ومعالم واضحة ، وهؤلاء يستعملون هذه الحجَّة لا إرادة تطبيقِها ، بل للدفع في صدور النصوص الصحيحة ، عندما ينزّلها الصادقون الصادعون بالحقِّ على من توفّرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانعُ من الكفَّارِ المرتدِّينَ.

فمما يُكثرون الحديث عنه وجاء في التَّراجعات ذكرهم قيامَ الحجَّة ، واشتراطَهُ ، في معرض الحديث عن حكم المجاهدين بكفر طواغيت الجزيرة كنايفٍ أخزاه الله وقد فعل.

وقيامُ الحجَّةِ يُستعمل في مواطنَ :

منها : بلوغ الدعوة ، وقيامُ الحجَّةِ الرساليَّة ، وهذا الموطن لا يمتنع معه الكفر ، بل هو في حقِّ الكفَّار أصحاب الفترات الَّذين لا يُنازع في كفرهم ، وإنَّما أثر بلوغ الدعوة خلودهم في النارِ على أحد قولي أهل العلم ، فلا يصحُّ إيراده على هذا المعنى في مسألتِنا.

والثاني : بلوغ العلم بتحريم المكفِّر المعيَّن ، وهذا فيه تفصيل :

فمن المكفِّرات ، ما يكون جهل الجاهل بتحريمه كفرًا مستقلاًّ ، كالجهل بأصل الدين وانفراد الله باستحقاق العبادةِ ، فمثل هذا إن ارتكبه المرتكب عالمًا كفر ، وإن جهله فليس بمسلمٍ.

وهذا مما يحكم ببلوغه إلى كلِّ أحدٍ ، كالمسائل الظاهرة المعلومة من الدين بالضرورة ، إلاَّ من كان ببادية بعيدةٍ ونحوه في الصور التي ذكرها أهل العلم ، فهذا إن ارتكب المكفِّر يُحكم بكفره دون استفصالٍ عن العلم وبلوغِهِ إيَّاهُ ، ويكون ذلك حكمه الدنيويَّ الظاهر.

ومن الجهل ما يكون عن تفريطٍ ومع تمكّن من العلم ، فالجاهل المفرّط في أصول الدِّين لا يُعذر ، وعدم إعذار الجاهل المتمكّن من العلم المفرِّط في طلبه إن ارتكب الكفر محلُّ اتّفاقٍ فيما أعلمُ بين أهل العلم.

وممن أحسن التفصيل والاستدلال في مسألةِ العذرِ بالجهل إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب في رسالتِه عن العذر بالجهل ، والتي طُبعت بعنوان : [تكفير المعيَّن].

وفي قيامِ الحجَّةِ غلطٌ يكثر عند من استعجل عن تحرير المسألةِ ، فتجد كثيرًا من المتكلِّمين في المسألة يتوهّم العلم المشترط بلوغُهُ العلمَ بكون الفعل المعيَّن كفرًا ، وإنَّما المشترط اتّفاقًا العلم بالتحريم ، ولا يشترط في شيءٍ من الأحكام علم الفاعل بالأثر ليترتّب الأثرُ على فعلِه ، وإنَّما يشترط علمه بالنهي ، ولو كان الأمر كما توهَّم المُتوهِّم لما كُفِّر المستهزئون في غزوة

العسـرة حتَّى يُعلَمـوا أنَّ فعلهم كفـرٌ ، ولما كُفِّر المرتـدّون زمن الصـحابة حتَّى يُوضَّح لهم هذا الأمر ، وهذا ما لم يكن ولم يقُل به أحدٌ.

ولو كان ذلك كذلك لكان من أوَّلِ نتائجه ومستلزماته أنَّ من ارتكب كفـرًا مختلفًا فيه كترك الصـلاة لا يكفر إن احتجَّ بـالخلاف في ذلك ، فضـلاً عن تـارك الصلاة الَّذي لم يعلم ولم يطرق سمعه كفر تارك الصلاة.

ومن الأعذارِ الـتي يلجأ إليهَا المُجـادلون عن الطـواغيت : الاحتجـاج بمـانع الإكراهِ ، ودعوى أنَّ هؤلاءِ الطواغيت مكرهون على ما يفعلونه من المكفِّراتِ ، وهذه من أوهى الشبه إلاَّ أنَّ الغريق يتشبّث بعودٍ.

والإكراهُ متى كان مانعًا كان في موضع الإكـراه لا أكـثر ، فمن أُكـره على كلمةٍ لم يكن له أن يتلفّظ بكلمتين ، ومن أكـرهَ على سـبِّ رسـول الله محمـدٍ صـلى الله عليه وسـلم لم يُعـذر بـأن يسـبّ جميع الرسل ، ومن أُكـره على السجود لصنم لم يكن له أن يطيل السجود ويرفع صوته بالدعاء والتضرُّع.

بل من كانت هـذه حالُـهُ كـان أبعـدَ النـاس عن الإكـراه ، ودلَّت حاله على محبّته ذلك الكفر وإرادته له ، وإذا كان معـذورًا بـالإكراه فيما أكـره عليه ، فإنَّه كافرٌ بارتكابه ما زاد على ما أُكره عليه.

وليس الإكـراه ، إكـراه من يريد الحفـاظ على منصـبه وكرسـيِّه ، ويـرى سـقوطه عنها أو قتله دونها إكراهًا ، ويخشى من العمل بـدين الله والقيـام بشريعتهِ إن هو فَعَلَ أن تفوت حظوظه الدنيويَّة وأهوائه ورغباته.

ولا الإكراه أن يُكره على عملٍ في يومينِ ، فيسابق إليهِ في الثـالثِ ، وأن يُكره على دخول مجلسٍ فيواظبَ على جلساتِهِ ، أو يُكـره على دخـول معاهـدة كفريَّةٍ فيلتزم بنودها ويعمل بها.

وليس من الإكراه في شيءٍ أن يخشى ضررًا يأتيه لا يحقّقُ قدومَه ونزولَه به ، فيُسارع في أعداء الله في موالاتِهم ومُوادَّتِهِم والتقرُّبِ إليهِم بما يُحبُّون.

ولو كان هذا من الإكراه لعذر الله المنافقين الَّذين ذكرهم الله : ﴿**فَتَـرى الَّذين في قلوبِهِم مرضٌ يُسارعون فيهم يقُولونَ نخشَى أن تُصيبَنا دائرةٌ**﴾.

وليس من الإكراهِ أن يبيع المنـافق الأمَّة والبلاد ، ويغيّر الـدين في النـاس كلهم ثم يسـتديمونه ويبقـون عليه ، بل لو وقع الإكـراه عليهم جميعًا بـذلك لم يكن لهم إلاَّ فعل أصحاب الأخدود.

ومن الموانِعِ التي استند إليها المجادلون عن الَّذين يختانون أنفسهم مـانعُ التَّأويلِ ، ولو كانَ الأمرُ على ما فهموه ما كفر إبليس ولا مشركو قريشٍ ، فإنِّي وجدتُ من وجدتُهُ يُحاجُّ بـذلِكَ يـدّعي عـذر كـلِّ من سـوَّغ لنفسه الكفر وسهَّله على نفسه بمتشابهٍ أو ما شُبِّه بدليلٍ شرعيٍّ ، ولو كان ذلك كذلك لعُـذر إبليس فقد كان له تأويلٌ ولكنَّه تأويلٌ شيطانيٌّ ، والمشركون كـان لهم تـأويلاتٌ وحججٌ داحضةٌ ﴿**ما نعبدهم إلاَّ ليُقرِّبونا إلى الله زُلفى**﴾﴿**لو شاء الله لأنـزلَ ملائكةً**﴾ بل كانوا يتوهَّمون ما هم عليه من كفرٍ وفحشـاءَ أمـرًا من الله ورثـوه

عن آبـائِهم ﴿**وإذا فعلـوا فاحشـةً قـالوا : وجـدنا عليها آباءنا ، واللـهُ أمرنا بها**﴾.

والتأويل الَّذي هو مـانعٌ من موانـعِ الكفـرِ هو تأويـلُ من يتـأوَّلُ أنَّ فعلَـهُ مبـاحٌ مشـروعٌ ، لا من يعلم أنَّ الله نهى عنه وحرَّمه ، ويتـأوَّلُ بفهمه أنَّه ليس بكفرٍ ولكنَّه معصيَةٌ.

والتأويل المانعُ من الكفرِ يردُ في موضعين :

الأوَّل : في حقيقة الفعل الَّذي يفعلــهُ ، كمن يــرى أنَّ فعله ليس إعانـــةً للكفَّار وإن كان في تلك الصورة ، كما هو الـراجحُ فيما فعله حـاطب رضي الله عنه.

والثـاني : في تحـريم ما يفعله أو يقوله أو يعتقـده من المكفِّراتِ ، وهـذا يكون مانعًا بضوابطَ :

أولها : أن لا يكـون جهله وتأويله نـاتجينِ عن الإعـراضِ عن الـدين ومعرفة أصول المعتقد ، فمن تأوَّلَ في استهزائه بالدينِ أنَّه يقطع عناء الطريــقِ ويهوِّنه على نفسِــهِ فيتســمّح في الكلام كفر ، كما حكم الله بكفر المستهزئين برسول اللهِ صلى الله عليه وسـلَّم وإن تعلَّلـوا بهـذه العلَّة.

وثانيها : أن يكـــون تأويله في إباحة فعله ، لا في كونه كفـــرًا مع علمه بتحريمه ، فمن علم تحريم الاستهزاء بالـدين وفعله كفـرَ وإن لم يعلم أنَّ المستهزئ بالدين كافرٌ.

وثالثها : أن يكـونَ تأويلُـهُ مسـتندًا إلى فهمٍ للشـريعةِ غلـطٍ لا إلى هـواهُ وظنونِـهِ ، فمن ظنَّ أنَّ فعله مشـروعٌ فارتكبه ، غـيرُ من ارتكبه لهـــوىً رآه ورأى أنَّ فعله ســيكون أنفع له أو لفلانٍ من النـــاس الَّذي يحبُّ منفَعَته ، ولم يلتفت إلى تحريمٍ أو جوازٍ.

ورابعها : عدم قيـام الحجّة عليه في تأويله وزوال الشُّـبهةِ عنه بما تزولُ بمثلِهِ ، فمن أُزيلت شبهته ودحضت حججه ثمَّ أصـرَّ وعانـدَ وبقي على ما هو عليه من الكفر فليس لتأويلِهِ معنًى.

فصل : مفسدة التكفير ومفسدة تعطيله

يدندن المرجئة كثيرًا حول مفاسد التكفير والآثار المترتّبة عليه ، والتكفير حين يكون حقًّا في محلّه الصحيح ليس بمفسدة البتّة ، ومن توهّمه مفسدةً فلفساد فهمه للشَّريعة وتصوّره لأحكامها فإنَّ المصالح الدنيويَّة والدينيَّة إنَّما تعرف بكلام الله وكلام رسوله ، وإنَّما هي عند حكمه عزَّ وجلَّ ، وما توهَّمه المتوهِّم مفسدةً منها هو مما أراده الله لحكمةٍ يضيقُ عنها عقله القاصر.

والأمر الَّذي فيه المفسَدَة البيِّنة الواضحة المنصُوص عليها في كتاب الله ، هو تعطيل الأحكام المترتِّبة على التَّكفير ، فقال عزَّ وجلَّ **والَّذين كفروا بعضُهُم أولياءُ بعضٍ إلاَّ تفعلوه تكن فتنةٌ في الأرضِ وفسادٌ كبيرٌ** فبيّن عزَّ وجلَّ أن ترك هذا الأصل من الولاء والبراء ، وترك التبرؤ من الكافرين وإلحاق بعضهم ببعضٍ في أحكامهم سببٌ تامٌّ لوقوع الفتنة والفساد الكبير في الأرض ، وإن لم يُكفَّر الكافر لم تنزّل عليه أحكام الكفر ومنها البراء منه وإلحاقه بإخوانه في الكفر ، وإذا فُعل ما في الآية سلمنا من الفتنة والفساد الكبير ، وإن فُعل بعضه وترك بعضه لم يكن قد فُعل ، ودخلت الفتنة والفساد الكبير بقدر ما ترك من هذا الأصل الشرعيِّ العظيم.

وفي التَّراجعات ذكر المحقق من مفاسد التكفير عدم الصلاة على من كُفِّر ، وتحريم زوجه عليه ، وإباحة دمه ، وهذا الإيراد عجيب! فإنَّ تحريم زوجه عليه إذا كان كافرًا من أوجب الواجبات ، وهي حرامٌ عليه في نفس الأمر سواء كفّرناه أم لا ، والصلاة عليه منكرٌ عظيمٌ يجب التحذير منها والنهي عنها ، فهذه الأمور من أبين الدلائل على مفسدة تعطيل التكفيرِ عن مستحقِّه ، فتُترك في عصمته امرأةٌ مسلمةٌ لا يجوز له البقاء معها ولا النظر إليها ، فضلاً عن كونه ينالها ويعدّها زوجةً ، وهي عرضٌ من أعراض المسلمين يجب صيانته عن انتهاك الكافر له ، ويصلِّي مع ذلك عليه المسلمون إذا مات ويستغفرون له و**ما كان للنَّبيِّ والَّذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قُربى****ولا تصلِّ على أحدٍ منهُم ماتَ أبدًا ولا تقم على قبره**.

ومبنى الأحكام الشرعية على التفريق بين المسلم والكافر ، **أفنجعل المسلمين كالمجرمين؟ ما لكم كيف تحكمون؟** ، فإذا عطّل التكفير عن مستحقِّه تعطَّل كلُّ ما علِّق به من أحكام ، وهي أحكام شرعيَّةٌ من عند الله لا يجوز كفرانُها : **أفتؤمنون ببعضِ الكتابِ وتكفرون ببعضٍ؟**

فصل : كفر الحكومة السعوديَّة

هذه الحكومةُ العميلة ما تركت بابًا من أبواب الكفـر ، وطَرِيْقًـا من طُـرُقِ الـرِّدَّة إلاَّ ولجت فيـه فاسـتكثرت منـه ، ووالله لقـد أتعبت المـرقِّعين لهـا والمدافعين عنها ، وسارت بهم في المسـالك الـوعرة ، لـذا فـرُّوا عن الحـديث عن كفر الحكومة إلى المسابَّة والمشاتمة ، ونسوا ما يقتضيه ثـوب العلم الَّذي يلبسونهُ زورًا وأخذوا في تهويشِ العوامِّ وطريقتهم في الجدال والمماحلة.

ولم أر فيما اطَّلعتُ عليه لمن يـدافع عن هـذه الحكومـة ويحكم بإسـلامها كلامًـا ولا كتابـةً فيـه اسـتدلالٌ على هـذا القـول ، وردٌّ على القـول الآخـر ولـو باعتبـاره شـبهةً ، وفي المقابـل تجـد الآيـاتِ والنصـوصَ والأدلَّةَ والبيّنـاتِ مـع القائلين بكفرِها ، وقد دعوا إلى الـرَّدِّ عليهم بعلمٍ ، ونـادوا إلى منـاظرتِهم فيمـا أُنكر عليهم ، ولا مجيبَ من المخالفين لعلمِهم بالجوابِ ، وإقـرارِهم في قـرارة أنفسهم بالصواب ، مع جحودهم بألسنتهم وإعراضهم بوجوهِهم.

والحديثُ في الواضحات أصعبُ من غيره ، فليس فيهـا إشـكال يُـزاح ، أو شُـبهة تُـزال ، أو سـؤال يُحتـاج إلى جوابـه ، أو كلامُ مخـالفٍ ليـبيّن خطـؤه من صوابِه ، وإنَّما كلُّ ما فيها سوق النصوص وبيـان معانيهـا وتنزيلهـا على الواقـع ، ثمَّ الـردّ على خصـمٍ يـدّعي الأدلَّة ولا يـذكر دليلاً ، ويـردُّ الأدلَّة ولا يـذكر تـأويلاً ، فالكلام مع من هذه حاله صعبٌ جدًّا.

والحكومة السعودية العميلة ، حكومـةٌ طاغوتيَّةٌ تحكم بغـير مـا أنـزل اللـه في أكثر القضايا ، ولا تحكِّم الشـريعة إلاَّ في الأحـوال الشخصـيَّة ، والجنايـاتِ ، والحدود ، والخلافات الشخصية الماليـة ونحوهـا ، أمـا مسـائل الـبيوع الرسـميَّة عندهم بين المؤسسات ، أو الشركات ، ومسائل العمل والعمّـال لكـلِّ موظّـفٍ في مؤسسة أو شركةٍ غير حكوميَّة ، ومسائل الشـيكات والمصـارف والبُنُـوكِ ، وقضَايَا الرشاوى والتزوير ، وكل ما يتعلق بالإعلام على تنـوّع جهاتـه ، أمَّا هـذه كلُّها فيحكم فيها بالقانون الوضعيِّ الفرنسيِّ الكفـريِّ ، والـتزامُ حكمٍ واحـدٍ من قانونٍ وضعيٍّ كفرٌ أكبرُ مستبين ، فكيف بهذه القوانين كلِّها؟

وهذه الحكومة تقرُّ أنواعًا من الكفر والشرك الأكـبر وتحميهـا ، من أنـواع شرك غلاة المتصوّفة في المسجد النبويِّ ، وعند عددٍ من القبور منها قبر آمنـةَ والدةِ النبي صلى الله عليه وسلم التي مـاتَت على الشِّـرك ، ومن آخرهـا مـا لا يُؤلم إلاَّ نفس الموحِّدِ المُؤمنِ باللـه ربًّا وإلهًـا ، ممـا فعلـه الرافضـة من الجهـر والإعلان بدعاء غير اللهِ ، والاستغاثة بالأولياء ، واجتماعهم على هذا الأمـرِ ، مـع سـبِّ الصـحابة الكـرام والانتقـاصِ منهم عليهم رضـوان اللـه ، وكـلُّ من أنكـر بلسانِهِ من الموحِّدينَ أُودع السـجون ، ولا شـكَّ أنَّ من أقـرَّ الكُفـرَ كفـرَ ، ومن أعان عليه أو منع من أنكره مرتدٌّ كافرٌ بالله العظيم.

وأمَّا تولِّي الكافرين على اختلاف أنواعِهم ، فلا يمكن أن يدَّعيَ أحدٌ معـنىً للتولِّي إلاَّ كان مما أمعنت فيه الحكومة العميلة ، واستكثرت منه وبالغت فيـه ، وبلغت منه المبالغَ الكبار ، فهم عملاءُ أمريكا واليهودِ ، باعوا لهم الأرضَ وأباحوا

لهم المـال والـدارَ ، وأعـانوهم على المسـلمين ، وبأيـديهم على أرض الجزيـرة كانت جيوش الصليب تستعدّ وتستمدّ لحملتها ، وتتزوّد منها ، وتـدير حربهـا على الإسلام.

وإذا كانت الحملة الصليبيَّة التي لم تنهض إلاَّ بجهـود حكومـة طـواغيت آل سعود من تولِّي الكفَّار ، فإنَّ فيها من الكفر ألوانًا عدَّةً يكفر بها كـلُّ من دخلت يده في هذه الحملـة ، وحسـبُك أنَّهـا دعـوةٌ لكفـرٍ ، وقتـالٌ تحت رايـة الصـليب وعبادةٌ له وللأحبار والرهبان الَّذين يعبدونهم من دون الله عزَّ وجلَّ.

ولو نظرت إلى ألوان الكفر والكفرة وجدت الحكومة السعوديَّة معدنًا لهـا وبيتًا ، فالسحرة الطواغيتُ لا تنفق بضاعتهم كمـا تنفـق لـدى نـايفٍ في أعمـال وزارة الداخليَّةِ ، وقد جدَّد الطاغوت نايفٌ سـنَّةَ فرعـونَ في جمـع السـحرة من المدائن ، داخل الجزيرة وخارجها ، مستعينًا بهم على المجاهـدين والمجاهـدون وليُّهم الله ، ونايفٌ أولياؤه –مع الصليبيين- السحرة ﴿**ولا يُفلِح السَّاحِرُون**﴾.

البـــاب الرابع : مراجعــاتهم في الجهاد.

كنتُ عـزمتُ على حـذف هـذا البـاب وتـأخيرِهِ ، إلاَّ أنَّني رأيتُ شـبهتين ذكرهما المتراجعون لا بدَّ من تعجيل الجواب عليهما باقتضابٍ ، وهمـا مسـألتا : دفع الصائل من رجال الأمن ، وترك الجهاد المحافظة على الأمنِ.

فأما **شبهة دفع الصائل** ؛ فقد استدلَّ كلٌّ من الخضير والفهد والخالدي على منع دفع الصـائل من رجـال المبـاحثِ ، بمـا ذكـره ابن المنـذر حين قـال : وأهل العلمِ كالمجمِعين على استثناء السلطانِ مما جاء في دفع الصائل.

وأولُ ما يُقال في هذه الشبهة : أنَّ محلّ كلامِ ابن المنذر السلطان المسلم لا الكافر ، والكـافر يجـوز ابتـداؤه بالقتـالِ فضـلاً عن دفعِـهِ إذا صـالَ ، وطواغيت الجزيرة كفرةٌ مرتدّون بأدلةٍ لا يسـتطيع المخـالف دفعهـا أو الجـواب عنها.

ويُقال بعد ذلكَ : إنَّ ابن المنذرِ معروفٌ بتسـاهله في الإجمـاعِ ، وذلـك معروفٌ عنه فلا يكاد يسـلمُ نصـفُ مـا يحكيـه من إجماعـات ، ومن الإجماعـات التي يحكيها ما فيه خلافٌ مشـهورٌ ، ولا يُمكن تقـديم إجمـاعٍ يحكيـه ابن المنـذرِ على عموم الحديث حين جاء رجـلٌ إلى النـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم فقـال : أرأيت إن جاءني رجلٌ يريـد أخـذ مـالي؟ قـال : فلا تعطـه ، قـال فـإن قـاتلني؟ قال : فقاتله ، والحديث دالٌّ على العموم من وجوهٍ ، منها ترك الاستفصالِ في مقام الاحتمال ، وهذا منزّلٌ منزلة العمـوم في المقـال ، ومنهـا أنَّ قولـه رجـلٌ نكرةٌ في سياق شرطٍ ، وهو أيضًا نكرةٌ في سياق اسـتفهامٍ ، وكلا هـذين مفيـدٌ للعموم.

فالعموم الظاهر الَّذي هو بهذه او بهذه المنزلةِ ، لا يُعـترض عليـه بإجمـاع ابن المنذر وابن المنذر معروفٌ بتساهله في حكاية الإجمـاع ، هـذا لـو كـان ابن المنـذر حكى الإجمـاع صـريحًا ، فكيـف وهـو يقـول كـالمُجمعين ، ولم يجعلـه إجماعًا؟

وقد ثبتَ أنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ، لمَّا أرادَ عنبسة بن أبي سفيان وكان واليًا لمعاوية - عنه- أن يجري عين ماءٍ في أرض عبد اللـه ليوصلها إلى أرض عنبسة أبى عبـد اللـه بن عمـرو ، وركب هـو وغلمانـه وقـال والله لا تخرقون حائطنا حـتى لا يبقى منَّا أحـد ، ولمَّا كلَّمـه خالـد بن سـعيد بن العاص في ذلك احتجَّ عليه بما سمعه من النبي صـلى اللـه عليـه وسـلم : "من قُتل دون ماله فهو شـهيدٌ" ، فهـذا فهم صـحابيٍّ وعملـه بالحـديث وهـو موافـقٌ لعمومه الَّذي لا مُخصِّص له ولم يُنقل خلافُه عن غيرِه من الصحابة.

ولو تُنزّل مـع الخصـم وفُـرض جـدلاً أنَّ الاسـتثناء الَّذي ذكـره ابن المنـذر صحيحٌ ، وأنَّ قوله كالإجماع كحكايتـه الإجمـاع الصـريح ، وأنَّ إجماعاتـه مقبولـةٌ

يُستدلُّ بها على تخصيص الحديثِ ، وأنَّ اسم السلطان يشمل المسلم والكافِر ، لو سُلِّم بكلِّ هذا وأعرضنا عن عموم الحديث ، وعن عمل عبد الله بن عمرو رضي الله عنه الَّذي لم يُخالفه أحدٌ من الصحابة.

لو تُنزِّل في كلِّ هذا ؛ فمحلّه ولا ريبَ من أراد السلطان العدوان على مالِهِ ، ولا يقول أحدٌ بمثل ذلك في عرضِهِ ، وأهل العلم حين فرّقوا بين العرض والمال في وجوب الدفع في الأوَّل وجوازه في الثاني دون وجوبٍ على الأصحّ ، علَّلوا ذلك بأنَّ المال يجوز بذلُهُ ابتداءً بخلاف العرض ، وهذه العلَّة بعينها موجودةٌ في النفس ، فإن جازَ له الدفعُ عن العرضِ الَّذي لا يجوز بذله ولو كان الصائل سلطانًا ، فإنَّ الدفع عن النفسِ جائزٌ لأنَّها كالمال لا يجوزُ بذلُها ابتداءً ، ولولا النصوص في الباب لقيلَ بوجوبِ الدفع عن النفس كما يُدفع عن العرض ، ولكنَّ النصوص فرَّقت بينهما في حكم الوجوب لعلَّةٍ أطال الفقهاء الكلام فيها.

هذا والصواب كما تقدَّم أنَّ كلام ابن المنذر في السلطان المسلم دون الكافر ، وهو غيرُ مسلَّمٍ حتَّى في السلطان المسلم بل عمل الصحابي وعموم الحديث دالٌّ على مشروعيَّة دفع الصائل ولو كان سلطانًا.

وهذا كلُّه مفروضٌ في صيالِ سلطانٍ كافرٍ على رعيَّته ، أمَّا الحال في بلاد الحرمين مع المجاهدين ، فهو صيالٌ من الصليبيين وعملائهم على شوكةِ المسلمين وقوّة الإسلامِ ، وعمل حثيثٌ دؤوبٌ على استئصال المجاهدينَ برمّتِهِم ، وأقلّ أحوالِه اعتقالهم سنين طويلةً لرعايةِ أمنِ الصليبيين في بلاد الحرمين ، كما أنَّه في حقِّ المجاهدين العاملين ، صيالٌ من كافرٍ على الجهادِ في سبيلِ اللهِ نفسِه وجزءٌ من مدافعةِ من خرج المجاهدون لجهادِهِ أصلاً ، وجمعوا ما جمعوا لإقامة أحكام الله فيه ، فما الفرقُ بين الصائل عليه ليحول بينه وبين الصليبيين إذا استقبلَ مجمّعاتِهم ، والصائلِ عليهِ وهو يعدُّ العدَّةَ لذلك؟ أو للذهاب للجهاد في سبيل الله في العراقِ وغيرِها من ثغور الإسلام؟

وأمَّا شبهةُ **<u>الأمن</u>** ، فيُقال فيها :

أولاً : الأمن مطلبٌ شرعيٌّ ، وهو نعمةٌ من نعم الله على عباده ، وامتنَّ الله بها على قريشٍ فقال : ﴿**أولم يروا أنَّا جعلنا حرمًا آمنًا**﴾﴿**الَّذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوفٍ**﴾ ، ووعد بها المؤمنين : ﴿**الَّذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلمٍ أولئك لهم الأمنُ وهم مهتدون**﴾.

ثانيًا : لا يكون الأمن إلاَّ بحفظ الضروريات الخمس التي اجتمعت عليها الأديانُ ، وأهمُّ هذه الضروريَّات وأولاها حفظ الدينِ ، فليس لأحدٍ إغفال الأمن الديني عند الحديث عن الأمن ، فمتى لم يأمن الإنسان على دينِه ، لم يكن آمنًا ولم يكن ما هو فيه أمنًا.

ثالثًا : لا يمكن تحصيل الأمن بغير الطرق الشرعيَّة ، فقد جعل الله الأمن للَّذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلمٍ ، فمن أراد أن يحصِّل الأمن بغير الإيمان فقد ضلَّ السبيل ، فضلاً عمّن يطالبُ بترك الإيمان لأجل الأمنِ.

رابعًا : الأمن نعمـةٌ من نعم اللـه الدنيويَّة ، ومثلـه العافيـة والسـلامة من الآفات والأدواء ، ولـو فـرض تعـارض الأمنِ مـع شـيءٍ من الواجبـات الشـرعية وجب تقديم الواجب الشرعيِّ ، كما أنَّ الجهاد لا يسقط لاحتمال الجراحات فيه ، ولا شكَّ أنَّ الجراحة من فقـدان نعمـة السـلامة والعافيـة البدنيَّة ، والاحتجـاج بالأمن والمحافظة عليه من طريقة مشركي قريشٍ **وقالوا إن نتَّبع الهُدى معـك نُتخطَّفْ من أرضِـنا أولم نمكّن لهم حرمًـا آمنًـا يُجـبى إليـه ثمـرات كـلِّ شـيءٍ رزقًـا من لـدنّا ولكنَّ أكـثرهم لا يعلمـون** وأتبـعَ سبحانه هذه الآية بقوله : **وكم أهلكنا من قريةٍ بطِرت معيشتَها فتلـك مساكنهم لم تُسكن من بعدِهم إلاّ قليلاً وكُنَّا نحنُ الوارثينَ**.

وقال سُبحانه : **والفتنةُ أشدُّ من القتـلِ** مـع كـون القتـلِ من أكـبر صور ذهاب الأمنِ ، ولكنَّ الفتنة التي هي الشركُ ومنه الحكم بغير ما أنزل الله أكبرُ منـه ، والعاقـل فضـلاً عن العـالم يعلم أنَّ أدنى المفسـدتين تـرتكب لـدفع الأعلى ، خاصةً وقد نصَّ على ترجيح إحداهما على الأخرى.

ولا بدَّ للإنسان من المرور بالخوف كما قال تعالى : **ولنبلونّكم بشيءٍ من الخوف والجوع ونقصٍ من الأمـوال والأنفس والثمـرات وبشِّـر الصـــابرين** وإذا بُعث الرســـل إلى أممهم كـــان أمـــام من آمن منهم البلاءُ والامتحان يعقبهما اليُسر والفرج ، وأمـام من لم يُـؤمن العـذاب والبلاء ، يعقبـه خزي الآخرة ولعذاب الآخرة أخزى.

بل إنَّ ما يشتكيه كثيرٌ اليوم من ذهاب الأمن إذا استجابوا لله والرسـول ، وموازنتهم بين الأخـذ بفريضـة الجهـاد ، والركـون إلى الدعـة والأمن ، هـو عين الابتلاء المذكور ، فمن يُبتلون بالخوف لا يكون لابتلائهم معـنىً إن لم يكن الأمن متخايلاً لهم في طريق الضلالة إن هم سلكوه.

وقد ذاق الصحابة مع رسول الله صلى الله عليـه وسـلم الخـوف مـرارًا ، حتى كان من أخبارهم في أحد والخندق وغيرها ما كان ، وثبتوا وصـبروا لعلمهم بأمر الله وحكمه ، وعاقبة الاستجابة له والامتثال لأمره.

ولمَّا نوزع أبو بكرٍ الصديق رضي الله عنه في إخراج الجيوش من المدينة ، وبقاء المدينة بلا حاميةٍ تحميها ، قال قولته المشهورة : والله لو أخذت الكلاب بأرجل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما تـركت إنفـاذ الجيش ، أو كمـا قـال رضي الله عنه.

خامسًا : ما يُتشدَّق به من الحديث عن واقع الأمن في بلاد الحـرمين ، لا نصيب له من الصحَّة في الواقع ، وإن كان من لا يعتمد إلاَّ الإعلام الرسميَّ في مصادره يوشك أن يتوهَّم ذلك ، ولا يمكن أن يكون الأمن في بلـدٍ لا يُحكم فيهـا بشرع الله أبدًا ، بل الحصـرُ والعمـومُ في قولـه تعـالى **أولئك لهم الأمنُ** دالٌّ على انحصار الأمن فيهم ، وعلى شمول ذلك لكل الأمن في الدنيا والآخرة.

والواقـع في بلاد الحـرمين يؤكِّد ذلـك ، فـالأمن الـدينيُّ مفقـودٌ في ظـلِّ تعطيل الشريعة وتحكيم القوانين ، ودخـول الرشـاوى والشـفاعات فيمـا يُطبَّق

من الشـريعة في المحـاكم ، ومـع وجـود وسـائل الإعلام الـتي تنقـل الفجـور والفسوق حتى تدخل بها البيوت.

والأمن على الأعراض تتنازعه الذئاب ، ومن نظر في شيءٍ مما يـرد على الهيئات ، أبكاه ما يرى وهاله ما يسمع من البلايا الـتي تحـدث ويسـتمريها كثـير من الناس ، ونحن نرى خطوات الطواغيت في الدمج وبطاقة المرأة وتصويرها ، وما يقع من جرائم تحت شعارات بعض الجمعيات النسائية المشبوهة.

والأمن على الأموال وغيره ، وسائر أنواع الأمن مما يكـاد يفقـد في كثـير من المناطق ، ويتناقص في المناطق الأخرى ، ولا يقول أحـد إن بلـدًا من البلاد زاد فيه الأمن في السنين الأخيرة يومًا واحدًا عما كـان عليـه قبلـه ، بـل الحـال في هذا الجانب على رداءتها تزداد كل يومٍ رداءةً ، نسأل الله أن يُصلح الحال.

ومن أراد أن يعـرفَ طرفًـا من هـذا ًالبـاب ، فليسـأل من هـو قـريبٌ من الواقع في الهيئات أو الشُّرط ، حتّى إنَّ كثيرًا من القضـايا الكبـيرة ، سـواءٌ في الجنايات أو في غيرها ، صارت تعدّ قضايا صغيرة ، ولا تُسجَّل أصـلاً ، ولا يُعمـل على علاجها والنظر فيها.

البـــاب الخـــامس : فقه المصـــالح والمفاسد

يكاد يجتمع المخالفون للمجاهدين والمعترضون عليهم في الاعتماد الكلِّيِّ على المصـالح والمفاسد ، والإعـراض التـامِّ ، أو الحـديث باقتضـابٍ عن أصـول الأدلَّةِ الشرعيَّة ، وقد تقـدَّم في الحـديث عن (أغلوطة المحافظة على الواقـع) أنَّ الواقع الموجود مفسـدةٌ قائمـةٌ لا تفتأ تـزدادُ وتتضـاعفُ بمـرِّ الأَيَّامِ ، فتمـام الفقه في الـدين القيـام على درء هـذه المفسـدة ، لا لأنَّ المجاهـدين رأوا فيه المصلحة ، بل لأنه الأمرُ الشرعيُّ من قبلَ ذلكَ مع تضمّنه للمصـالح الظـاهرة ، وما لا نعلمه من المصالح الباطنةِ ويعلمه اللهُ مما تضمَّنه الأمر الشرعيُّ.

وأكثر ما دخل منه المنافقون والعصرانيون والعلمانيون في تشـويه الـدين اليـوم والتلاعب به وتحريف نصوصه وتبـديل أحكامه بـاب المصـالح والمفاسد ؛ لمَّا رأوا أنَّ الدخول فيه لا يحتاج إلى آلـةٍ أو رسـوخِ قـدمٍ في العلم الشـرعيِّ ، وكثـيرٌ من الرسـميين أو دعـاة الصـحوة الَّذين قلبـوا للمجاهـدين ظهر المجنِّ ، يستند استنادًا تامًّا إلى الاسـتدلال بالمصـالح والمفاسد لضـعفه العلميِّ ، سـواء ضعفه في نفسه ، أو ضـعفه في الموقف الَّذي وقفه أعـزلَ عن الأدلَّة ، مجـرّدًا عن البيِّنة والحجَّة.

ودليل الاستصـلاح من أكـثر ما تكلَّم فيه أهل العلم من الأدلَّة ، ومن أكـثر ما اختلفوا فيه ، ومن أقلِّ الأبواب ضبطًا وتحريرًا في كلام الأصـوليِّينَ ، والكلام في تأصيلِ البـابِ وتفصـيلِه يطـول جـدًّا ولا يسـتوعبه هـذا المختصر ، ولا يمكن استعراضه في مـوطنٍ ورد فيه بـالتبع ، وإنَّما أُنبِّهُ بالقواعـدِ التسع الـتي ذكرتُها في رسالة : **"انتقاض الاعتراض على تفجيرات الريـاض"** ، وأعيـدُها هنا وإن كانت كُتبت أمثلةً لا على جهة الحصر:

أولاً : أنَّ المفسدة التي ثبت الحكم مع وجودها بدليلٍ (من نصٍّ أو تقريرٍ أو إجماع أو قياسٍ) غير معتبرة.

ثانـيًا : أنَّ المفسدة التي تُلغِي الحكم ، هي الخارجة عن المعتاد في مثلِه ، الزائدة عن المفسدة اللازمة لأصله.

ثالـثًا : أنَّ المفسدة التي يُفضي اعتبارها إلى تعطيل شعيرةٍ من شعائر الدين لاغيةٌ.

رابـعًا : أنَّ الضرر الخاص يحتمل لدفع الضرر العام.

خامسًا : أنَّ النَّاظر في المصالح والمفاسد في أمر يكون نظره فيه لكل من يناله هذا الأمر من المسلمين.

سادسًا : أنَّ ترك أصول الدِّين ووقوع الشِّرك أعظم المفاسد على الإطلاق.

سابعًا : أنَّ تقدير المفسدة في أمرٍ ، يكون لأهل العلم الشَّرعيِّ والمعرفة الدنيويِّة به.
ثامـنًا : أنَّ اجتهاد الأمير في تقدير المصالح والمفاسد ما لم يكن مفسدةً محضةً ، مقدَّمٌ على غيره.
تاسعًا : أنَّ النَّاظر في المصالح والمفاسد يُحاسب على ما كانت أماراته ظاهرةً وقت نظره ، لا على ما وقع في نفسِ الأمرِ ، إذ لا يعلم الغيبَ إلاَّ الله ، وقد قدَّر النّبي صلى الله عليه وسلم أمورًا من أمر الجهاد وكذا من بعده من المجاهدين ، فوقعت على غير ما ظنَّ وقدَّر.

أولاً : أنَّ المفسدة التي ثبت الحكم مع وجودها بدليلٍ (من نصٍّ أو تقرير أو إجماع أو قياسٍ) غير معتبرة.

فأمَّا القاعدةُ الأولى ، فتُخرجُ إيرادَ من يُورد وجود مفسدةٍ في الجهاد مع العلم بأنَّ هذه المفسدة بعينها كانت موجودةً زمن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، كإيراد من يُورِدُ ذهاب الطَّاقات الدعويَّة ، ونحوه ويقول : لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ، وقد كان النّبيُّ صلى الله عليه وسلم يُخرج في الجهاد كلَّ أحدٍ دون تفريقٍ ، وكذا الصَّحابة حتّى قُتل في حرب مسيلمة مئاتٌ من القُرّاء ، وهذه الحُجَّة باطلةٌ بوجود المفسدة المذكورة زمن النّبي صلى الله عليه وسلم دون أن يُعطّل الحكم لها ، وبالنّصِّ على بطلانها ، والرد عليها في الآيات : "قل فادرؤوا عن أنفسكم الموت" ، "قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتلُ إلى مضاجعهم.
كما تُخرج إيرادَ من يُورد جرَّ العدوِّ إلى بلاد المسلمين ، لوجود ذلك زمن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم ، حين بادأ قريشًا بالقتال ، وجاؤوا للمدينة في غزوة بدرٍ ، وأحدٍ.
وتُخرج أيضًا : من يُورد ذهاب الأمنِ ، وزعزعة البلاد ، فإنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيق أخرج الجيوش ، وقال : والله لو جرّت الكلاب أرجل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما تركت إخراج الجيوش ، أو كما قال رضي الله عنه ، مع أنَّه إن كان ملزمًا بإخراج جيش أسامة بالنّصِّ ، فإنَّ قتال المرتدِّين ليسوا كذلك ، مع علمه بأنَّ بعض الأعراب حول المدينةِ كانوا يتربّصون.

ثانيًا : أنَّ المفسدة التي تُلغِي الحكم ، هي الخارجة عن المعتاد في مثلِه ، الزائدة عن المفسدة اللازمة لأصله.

وأمَّا القاعدة الثانيَّة ، فلأنَّ من الأحكام ما بُني على نوع ضررٍ ، فالموتُ إن ترتّب على واجب الأمر المعروف والنهي عن المنكر ، كان ضررًا يسقط به الوجوب ، أمَّا إن ترتّب على القتال فلا ، لأنَّ القتال مبناه على تلف الأنفس والأموال.

كما أنَّ القتال يلزمُ منه ردُّ العدوِّ ، وانتقامه ، ومحاولة النيل من المسلمين ، وحصول شيءٍ من مآربه هذه له ولا محالة ، وقد سبى المشركون في أحدٍ امرأة من المسلمين ، فهذه المفاسد لا يُعطِّل الجهاد لها ، لأنَّها لم تخرج عن المعتاد في مثله ، وهي ملازمةٌ لكل قتال وجهادٍ.

وهذا مطّردٌ في سائر الأحكام ، فالزَّكاة يُدفع فيها المال الكثيرُ ، ولا تكون كثرتُه مسقطةً لها ، ولو أنَّ رجلاً ثريًّا احتاج الماء لطهارة الصَّلاة ، فلم يحصل له إلاَّ بأكثر من ثمن المثل ، لم يجب عليه أن يشتريه وجاز له التيمّم ، وإن كان يدفع في الزَّكاة أضعاف أضعافِ ثمن المال ، وهكذا.

<u>ثالـثًا : أنَّ المفسدة التي يُفضي اعتبارها إلى تعطيل شعيرةٍ من شعائر الدين لاغيةٌ.</u>

وأمَّا القاعدة الثالثة : فإنَّ الاستدلال بالمفسدة على إلغاء حكمٍ من الأحكام ، إن أريد به إلغاؤه لمدةٍ قليلةٍ ، أو في مكانٍ دون مكانٍ ، صحَّ ، بخلاف ما إذا أُريد به تعطيل أصل الحكم ، كما يفعل من يريد تعطيل الجهاد ، فيستدلُّ بشيءٍ من أدلّتهم المعروفة ، والتي لو طُردت لأغلق باب شعيرة الجهاد بالكلِّيَّة.

<u>رابـعًا : أنَّ الضرر الخاص يحتمل لدفع الضرر العام.</u>

والقاعدة الرابعةُ : تفيد احتمال ضرر قتل التُّرس مثلاً لدفع الضرر عن عموم المسلمين ، كما تفيد احتمال وقوع شيءٍ من الخوف والجوع ونقصٍ من الأموال والأنفس والثمراتِ في شيءٍ من بلاد الإسلام ، لدفع الضررٍ عن عامَّة بلاد المسلمين.

<u>خامسًا : أنَّ النَّاظر في المصالح والمفاسد في أمر يكون نظره فيه لكل من يناله هذا الأمر من المسلمين.</u>

والقاعدة الخامسةُ : تردُّ على من يقيس المصالح والمفاسد في بلدٍ من بلاد الإسلام ، ويجزم بترجيح المفسدةِ ، دون أن يكون في نظرِه أصلاً ، ما تحصَّله من مصالح في بلاد المسلمين الأخرى ، فجهاد الكُفَّار يُحقّق مصلحة النكاية التي هي السبيل إلى دفعهم عن بلاد الإسلام ، وكلَّما وسِّع ميدان القتال ازدادت النكاية أضعافًا كثيرةً ، من جهة الخوف والرعب ، ومن جهة تكاليف الأمن المرهقة لاقتصادهم ، ومن جهة توقّعهم للعمليَّات في كلِّ بلدٍ فيه مسلمٌ يخشونه ، ومن جهة تعطّل مصالحهم التي هي حربٌ لله ورسوله في كل بلد. ومشروعُ القاعدة مشروعٌ جهاديٌّ عالميٌّ ، محصَّله لمجموع الأمة ، وهؤلاء ينظرون للجبهة الداخليَّة وحدها ، ويُغفلون عند النظر بلاد المسلمين الأخرى ، ولا يلتفتون إليها ، ولا يوردون ذكرها ، ولا هم يسعون في دفع العدوان عنها بما يندفع بمثله ، ولا يحرّضون على ذلك.

سادسًا : أنَّ ترك أصول الدِّين ووقوع الشِّرك أعظم المفاسد على الإطلاق.

والقاعدة السادسة : مهمَّةٌ في الرَّدِّ على من والى الكُفَّار ، أو سوّغ ذلك ، أو اعتذر لمن فعله بحجّة المصلحة ، فإنَّهم لن يحصّلوا مصلحةً أعظم مما فوّتوه من التوحيد ، ولن يتّقوا مفسدةً أعظم مما وقعوا فيه من الشِّرك.

ولا يُورد على هذا لزومُ قتال كل كافرٍ على الفور ، والخروج على كلِّ حاكمٍ مرتدٍّ مهما كانت القوّة والقدرة ، فإنَّ حديثنا عن الموازنة بين فعل الرجل للشرك وركوبه المفسدة ، وبين حفظه للتوحيد وتحصيله المصلحة ، لا عن تأخير إزالة الشِّرك الذي يفعله المشركون.

سابعًا : أنَّ تقدير المفسدة في أمرٍ ، يكون لأهل العلم الشَّرعيِّ والمعرفة الدنيويِّة به.

ومن القاعدة السابعة تعلم أنَّ من لا يعرف جنس المصالح الواقعة في الجهاد ، ولا بصر له به من تجربةٍ أو دراسةٍ ومعرفةٍ تقوم مقام التجربة = لا يمكنه النظر في عين المفسدة هل هي من المعتاد في الجهاد الذي لا يكون جهادٌ بدونه أم هي طارئة وخارجةٌ عن الطّاقة ، ونحو ذلك.

كما أنَّ من ليس له علمٌ شرعيٌّ ونظرٌ صحيح ، لا يمكنه وإن عرف المفسدة ، أن يُوازن بين المفاسد الدنيويَّة التي تقع والأضرار الدينيَّة ، ونحو ذلك ، وكلٌّ من الجانبين له من الأهمِّيَّة ما يُحرّم على جاهله الحديث في المسألة.

ثامـنًا : أنَّ اجتهاد الأمير في تقدير المصالح والمفاسد ما لم يكن مفسدةً محضةً ، مقدَّمٌ على غيره.

والقاعدة الثَّامنة ، تكون في كلِّ جيشٍ ، كتنظيم القاعدة : يُقدم على عملٍ جهاديٍّ ، فإنَّ آحاد الجيش قد يختلف تقديرهم للمصالح والمفاسدِ ، ولا يمكن أن يُخالف الواحد منهم أميرهُ وقد فعل الأمير ما أمر به ، فنظر نظرًا صحيحًا في المسألةِ ، واختار ما أمرهم به.

والمجاهدون الذين قاموا بهذا العمل المبارك ، ائتمروا بأمر أميرهم ، سواء كان أسامة ، أو من أمَّره عليهم أسامة في الجزيرةِ ، وصدروا عنه ، وليس لهم أن يتركوا الجهاد لتقديرٍ يُقدّره أحدُهم.اهـ من الانتقاض.

والمتعلّلون بالمصالح والمفاسد المحتجّون بها من المتراجعين ، ينظرون في مصالح ويُهملون مصالح ، ويتحاشون مفاسد ويرتكبون مفاسدَ ، فمنها ضربهم المجاهدين والحركات الجهاديَّة ، وتوهينهم من جانبها ، في الحركات الَّتي يُقرُّ أكثر الناس بصحّتها كالجهاد في العراق.

ومنها تقوية الطاغوت المفسد وشدُّ أزرهِ ، حين شعر بالانتصار وتوهَّم أنَّه أمسك بزمام الأمور وما قد يتبع ذلك من طغيانِه وأذيّته للمؤمنين وسدِّه أبوابَ الخير.

ومنها : أنَّهم سهَّلوا للطاغوت التسلّط على من بيده من المجاهدين ، فلو قطع أعناقهم في الصفاة من الغدِ بعد أن أوهَم الناس أنَّهم لا مستند لهم ولا قائل بقولهم ، وأنَّ المؤيدين لهم تراجعوا عن تأييدِهم ، وأعلمُ من أحوال المجاهدين أنَّ الشهادة أحبُّ إلى كلِّ واحدٍ منهم من الحياة ، وأعلمُ من الشريعةِ أنَّ الشهادة لهم أختُ النصر فهما الحُسنيَانِ ، ولكنَّ كون العاقبة للمجاهدين مصلحة ، لا ينفي كون المعين عليهم مرتكبًا مفسدةً ، فالجهة منفكَّةٌ والحكم مختلفٌ في حقِّ كلٍّ.

وقد كان ناصرٌ الفهد يقول : لا أكتب كتابةً يُضرب بها المجاهدون ، وإن رأيتُ منهم خطأً بيّنتُ لهم فيما بيني وبينهم ، وفي هذا بعض النظر ، إلاَّ أنَّ المقصود الَّذي ذهب إليهِ مقصودٌ صحيحٌ ، والحقُّ أنَّ البيان الممنوع في أخطاء المجاهدين هو ما كان فيه تشويهٌ لصورتهم ولمزٌ لهم ، أو ما يُفهم منه البراءةُ منهم ، أمَّا ما كان تخطئة لفعلٍ من أفعال بعض المجاهدين مع حفظ حقوقهم الشرعية وسدّ الباب على المغرضِ فمشروعٌ ، كما يُشرع البيانُ في سائر الأفعالِ والأقوال.

ومن المهمّ التنبيه إلى النقل الَّذي ذكره ناصرٌ الفهد عن ابن القيِّم أنَّه قال : إذا كان الأمر ملتبسًا فلينظر إلى نتيجته ومآله ، واستدلَّ به على تحريم عملية المحيا المباركةِ ، وبقطع النظر عن كون النتائج التي استند إليها أكاذيب من الطواغيت ، فإنَّ القاعدةَ التي ذكرها ابنُ القيّم محلُّها الأمر الملتبسُ المتردّد ، فالنظر في النتيجة فيه قرينةٌ للترجيح بين قولين ، وليس دليلاً مستقلاً يقومُ بحكمٍ من الأحكامِ ، وسأوردُ التنبيهات التي ذكرها هو في التنكيل عند الكلام عن المصالح ، على ما في بعضها من إجمالٍ محتاجٍ إلى التبيين والتفصيل:

تنبيهات في مسألة المصلحة:

الأمر الأول : أن النظر إلى المصلحة يكون عند عـدم الـدليل الشـرعي المعارض.

الأمر الثاني : أن أعظم مصلحة يُنظر إليها مصلحة الحفاظ على الدين.

الأمر الثـالث : أن المصـالح الشـرعيَّة المعتـبرة ليست منوطة بـأهواء الناس وشهواتهم.

الأمر الرابع : أن الاستدلال بمجرد قاعدة المصالح لا يسوغ.

الأمر الخامس : أن الدليل الشرعي حيث وجد فهناك المصلحة ، وحيث وُجدت المصلحة فقد دل عليها الدليل.انتهى النقل عن التنكيل.

خاتمة :

اعلم رعــاك الله ، أنَّا في دار ابتلاءٍ ، وأنَّا من دارِ الابتلاءِ في زمــانِ فتنٍ ، يُصبح فيه الرجل مؤمنًا ويُمسي كافرًا ، ويُمسي مُؤمنًا ويُصبح كافرًا ، يــبيع دينه بعرضٍ من الدُّنيا ، فلا تنفكَّ سـائلاً الله الثبـاتَ متضـرّعًا إلى مقلِّب القلـوب أن يُثبِّت قلبك على دينه ، واعلم أنَّ من خــاف في الــدنيا أمن في الآخــرة ، ومن أمن في الدنيا خاف في الآخرة.

ومن كــان متعلِّقًا في دينه بالرجــال ، أســرع إلى أودية الضــلال ، ومن تمسَّك بالدليل ، هُديَ إلى سواءِ السَّبيلِ ، فلا تحد عن كتاب الله وسـنة رسـوله ، فإنَّهما الهدى الَّذي وعد الله من اتّبعه أن لا يضلَّ ولا يشقى.

وإذا رأيتَ من يُنازعك في أصول الإسـلام ، وينهـاك عن الكفر بالطـاغوت والجهاد في سـبيلِ اللـهِ ، ويناديك إلى قـومٍ تعلم خيـانتهم لله ورسـوله ، فإيَّاك وإياه ، ولا تدن إليه ، ولا تدنه إليك ، فإنَّه الدَّاء العضال.

وإذا مضـيتَ على هـدىً من الله ، وعلى بصـيرةٍ من نـور الله ، فلا تلتفت إلى الهالكين فـإنَّهم كثـيرٌ ، ولا يغرنَّك المخـذّلون والمرجفـون والمعوِّقـون عمَّا أمرك الله به.

واعلم أنَّك ولــدتَ وحــدَك ، وتمــوتُ وحــدَك ، وتبعث وحــدك ، وتحاسب وحدك ، ولن يحاسب معك من اتبعته وقلدته ، أو تركتَ أمر الله لرغبته وهواه ، فمثِّل موقفك يوم الحساب ، واعمل له اليوم.

وأنت تــرى اليــوم تخــذيل المخــذِّلين ، وإرجــاف المــرجفين ، وتشــكيك المشكِّكين فيما أبصره الأعمى من عمالة طواغيت الجزيرة للصليبيين واليهود ، وكفــرهم بالله ومحــاربتهم دينه ، وفي أصــول الإســلام الــتي لا مــراء فيها من الجهاد في سبيل الله الذي لا يشك في وجوبه في هذه الأحوال التي نعيشها إلاَّ من طمس الله على بصيرته ، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

ومــتى علمت الهــدى فعض عليه بالنواجذ ، ولا يصــرفك عنه صــارف أو يشغلك شاغل ، واسأل الله الثبات عليه ، ومـتى وجـدت نفسك في سـبيل من الهدى ترى أكثر النـاس لم يوفّق إليه ، فلا تغـترّ باختيـارك وتظنّ أنّك مصـطفى من الله منتخبٌ لهذا المنصب ، وأنَّ اختيارك له وتوفيقك خاتمٌ لك بخيري الدنيا والآخـرة ، فالله يمتحن ويختـار ، وكم رأينا ممن سـلك الطريق ولم يبلغ غايته ، وعرف الحقّ وصُرف دون اتباعه ، أو اتبعه ولم يرزق الثبات عليه.

نسأل الله الثبات على الحق والهـدى ، وأن يُرينا الحق حقًّا ويرزقنا اتباعه ، ويرينا الباطل بــاطلاً ويرزقنا اجتنابه ، والله أعلم ، وصــلى الله وســلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

وكتبه عبد الله بن ناصر الرشـيد صـبيحة الرابع من شـوال عـام أربعة وعشـرين وأربعمائة وألف.
وتمت مراجعته وتحريره يوم الحادي والعشرين من الشهر.

الوقفة السابعة: السجن جنات ونار

لأبي محمد المقدسي فك الله أسره ونصره على عدوِّه

السجن بلاء إما أن يُثمر أو يَكسر أو يُعكر..

هذه المقولة نردّدها نحن خريجو السجون كما يحلوا للبعض تسميتنا وهي مقولة تكرّست من مشاهداتنا في السجون ، ولذلك فهي تصف حقيقة السجن وآثاره المتباينة على من يدخلونه ويعيشون في أقبيته وبين قضبانه ويمكثون في زنازينه ويعايشون ساحات تعذيبه.

ومن لم يعايش ذلك ويعرفه عن قرب فقد يعجب أو يفاجأ بما يصدر عن كثير من رواد السجون من تقلبات أو تصريحات..

أما من عايشه وذاق ويلات بلائه وصنوف الأذى وفنون التعذيب في ساحاته فربما تروّى وتريّث قبل أن يطلق أحكامه على بعض أهله إن بدرت منهم بعض التصريحات العكرة أو حتى المنكسرة ، ويتريّث في متابعة فتاويهم المناقضة لمنهجهم والتي قد تصدر تحت الإكراه..

فالسجين قاصر الأهلية لمظنة تعرضه للضغط والإكراه ؛ ولذلك لا يحل أن يحمل المسؤولية الكاملة عن أقواله حتى يخرج من الأسر والقيد فيبين عن أقواله مختاراً دون أي ضغط أو إكراه ؛ ويتأكد ذلك في مشايخ التيار الجهادي لضراوة عداوة الطواغيت لهم وشدة ضغطهم عليهم.. فبدهي أن شدة عداوتهم لمن جرّد سيفه في وجوههم أو حرّض على ذلك ليست كعداوتهم لغيره..

ولذلك نصحنا كل من زارنا وراجعنا بما صدر عن الشيخ الخضير والشيخ ناصر الفهد وأمثالهم من المشايخ بعدم الإغترار بما صدر عنهم من الفتاوى أو التراجعات في الأسر أولا ، والتريث ثانيا وعدم إطالة ألسنتهم في أعراض هؤلاء المشايخ ، والدعاء لهم بأن ينجيهم الله من كيد الطواغيت والتريث إلى أن يفك الله أسرهم...

ولذلك كففنا ألسنتنا عن قيادات الجماعة الإسلامية في مصر لما خرج عنهم ما خرج من تراجعات في السجون تحت مسمى المراجعات ولازلنا إلى اليوم نتحفظ في كلامنا على من لا زال منهم في الأسر ونحفظ لهم سابقة دعوتهم وجهادهم وبلائهم في الله ، بخلاف من قد خرجوا أو كانوا بالخارج أصلاً فقد ساءنا إخلاد بعضهم إلى الأرض وما نسب إليهم من انتكاسات كما ساءنا جداً هجومهم على إخواننا المجاهدين في القاعدة ومبادرتهم بالتبري منهم ، ودعوتهم إلى التوبة مما يقومون به من عمليات جهادية ؛ وكأنهم قد اقترفوا منكراً من الفعل وزوراً ؛ معتمدين في التشنيع عليهم بدعاوى قتلهم للمسلمين واستهدافهم لمكة والمعتمرين ؛ على المعلومات التي تعلنها الحكومات الكافرة ويروجها إعلامها الخبيث , مع أنهم أنفسهم قد جربوا كذب هذه الحكومات وإعلامها وقد اكتووا بناره من قبل !! وإلا فهل يصدق مسلم عاقل أن مجاهدي القاعدة وأمثالهم من المجاهدين يمكن أن يستهدفوا المسلمين سواء كانوا في الرياض أو جدة أو غيرها ؛ فضلاً عن استهداف المعتمرين في مكة البلد الحرام ؟! اللهم إلا إذا كانوا يعدُّون عملاء السي آي إيه

والإف بي آي الذين قد طفحت بهم الجزيرة من المسلمين , أو أنهم يقصدون بالمعتمرين الطواغيت الذين يعتمرون لالتقاط صور يروجونها على شعوبهم وللتضييق على المسلمين في مناسكهم...

أعتذر للقارئ عن هذا الاسترسال , وأرجع إلى ما كنا فيه...

نعم السجن قد يثمر ثمرات عظيمة عندما يوفق صاحب الدعوة أو المجاهد في استغلاله في طاعة الله وعبادته وحفظ كتابه وطلب العلم ونشر الدعوة , والاستفادة من تجاربه وتجارب الآخرين ليخرج منه أصلب مراساً وأشد تمسّكاً بدعوته وثباتاً على جهاده ومنهاجه.

وقد يكسر بأن ينقلب المرء على عقبيه فيجعل فتنة الناس كعذاب الله فيبدّل ويغير ويتراجع ويُخلد إلى الأرض بعد أن عرف الحق وأبصره وسار على الدرب وتبيّنه.. فيغدو يُلبس الحق بالباطل وينحاز إلى عدوة أعداء الدين ، وصور ذلك كثيرة ومتنوعة ، نسأل الله العافية والسلامة وحسن الختام...

وقد يُعكّر.. والمعنى أنه قد يحرف المرء عن الجادة بحسب طبيعة المرء ، فإن كان إلى الشدة أميل انحرف به القيد والكبت والتعذيب إلى الغلو ، ومن كيس هؤلاء خرج الفكر السجوني التكفيري الذي كفّر الخلائق بالعموم والمجتمعات بالجملة ، وصار التكفير عندهم لا يتّبع الدليل بل عبارة عن ردود أفعال انتقامية وتشنجية لا تستثني أحداً إلا من كان على طريقتهم واعتقد معتقداتهم بحذافيرها وإن كانت طبيعة السجين إلى اللين أميل انحرف به إلى التجهم والإرجاء العصري أو التفريط والمداهنة وتتبّع الرخص أو قل زلات العلماء وأخطائهم وتبنيها لا عن قناعة وتفهّم واستدلال ؛ بل لمناسبتها لرغباته وتوجهاته التي مال إليها في ضيق السجن ، وبنات أفكاره التي ارتضاها وانحرف إليها عقله المعيشي لشدة القيد...

هذه كلها آفات عايشنا أهلها ، ونجانا الله تعالى بفضله ومنّه وكرمه وإحسانه وتوفيقه وتثبيته وحده ؛ من أهل الإفراط وإفراطهم وأهل التفريط وتفريطهم..

أضف إلى هذا أن فتنة السجن وأذى أعداء الله فيه تتفاوت تبعاً للبلاد المختلفة وضراوة التعذيب فيها ، وتبعاً لمجاهرة صاحب الدعوة بدعوته وعقيدته الحقة ، وتبعاً لمدى قربه من التيار الجهادي الأشد عداوة للطواغيت , وأيضاً تبعاً للمراحل التي يمر بها المعتقل , فأول أيام الاعتقال حيث الحبس الانفرادي والتحقيق المتواصل وساحات التعذيب ومنع الاتصال مع العالم الخارجي , هذه الظروف أشد من ظروف السجين بعد استقرار أمره ونقله إلى السجن العام ، حيث يتيسر اتصاله بالناس...

ومعرفة تفاصيل هذا كله ، وفي أي المراحل والظروف صدر ما صدر عن المعتقل يمكن من خلاله تقدير مصداقيته وقيمته..وعلى كل حال يبقى السجن عموما مظنة للضغط

والإكــراه فالسـجين ما دام في القيد والأسر فهو عرضة لتقلب ظروفه ونقله وتحويله إلى سـجن آخر وتعرضه إلى ضـغوط مفاجئة ، وغــير ذلك من الأحــوال الــتي يجب مراعاتها والنظر فيها عند تمحيص ما يصـدر عن السـجناء من فتـاوى وتصـريحات.. ويتأكد ذلك إذا جاءت مناقضة لنهجهم وسيرتهم الأولى..

أذكر هذا لمن لم يعايش السـجون وفتنها ليعـرف ويتبصر بحـال ما يصـدر عن السـجين فلا يتعجل بالحكم عليه , أو يتضرر بتقلباته في السجن أو تراجعاته إذا كان شـيخاً أو متبوعـاً , وإن كان الأولى فيمن كـان كـذلك أن يأخذ بالعزيمة ولو قُطّع ولو حـرّق , وأن يختـار القتل والأذى والهوان في سبيل صيانة دينه وعدم التلـبيس على الأمة ويتأكد ذلك في حق رمـوز التيـــار الجهـــادي في زماننا لأنهم أقل من القليل والنـــاس تنظر إليهم في خضم الملحمة الــدائرة بين الإســلام والكفر ويسـمعون ما يقولـون , ولهم في ذلك قـدوة وأسـوة بمن سبقوهم كالإمام أحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام النابلسي الـذي سُـلخ جلـده ليبـدل فتواه في قتال العبيديين المرتدين فلم يفعل حـتى قُتل رحمه الله وأمثـالهم ممن رفع الله ذكرهم بثباتهم على الحق..

ولا يغفلوا عن قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسـول وتخونـوا أمانـاتكم وأنتم تعلمـون) وليتـذكروا دومـاً حـديث النـبي صـلى الله عليه وسـلم لما شـكا له بعض أصـحابه أذى المشـركين في مكة فقـال : (قد كـان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها , ثم يـــؤتى بالمنشـــار فيوضع على رأسه فيجعل نصـــفين , ويُمْشَـــطُ بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه , ما يصده ذلك عن دينه... الحديث) رواه البخاري.

ومع هـذا فلا بد من اعتبـار ما قـدمناه حـتى لا يبـادر المـرء بـالطعن في إخوانه المبتلين أو التضرر بتصريحاتهم وفتاواهم التي تصدر من وراء القضبان , بل يتأملها فإن كـانت على ما كانوا عليه من الحق من قبل فبها ونعمت وإن تغيّرت إلى الإفراط أو التفريط لم يبادر إلى الثلب والطعن على قائلها حتى يعـرف ظـروف قوله لها ، وليـتريّث حـتى يفـرج الله عنه , فـــإن أصر في الســـعة على ما قاله في القيد فلكل حـــادث حـــديث.. وإلا فقد كفى الله المؤمـنين القتـال وحفظنا أخانا في غيبته ، فالأصل إحسـان الظن بالمسـلمين فضـلاً عن أنصار الدين..

وأخيراً فقد قال تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسـيجزي الله الشـاكرين) فهذه قاعدة من قواعد أهل الإسلام أن الله كتب على نبيه صلى الله عليه وسلم المـوت (إنك ميت وإنهم ميتون) ولم يُعلّق دينهم بحياته ووجود شخصه بينهم , وإنما علّق قلـوبهم به سبحانه الحي الـذي لا يمـوت وبدينه وكتابه الـذي لا يغسـله المـاء , ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فمن تعلق به فقد استمسك بالعروة الـوثقى الـتي لا انفصـام لها , وإذا كان ذلك كذلك بالنسبة لشـخص النـبي صـلى الله عليه وسـلم أعز الخلق وأحبهم إلى المسلمين , فغيره من البشر الذين قد تطرؤ عليهم إضافة إلى طـوارئ المـوت أو القتل ؛ طـوارئ الـردة والتغيـير والتبـديل من بـاب أولى أن لا يعلق المسـلم دينه بأشخاصـهم , والأصل فينا أهل الإسـلام عمومـاً ودعـاة التوحيد وأهل الجهـاد على وجه الخصـوص عـدم التقليد , وعدم قبول قول القائل إلا بدليل شرعي..

قال تعالى لنبيه : (قل إنما أنذركم بالوحي).

وقال سبحانه : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء).

ودين الله غـني عن العـالمين : (إن تكفـروا أنتم ومن في الأرض جميعـاً فـإن الله لغـني حميد)..

ولو شاء الله لانتصر من أعدائه بغير أنصـار ورجـال ، ولكن ليبلو بعض النـاس ببعض ويتخذ من المؤمنين شهداء..

وهذه الهزّات يتميّز بها أهل الثبـات عن أهل الذبذبة والإرجـاف..الظـانين بالله ظن السـوء الـذين لا يزيـدون الصف إلا خبـالاً , فمن كـان ينتظر مثل هـذه الهزّـات ليعلّل بها تخاذله ومفارقته للقافلة وتركه الصف , فأبعده الله وسيزداد الصف ببعده تماسكاً ورصّاً وثباتاً..

(ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب).

فمن كـان يعبد المشـايخ الخضـير أو ناصر الفهد أو أبا قتـادة أو المقدسي أو غـيرهم فـإن المشايخ غـير معصـومين ولا تـؤمن عليهم الفتنة , ومن كـان يعبد الله فـإن دين الله ثـابت راسخ معصوم لا يعتريه التبديل ولا التغيير (إن ربي على صراط مسـتقيم) ومن علم الله منه خيراً وصـدقاً ثبته وعصـمه , ومن علم منه غـير ذلك صـفى الصـفوف ونقاها منه ومن أمثاله بمثل هذه الهزات..

(وإن تتولوْا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم).